

الإمبراطورية الجديدة

تغاير المفاهيم واختلاف الحقوق

عمر كوش

الإمبراطورية الجديدة
تغاير المفاهيم واختلاف الحقوق

قضايا

الكتاب: الإمبراطورية الجديدة: تغاير المفاهيم واختلاف الحقوق
الكاتب: عمر كوش
قضايا

جدار للثقافة والنشر | الإسكندرية
www.jidar.net | info@jidar.net

الطبعة الثانية
تصميم الغلاف: جدار للحلول المستدامة

The New Empire: Covariance of Concepts and Rights' Different
By: Omar Kouch
Study
Publisher: Jidar for Culture & Publishing
Cover Design: Jidar for Sustainable Solutions

ISBN: 978-1-4461-5819-7

المحتوى

مقدمة

يثير الحديث عن المتغيرات العالمية التي جرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين المنصرم، وبداية القرن الحادي والعشرين، قضايا ومسائل عديدة، في الفكر والسياسة والثقافة والاقتصاد والتاريخ، وفي مختلف مجالات المعرفة. خصوصاً طالها التغير والتحول مع عمليات الانتقال أو العبور إلى نظام دولي جديد، وتلك التي أفضت إلى أفول قوى متقادمة، وصعود قوى أخرى جديدة.

لقد أدت عمليات العبور، في عصرنا الراهن، إلى نظام عالمي جديد، تسيّدت فيه العولمة، وظهر شكل جديد للسيادة، بعد أن ارتدت ثوباً عالمياً. وأفضت حركية الأقلمة الجديدة للرأسمالية، ونظامها المعولم، إلى تسيدها المجال الحيوي العالمي، فصارت تدير عمليات التحكم والتبادل والإنتاج. فالرأسمالية العالمية، في نسختها الليبرالية الجديدة، صارت تتحكم بالمجالين السياسي والاقتصادي في العالم، بعد أن سقط جدار برلين، وانهارت المنظومة الاشتراكية، بالتزامن مع هيمنة سلطة إمبراطورية، تحتضن المجال العالمي برمته. وباتت الخريطة الإمبراطورية تدير تراتبية جديدة للقوة في العالم، كما تدير الهويات، وتخلق الأمم

والسوق، من خلال شبكات متباينة من الحكم والزعامة، تتولى فيها الولايات المتحدة الأميركية السيطرة على المجال العسكري، وتحاول امتلاك زعامة العالم، سعياً منها إلى ترسيخ إمبراطورية جديدة، حتى أضحى القرن العشرين المنصرم قرناً أميركياً بامتياز، ابتداء من نصفه الثاني، بعد أن اندثرت امبراطوريات قديمة إلى غير رجعة.

غير أن مفهوم الإمبراطورية في هذا الكتاب، لا يستخدم فقط بصفته مفهوماً إجرائياً ووظيفياً، بل يستخدم لتوصيف حال من الغياب، غياب الحدود، وغياب الأزمنة، كون النظام الإمبراطوري الجديد لا يعرف أي معنى للحدود والفواصل، حيث يقوم على بناء المجال الإمبراطوري الكلي، مكانياً وزمانياً.

كانت الرأسمالية الحديثة تختصر العالم الحديث ضمن مجالها الإمبريالي، وفي إطار السيادة القومية التي اخترعتها الحداثة، وكان النظام الإقليمي عنواناً لها، ولحكمها الإمبريالي الذي كان امتداداً لسيادتها القومية، فقسمت العالم إلى عوالم ثلاث، فيما عالم اليوم، عالم مختلط، هجين، تحدده أنظمة جديدة من التمايز والتجانس، وتجتازه التدفقات العالمية لرأس المال والصور والمعلومات والبشر.

لقد اختلفت المفاهيم وتغايرت الحقوق مع عبور العالم إلى نظام جديد، حيث نما اتجاه في هذا النظام، يسعى إلى محو

الاختلاف، وبالتالي خلق الإجماع حول معياريته التي تعطي المفاهيم حمولات ومركبات جديدة، تناسب توظيفات أداتية، وتستخدم لخدمة قوى النظام وتراتبية القوة فيه.

إذاً، محاولة محو الاختلاف أو الفارق، لا تعود إلى المفاهيم بقدر ما تعود للحالة الراهنة أو للظرفية التي تتولد فيها. إذ أن ما يميز الحالة الراهنة، التي يروج فيها لمفهوم الإرهاب، هو أنها تنحو، نحو محو الاختلاف أو إلغائه، وبات القضاء على الاختلاف من المظاهر الأساسية للعصر الإمبراطوري الجديد، بغية تسوية المواقف، وتوحيد الآراء، وخلق الإجماع. وهكذا فقد مفهوما اليمين واليسار اليوم كل دلالة، واختلطت الأوراق، وتكتلت المواقف. فلم يعد باستطاعة المفاهيم أن تتلون بحسب الجهات والمواقف، بل أخذت تنحو نحو التوحد، وفُرض حولها الإجماع فرضاً.

يحاول هذا الكتاب رصد عمليات التغاير والاختلاف في المفاهيم الحديثة والحقوق، مبيناً مختلف حيثيات التغاير، التي جرت مع انتقال العالم إلى شكل جديد للحكم والسيطرة.

أولاً - الإمبراطورية الجديدة

الفصل الأول: النموذج الإمبراطوري

1- مقاربة المفهوم:

ربما سيكون الشغل الشاغل للفلسفة والفكر السياسي، في عصرنا الراهن، هو ضبط وتحديد كيفيات العبور - التي جرت ومازالت تجري – من الإمبراطوريات القديمة إلى إمبراطورية النظام العالمي الجديد أو الإمبراطورية الجديدة، وبالتالي تحديد منطلقات وحيثيات هذا العبور، بما يعني ذلك من عمليات انتقال مفهوم الإمبراطورية من عصره المعرفي ومجالاته التي نشأ فيها وترعرع، ثم عمليات تغايره كمفهوم بتغاير مركباته، وأقلماته المتعددة عبر تاريخ الإمبراطوريات، وإعادة أقلمته في ظل النظام العولمي الجديد.

لقد عاد مفهوم الإمبراطورية إلى الظهور مجدداً في الفكر السياسي والفلسفي مع المتغيرات والتطورات العالمية المتسارعة التي شهدها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين وإطلالة القرن الحادي والعشرين، حيث تمّ تناوله بأشكال مختلفة في كتابات عدد من المفكرين والفلاسفة في العالم، خصوصاً "فريدريك جيمسون" و"ديفيد هارفي" و "جيل دولوز" و"فيليكس غتاري" و"أنطونيو نيغري" و"مايكل هاردت" وغيرهم. ويكتسي تجدد الاهتمام بهذا المفهوم، اليوم، في ظل معطيات النظام

العالمي الجديد وعمليات العولمة الجارية، أهمية خاصة في الفلسفة السياسية، وفي النقد ما بعد الكولونيالي وبعض اتجاهات ما بعد الحداثة.

وتكتسي الأقلمة المعرفية لمفهوم الإمبراطورية لدى كل من "مايكل هاردت" و"أنطونيو نيغري"([1]) في ظل النظام العالمي الجديد أهمية نظرية خاصة، من حيث إيجاد وحصر المركبات والمكونات الفلسفية والحقوقية والسياسية والتاريخية له، واستقصاء مجالات استثماراته وتوظيفاته وأغراضه في البنية السياسية – الحيوية للمجتمعات والجماعات البشرية. وذلك من خلال متابعة حركات تشكله، على الصعيدين النظري والعملي، في خضم التجارب غير الواضحة للمسعى العالمي الحديث في إيجاد هيئات ومنظمات فوق قومية، وتتمتع بسمات كونية.

إن قراءتنا للمكونات المختلفة للمفهوم في عالمنا الراهن، وفق موقف نقدي، تستند إلى الفلسفة بقدر استنادها إلى التاريخ، وتنهل من الثقافة بقدر ما تنهل من الاقتصاد، ومن السياسة بقدر ما تنهل من معطيات الأنثروبولوجيا. أما غايتها من ذلك فهو

[1] -أنظر: أنطونيو نيغري ومايكل هاردت، الإمبراطورية، ترجمة: فاضل جكتر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

تقديم إطار نظري لجملة من المفاهيم المترافقة مع المفهوم، بغية التحرك مع الإمبراطورية وضدها.

أما منطلق مقاربة مفهوم إمبراطورية (العولمة الجديدة) فهو تصوره كـ "فكرة جديدة عن الحق، أو عنوان جديد للسلطة، وتصميم جديد لإنتاج المعايير والأدوات الحقوقية اللازمة للقهر والإرغام اللذين يضمنان التعاقدات، ويحلان الصراعات"([2]). وهو منطلق يتعامل مع المفهوم من منظور حقوقي وسياسي، ينتمي إلى سيرورات عملية العولمة التي أصبحت منبعاً لتحديدات حقوقية جديدة للسلطة.

2- مركبات المفهوم:

بالرجوع إلى الأقلمة القديمة للمفهوم، حيث نتذكر هنا اللحظة الرومانية، مع أنها ليس اللحظة التاريخية الأقدم أو الوحيدة التي شهدت احتضان هذا المفهوم، نجد أن مفهوم الإمبراطورية اتخذ دلالات توحد المقولات الحقوقية، والقيم الأخلاقية الكونية الشاملة، في سياق عمليات توظيفها واستثمارها. وظلّ هذا المفهوم مرتبطاً بالمعنى الأخلاقي والحقوقي، إذ مثّل دافع الإمبراطورية أو محركها نحو السلام والعدل لجميع الشعوب. غير أن حدود تحليل فكرة الحق عبر القرون تقود إلى

[2] -المصدر السابق، ص (32).

أغراض مختلفة، وتدل على توظيفات جديدة ومغايرة لمفاهيم الحق والسيادة ولجملة المفاهيم المتداخلة معهما و/ أو المتخارجة عنهما.

قد تُمكننا المركبات القديمة لمفهوم الإمبراطورية من تحقيق فهم أفضل لإمبراطورية النظام العالمي الراهن. ذلك أن الإمبراطوريات لا تنشأ استجابة لنداء ذاتي خاص بها، بل يتم استدعاءها بغية تشكيل العالم من جديد، عبر حلّ نزاعات وصراعات دولية وفق مصالحها، نظراً لامتلاكها القدرة على الحل، الأمر الذي يعني أن تدخلها تشرعه قانونياً وحقوقياً وفق سلسلة من عمليات الإجماع الدولية. وعليه فإن أولى مهامها هو توسيع دائرة وأشكال هذا الإجماع المؤيدة لسلطتها، وذلك في سياق إيجاد نظام دولي جديد يقوم على احتضان الكلية المكانية، ولا يعترف بحدود زمانية معينة، واضعاً نفسه عند نهاية التاريخ أو خارجه. وهدف النظام الإمبراطوري الجديد هو التحكم بمصائر البشر والأسواق وتفاعلاتها، من خلال سلطة حيوية تسعى إلى التحكم بالطبيعة الإنسانية، ولا يهم هذه السلطة بحور الدماء التي تغرق فيها، كونها تبرر ممارساتها لصالح السلام الشامل الذي تنشده، والذي لا يدخل إطار التاريخ البشري.

إننا نشهد بداية تشكل مفهوم جديد للحقوق، لكن امتلاك المفاهيم لا يعني اتفاقها مع ما يجري على الأرض، فتحت قبة

الرأسـمالية الليبرالية لا تمتلك غير قوانين السوق صفة الشمولية. وحين تبدو الرأسمالية كمعيارية الأمر الواقع، فإن التحليق الإقليمي للرأسمال في ظلها يحيل إلى تحليق للدولة يتأرضن في صور شتى ([3]). ولا يغيب عن تلك الحركية بروز مركبات متعارضة مع الحق، يتصدرها مفهوم "الحرب العادلة" الذي يحيل إلى ديكتاتورية واستبدادية الإمبراطوريات القديمة، والذي يجد جذوره في التراث التوراتي. لكنه عاد مع نهاية القرن العشرين إلى الظهور كي يتأقلم مع صعود الولايات المتحدة الأميركية كإمبراطورية جديدة في النظام الجديد، وترافق ذلك مع خوضها حرب الخليج الثانية، ثم حضر بقوة في حربها في أفغانستان، وفي مواقع أخرى من العالم.

3- الحرب العادلة:

على الرغم من محاولات الحداثة الأوربية استئصال هذا المفهوم (الحرب العادلة)، وإلغائه من تراثها القروسطي، إلا أنه عاد ليحتل مركزاً رئيساً في النقاش على صعيد الفكر السياسي لعالم ما بعد الحداثة الذي شاد في بداية الألفية الثالثة. ويستند المفهوم السابق إلى دعوات تحيله إلى مشروعية استخدام القوة

[3] - جيل دولوز وفيليكس غتاري، ما هي الفلسفة، ترجمة مطاع الصفدي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1995، ص (102).

العسكرية طالما تستند إلى مبرر أخلاقي، وفي هذا الصدد تجهد رسالة المثقفين الأمريكيين إلى العالم الإسلامي في تسويغ سند كهذا ([4])، إلى جانب استناده إلى فعالية الأداء العسكري للقوة الإمبراطورية في سبيل تحقيق الهدوء، والنظام الذي تراه. وهذين العنصرين يشكلان أساس إمبراطورية النظام الجديد وتقاليدها الجديدة، فالعدو اليوم في ظل هذه الإمبراطورية بات أمراً مألوفاً، حيث تجري عمليات اختزاله إلى مجرد هدف ينبغي استئصاله بعملية جراحية، كونه ينتمي إلى دول "محور الشر" مثلاً. إنه عدو بالمطلق الميتافيزيقي، بوصفه يشكل تهديداً للنظام الأخلاقي الجديد، نظام وأسلوب وقيم الحياة الأميركية ومبادئها. ترافق كل ذلك مع تشكل نموذج جديد لمفهوم الدولة والسيادة وحق التدخل. فقد زال بريق السيادة للدولة القومية واستقلاليتها، بزوال القيود المفروضة على حرية السوق، وزوال التناحرات الكبرى بين الدول المتقدمة، ومع ذلك فإن السلطة الإمبراطورية تخاف، كما يقول "ميشيل فوكو" من الفراغ وتحتقره ([5]).

[4]- رسالة المثقفين الأميركيين، جريدة السفير، السبت: 2002/2/16.

[5]-Michel Foucault, “La gouvernementalité”, cours du 1/2/1978, Dits et écrits, III. Paris. Gallimard,1994, p (335).

إذاً، لا انفصـــام في النظـام الجـديـد بين عنوان الســلطـة وممارسـاتها، بين السـلطة المركزية ومجال تنظيمها وإدارتها. وعليه يتوجب العمل على تقليص الأزمات والنزاعات إلى الحدود الدنيا، ولهذا تقدم الإمبراطورية الأميركية نفســها على أســاس امتلاك القـدرة على اســتعراض القوة، وحروبهـا في الخليج والبلقـان وأفغانستان والعراق تقدم لنا أمثلة واضحة في هذا المجال.

4- مفهوم الحق:

يبرز التســاؤل هنا عن مدى أهلية اســتخدام مفهوم "الحق" القانوني في سياق البحث عن توظيفات مفهوم الحق الإمبراطوري الجديد، إذ أن بروزها في النظام الجديد يقدم نفســـه على أنه القدرة على التعامل مع المجال الكوني الشــامل، بوصــفها نســقاً منهجياً واحداً، وهي بذلك تتخذ شــرطاً مســبقاً ومباشــراً لمنطق يعتمد على تكنولوجيا مرنـة، يؤســس لها عبر أســاليب أمنية وبوليســية. وعليه تنشــر الإمبراطورية الجديدة أعداداً هائلة من ترســانتها العســكرية البوليســية ضـد "البرابرة الجدد" و"العبيد المتمردين" الذين يهددون نظامها الشــمولي. وهو نظام لا حدود لـه، لأن الحكم الإمبراطوري لا يعترف بحـدود أو تخوم معينـة، ويقدم نفســه على أنه نظام ليســت له حدود زمانية أيضــاً، ســعياً منـه إلى امتلاك نظـام فوق إقليمي، من خلال التحكم بـالحيـاة

الاجتماعية، بوصـفه يمثل نموذجاً لسـلطة حيوية. وهنا تبرز أهمية تحليلات " فوكو " للطبيعة الحيوية – السياسية التي تبين عملية العبور التاريخية الحاسمة في مجال الأشكال الاجتماعية، من مجتمع الضـبط إلى مجتمع الرقابة والإشـراف. فقد باتت السلطة اليوم تمارس، عبر آليات معينة، عمليات تنظيم العقول من خلال أنظمة الاتصـالات وشـبكة المعلومات باتجاه حالة من الاغتراب، والاغتراب الذاتي، عن الإحسـاس بالحياة والرغبة في الإبداع. وهنا نتذكر صـرخة جيل دولوز الداعية لمقاومة الحاضر، مقاومة الموت والعبودية والاغتراب ([6]).

إذا تابعنا تحليلات "فوكو"، فإن مجتمع الرقابة هو القادر على تبني السياق السياسي – الحيوي بوصفه مرجعه الحصري. لكن العبور من مجتمع الضـبط والربط إلى مجتمع الرقابة والإشراف يحقق صيغة جديدة للسلطة، تحددها جملة مكونات التكنولوجيا التي تنظر إلى المجتمع بوصفه مملكة للقوة الحيوية. وهذا ما يوضـح مفهوم الإمبراطورية المركزية، الذي يتعين في إطاره الكلية الكونية للذوات. وبالاسـتناد إلى تحليلات دولوز وغتاري نفهم البعد البنيوي للقوة الحيوية "فالآلات تنتج، والعمل المطرد الدائب للآلات الاجتماعية بأجهزتها ومجتمعاتها

[6] - جيل دولوز وفيلكس غتاري، ما هي الفلسفة، مصدر سابق، ص (122).

المختلفة تنتج العالم جنباً إلى جنب مع الذوات والموضوعات التي تؤلفه"([7]). ولاستكمال التحليل يبرز بقوة دور الشركات العملاقة العابرة للحدود القومية بإقامة نسيج الربط الأساسي للعالم السياسي – الحيوي، فضلاً عن أنها لا تنتج السلع والبضائع فقط، إنما تنتج الكيانات الذاتية أيضاً.

5- ما بعد الحداثة والعبور:

استكمالاً لمعنى العبور لا بد من تناول ظواهر زوال الكولونيالية، وتراجع نفوذ الدولة - الأمة، باعتبار هذا التراجع مؤشراً للانتقال من نموذج السيادة الحديثة إلى نموذج السيادة ما بعد الحديثة أو الإمبراطورية. لكن استراتيجيات ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية لن تشكل سوى محايثة موازية لاستراتيجيات الحداثة. فمقولات مثل الاختلاف والانسياب والهجنة تم الاستيلاء عليها من طرف السلطة الإمبراطورية، ومع ذلك فإن ذلك لا يلغي كونها أطروحات نقدية لمختلف أشكال السيطرة. فما بعد الحداثة ليست كتلة صلبة، بل هي تبعثر وانسياب واختلاف وتباين. هذا لا يمنع أنه باسم حق الاختلاف ارتكبت مظالم عديدة من طرف القوة الحيوية لإمبراطورية النظام الجديد وأصولياته المختلفة.

[7] - انطونيو نيغري وما يكل هاردت، الإمبراطورية، مصدر سابق، ص (60).

لكن هل من الظلم اعتبار مقولات ما بعد الحداثة مؤشراً للوصول إلى سلطة الإمبراطورية الجديدة؟

إذا تتبعنا مقولات أبرز رموزها، من أمثال فرنسوا ليوتار وجان بودريار وإيهاب حسن، نجد أنهم من دعاة النموذج الجديد المنفلت من عقال الحداثة، والرافض لأية دعوة أو سردية تحريرية. لكنهم، وبالأخص بودريار لا يخفون أن الشكل الإمبراطوري الجديد هو المسؤول عن إنتاج مختلف أشكال الرفض والعداء للنظام الجديد، فضلاً عن أن تفكيكية جاك دريدا و "النسق المتعدد" عند دولوز هما من الاستراتيجيات المخلخلة لنمط السيادة والتمركز الإمبراطوري، وتشكلان إحدى أهم جبهات الرفض في وجه مختلف مشاريع التمركز والسيطرة في عالم اليوم.

6- القيمة والقياس:

تتشكل الإمبراطورية فوق أجسادنا وعقولنا، لأن السلطة الإمبراطورية تمفصل الوجود (الأنطولوجي) في امتداداته الكونية، في بحر هائل، لا يحركه غير الرياح والأمواج. وعليه فإن تحييد المتسامي هو مضمون القول بأن ما هو سياسي في السلطة الإمبراطورية يتشكل وجودياً، لأن الإمبراطورية تشكل النسيج الوجودي الذي تتقاطع فيه مختلف علاقات السلطة

الاقتصادية والسياسية مع العلاقات الاجتماعية والفردية. وعبر هذه الخلطة الهجينة تتكشف بنية الوجود السياسية والحيوية للقانون الإمبراطوري. وهذا ما يفترق عن الإرث الميتافيزيقي الغربي الذي يمقت كل ما ليس قابلاً للقياس والإحالة والإرجاع، حتى لم يعد في ظل الرأسمالية أي مدرج ثابت لقياس القيم، وأضحت عملية بناء القيمة في الإمبراطورية تتمّ بعيداً عن القياس، وبما يشير إلى المكان الجديد في اللا مكان الإمبراطوري للعولمة الجديدة. وعليه يعمل الحقل الإمبراطوري بشكل قوي ومقوم لذاته، وشروط الإمكان لديه، فيما تنقلب شروط الوجود مما هو افتراضي إلى ما هو واقعي، فالسلطة موجودة في أي مكان، باعتبار أن أي مكان له دور في الربط بين الافتراض والإمكان.

الفصل الثاني: مستويات الإمبراطورية

1- تعدد المستويات:

أثارت إمبراطورية العولمة نقاشات وخلافات عديدة، سواء في العالم الغربي، أو في بقية بلدان العالم، حيث كثرت النقاشات والآراء حولها. لكن تلك النقاشات في الساحة الثقافية العربية، تثير تحديدات غالباً ما تفتقر إلى تناول العولمة كمفهوم إمبراطوري له مركباته ومستوياته وامتداداته، كما تفتقر إلى تناول إمبراطورية العولمة من حيث هي ذاتها، إذ تنتقل إلى مناقشة آثارها ونتائجها، بناء على موقف إيديولوجي معارض أو متحمس للنظام العولمي. وفي كلتا الحالتين، غالباً، ما يتم قسر النقاش في جانب أو مستوى وحيد، دون أخذ الإمبراطورية في مجمل تجلياتها المختلفة.

إن العولمة كظاهرة جديدة عَبَر إليها العالم، أفضت إلى نظام إنتاج ليبرالي جديد، يمتاز بمستويات متعددة، منها: التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وسواها. كما يمتاز بتأثيراته الواسعة حتى على مستوى الأنظمة الفردية والفرعية في المجتمعات، مثل العائلة والحياة الخاصة لكل فرد. فقد أحدثت هذه الإمبراطورية انقلاباً هاماً في الإنتاج الرأسمالي، وفي علاقات القوة العالمية الراهنة. وباتت تغير مشهد العالم

الراهن، بغية توحيده بقدر ما تغير العلاقة بالأشــياء والأفكار، حيث يتشــكل واقع جديد، لا مجال لرســم حدوده الحاضــرة أو المستقبلية بصورة نهائية وحاسمة. كما أنها تنطوي على عمليات واسعة تكرس اللا مساواة بين الدول وعدم الاستقرار في كثير من المواقع في العالم.

1- المستوى التكنولوجي:

برزت معطيات جديدة على المســتوى التكنولوجي مع التحول الـذي ظهر في تســعينيات القرن العشــرين الماضــي، تجلى في الانتقال من التكنولوجيا الصــلبة (Hardware) إلى التكنولوجيا الـرخـوة (Software)، وأدى ذلـك إلى ثـورة في الاتصــالات والمعلومات والاختراعات، حيث تدفقت المعلومات والصــور عبر الأقاليم الجغرافية والقارات، وازدحم الفضــاء بالمركبات وبآلاف الأقمار الاصطناعية، فأرست بهذا التكنولوجيا سيرورة مطردة لا يمكن إيقافها أو حدها بحد معين، ونجم عنها اتصــالية على مختلف الأصــعدة، كان لها أثرها الفعال في الإنتاج والاســتثمار والتسويق والاستهلاك. ولا يزال هذا البعد وتموضعاته بعيداً عن النقاش المحتدم في المستويات الأخرى، خصوصاً في المستويين الاقتصــادي والثقافي للعولمة، على الرغم من أن التحكم في تكنولوجيا المعلومات يحيل إلى تعزيز المصــالح الجيوســياســية لقوى الهيمنة العولمية، ويتحكم في مسار العولمة.

2- المستوى السياسي:

يثير المستوى السياسي للعولمة مسألة الأمركة، أو محاولة فرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على الأمم / الدول الأخرى، عبر محاولة تخليق الأمم/ الدول حسب مقتضيات استراتيجية تبعيتها للمنطق الأميركي المالك للقوة العسكرية النووية المدمرة. ويصور هذا المنطق الولايات المتحدة، بوصفها المالك للحق في إنتاج وبيع أسلحة الدمار الشامل دون سواها، ويعتبر مصالحها القومية مصالح كونية وشمولية، كما يسوغ النمط الأميركي في الديمقراطية الليبرالية بوصفه النمط المثال، فضلاً عن محاولة فرض معياريتها لحقوق الإنسان، التي يتبجح بها الخطاب السياسي الأميركي. وهكذا فإن استقلالية الدولة - الأمة ليس لها مصيراً، في ظل العولمة، غير المزيد من الاضمحلال والزوال، حيث تتناقص قدرة الدولة على ممارسة سيادتها في ضبط عمليات التدفق المتواصل للمعلومات والأفكار والأموال والسلع والصور عبر حدودها، كما حدّت ثورة الاتصالات والإعلام من أهمية الحدود الجغرافية والإقليمية. لكن المستوى السياسي للعولمة لا يجسد كل ذلك فقط، خصوصاً بعد أن جندت الولايات المتحدة أغلب دول العالم في حربها ضد ما تسميه "الإرهاب"، حيث يشير واقع الحال إلى جنوح هذا المركز الإمبراطوري نحو المزيد من خوض الحروب، تحقيقاً لمصالح

المجمع العسكري والمالي المهمين على أصحاب القرار الإمبراطوري الأميركي، الأمر الذي يشي بانتفاء احتمالات الجنوح نحو سلم عالمي، وأقصى ما يمكن الوصول إليه هو استراحة ما بين مرحلتين من الحروب. ويؤسس هذا المستوى لمعارضات مختلفة بين الخصائص والتمايزات القومية، وبما يفسر بروز النزعات القومية والاثنية الجديدة وإحيائها في ظل العولمة، لذلك مال العديد من الباحثين إلى المبالغة في إبرازها، واعتبار العولمة ليست مجرد عالم أحادي، بل متنوع، من خلال التبشير بظهور أقطاب عديدة، مثل اليابان، والاتحاد الأوروبي، والنمور الآسيوية والصين وسواها.

3- المستوى الاقتصادي:

يثير المستوى الاقتصادي للعولمة مسائل عديدة، بوصفه الموجه الرئيس لسيرورتها، ويتجلى في ظواهر مختلفة، يتداخل فيها بروز الشركات العملاقة العابرة للقارات، والمتعالية على الدول والقوميات، مع التوسع الكبير لأسواق المال، وارتباط الاقتصاد الإنتاجي باقتصاد طفيلي يستفيد من المضاربات ومن قوانين التشجيع على الاستثمار. وتتعقد المسألة الاقتصادية في البلدان الآسيوية والأفريقية ذات الاقتصاديات الضعيفة، التي تشجع الاستثمار، حيث أصبحت هذه الدول مرتعاً لرأسمال

استثماري، يحتمي فيها كي يتهرب من دفع الضرائب، ويستفيد من الامتيازات التي تمنحها هذه الدول، فيما تمتدّ تدخلاته لتطال القرار السيادي لتلك للدول. فضلاً عن أن قوى الهيمنة تحاول فرض شروط اقتصاد السوق الحر على الدول الأخرى. ويلعب في هذا المجال صندوق النقد الدولي دوراً مميزاً. وقد أظهرت قوى الليبرالية الجديدة، ممثلة بقوى المال المصرفي والاستثماري، قدرة كبيرة في التحكم بالقرار السيادي، بل وحتى في مصير الدول واستقرارها السياسي والاجتماعي، فقد تحولت النمور الآسيوية، بين ليلة وصباحها، إلى نمور من ورق، نتيجة تحويلات فورية لرأس المال العولمي الذي تحوز عليه تلك القوى.

5- المستوى الثقافي:

على المستوى الثقافي، برزت مسألة جديدة، تمثلت في تحول الثقافة إلى اقتصاد، حيث يتم تحويل الثقافة إلى سلعة للاستهلاك من خلال الصور والإعلان والنماذج السلوكية، كما تجري عمليات تذويب الأفكار والرؤى الخاصة بكل ثقافة، وتختزل اللغات إلى مجرد رموز وأرقام صناعية. وإذ يتحول المجتمع إلى مجتمع المشهد/ الصورة، فإن الإعلان يلعب بشكل متزايد دور الوسيط بين السلعة والسوق، بل دوراً مثيراً في توجيه فعاليات الثقافة المتعددة والشركات أو المؤسسات الراعية لها.

وهكذا تصرف ملايين الدولارات على الإعلانات لفيلم أو مسلسل هوليودي بغية تسويقهما، وتوظف الرساميل الكبيرة في الإعلان كي يلعب دور الوسيط الكامل بين الثقافة والاقتصاد. ولا شك أن الحديث عن تسليع المشاعر والأفكار وأنماط السلوك الشخصية، أخذ يكتسب صحة ومصداقية في عصرنا أكثر من أي وقت، وأخذت تلاقي صناعة النجم الثقافي والفني والتجاري رواجاً كبيراً في عالمنا الراهن.

6-عالم أثيري:

إن مستويات إمبراطورية العولمة وفضاءاتها تكشف عن إيهامات عالم أثيري. عالم متحرك، ومتعالي، وما فوق واقعي، يحمل بين طياته نماذج لتعبيرات القوة المختلفة المظاهر، فيها من التشابه والتطابق بقدر ما فيها من السطوة والقسر والاختزال. وفيها، أيضاً، يذوب الاختلاف أو يقصى لصالح تكنولوجيا النمذجة والتصنّع وإيديولوجيا الهيمنة القائمة على تراتبية القوة وتجسيداتها، الأمر الذي يستدعي قراءة معطيات الحاضر قراءة جديدة، وضرورة تشكيل استراتيجيات لمواجهة سلطة إيديولوجيا الهيمنة وتراتبية القوة التي تتحكم في مسار العولمة ومستوياتها، وتبني ثقافة منفتحة تقوم على الحوار

والتفاعل والتواصل بين مختلف الثقافات والحضارات العالمية مقابل الثقافة المنغلقة الأحادية والمهيمنة.

الفصل الثالث: الإمبراطورية المضادة

1- البديل السياسي:

الحديث عن الإمبراطورية المضـادة، التي تتجلى في أشـكال من المقاومة في أماكن عدة من العالم، لن يقود - في الظرف الراهن على الأقل – إلى تلمس بديل سـياسـي عن الإمبراطورية، ولا إلى وضـع صـياغة ما لجماعة خاصـة غير مرتبطة بالإمبراطورية، أو محصـنة ضـدها، وبالتالي فإن التصـدي للإمبراطورية يتمّ على مسـتواها الخاص من التعميم، وهو أمر ينطبق على مجمل الحركات المناهضـة للنظام العالمي الجديد، أو بالأحرى النظام العولمي.

لقد أخذت الحركات المناهضـة للعولمة بالاتسـاع، منذ أواخر تسـعينات القرن العشـرين، والتي سـرعان ما تحولت إلى حركة دولية دشـنت قيام مجتمع مدني العالمي، انخرطت فيها حركات اجتماعية وعمالية ومنظمات غير الحكومية وحركات نسـائية وبيئية ومنظمات الشـبابية، لكنها لم تشـكل كتلة أو جبهة في مواجهة القوى العولمية، وخاصة الليبرالية المتوحشة.

جاء اتسـاع حركات الاحتجاج، بعد أن دمرت إمبراطورية النظام العولمي الجديد أغلب الإنجازات التي حققتها نضـالات الشـعوب، فنشـأ "جنوب" حتى فيما يسـمى "بلدان الشـمال"،

حيث ازداد عدد الفقراء، وبلغت معدلات البطالة فيها أرقاماً قياسية، وباتت تشهد تراجعاً كبيراً في أنظمة الضمان والمعونات الاجتماعية. كما تدهورت الأوضاع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان الفقيرة، حيث بلغ عدد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم أكثر من مليار شخص في العالم.

2- الحركات الاحتجاجية:

برز دور الحركات المناهضة لإمبراطورية العولمة الجديدة كقوة أساسية بعد التظاهرات التي نظمت في مدينة "سياتل" احتجاجاً على المواضيع المقترحة على جدول أعمال الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية ([8])، التي دعت إلى توسيع نطاق عمل المنظمة ليطال قطاعات إضافية، كالاستثمار والمنافسة وإدخال معايير جديدة للعمل والبيئة والعالم. وأسهمت المناسبات الدولية المتوالية في بلورة توجهات حركات الاحتجاج لتصبح أكثر وضوحاً، كالتظاهرات في مدينة "جنوى" احتجاجاً على اجتماع مجموعة الدول السبع التي تسعى إلى فتح أسواق البلدان الفقيرة أمام منتجاتها ورؤوس أموالها، دون

[8] - انعقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل الأميركية في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ ديسمبر 1999، واتخذ مجموعة قرارات بشأن سياسات وقواعد التجارة والاستثمار الدوليين.

الاهتمام بالآثار السلبية وانعكاسها على شعوبها ([9]). ومن ثم في كندا احتجاجاً على اجتماع الاتحاد الأميركي للتجارة الحرة، وصولا إلى "بورتو الليغري"، حيث التأم في عامي 2000 و 2001 "المنتدى الاجتماعي العالمي"بالتضاد مع منتدى "دافوس"، وهو المنتجع الذي ينعقد فيه "المنتدى الاقتصادي العالمي" بشكل سنوي منذ العام 1972، ويجتمع فيه ممثلون عن الشركات فوق القومية، والحكومات، وقطاع الأعمال، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية وبعض الاقتصاديين، للتداول في سبل تيسير التجارة العالمية، وفتح الأسواق الجديدة للعولمة، بما يناسب سوقاً معولمة تعمل على تفكيك حدود الدولة القومية.

إذاً، لم يعد أحد من بين هؤلاء المحتجين يعتقد بأن النظام الإمبراطوري الجديد، الذي تقوده الليبرالية الجديدة، يشكل مشروعا كونياً قادراً على تحقيق التنمية الإنسانية، والقضاء على الفقر في العالم، بل على العكس من ذلك، يعتقد مناهضو الليبرالية الجديدة أنها السبب الرئيسي في تعميق أزمات الفقراء، وتعمل على إفقارهم، لذلك لجأ هؤلاء البشر إلى منظمات المجتمع المدني، كي تسهم في تخفيف آلام الفقراء، وتجد حلولاً

---

[9] - عقدت قمة الدول السبع في مدينة جنوى الإيطالية عام 2001، ونظم مناهضو العولمة احتجاجات، أفضت إلى مواجهات عنيفة بين قوات الأمن وناشطين مناهضين للعولمة، قُتل فيها الشاب كارلو جولياني إثر إصابته برصاصة في الرأس، أطلقها رجل درك، وأصيب 500 شخص بجروح. تضمّ المجموعة: الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، وإيطاليا، وكندا.

لمشاكلهم قدر المستطاع، لذلك تلتقي الحركات الدولية الاحتجاجية، المناهضة للعولمة، في معظم المناسبات الدولية، من أجل الضغط والتأثير على سياسات المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وعلى سياسات الحكومات، وللاحتجاج على اتجاهات الليبرالية الجديدة، حيث تنظم أشكالاً متعددة من النشاطات والفعاليات. منها ما يتخذ شكل تظاهرات الاحتجاج التي تنظم على مقربة من الاجتماعات المضادة لمنعها من تقرير ما هو ليس في مصلحة البلدان والشعوب الفقيرة، ومنها ما يتخذ شكل منتديات تتناول مواضيع كالتجارة العالمية، والديون، والشركات المتعددة الجنسية، ودور المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وقضايا حقوق الإنسان، وحركات السلام وغيرها.

3- الخارج والداخل:

على المستوى الدولي تغيّر مفهوم العلاقات الدولية كثيراً، حيث ظهرت دبلوماسية على مستوى العالم تناسب عصر الانتقال إلى إمبراطورية العولمة. وبدءاً من القرن الواحد والعشرين فإن كل مشكلة محلية صار لها أصداء عالمية، وينبغي أن تدرس من خلال منظور عالمي واسع دون أن يعني ذلك نفي خصوصياتها المحلية. وبالتالي فقد أصبح البعض يتحدثون عن ضرورة وجود حكومة عالمية تتجاوز في أهميتها وقدراتها حكومات

الدول القومية الموجودة، حكومة تتزعمها قوى النظام الإمبراطوري الجديد.

باتت حياة بني البشر متأثرة بشكل مباشر، أو غير مباشر بالعالم، الإمبراطوري، من خلال ممارسات الشركات فوق القومية، والتجارة العالمية، وتدفق الرساميل المصرفية، ووسائل الإعلام الدولية، والسياسات التي تتبعها المؤسسات الكبرى. ولم يعد بإمكان أي رئيس دولة، أو أي حكومة، أن تغلق أبواب دولتها أو بلدها، وتقول: لا علاقة لنا بالخارج أو بما يجري في العالم. فالخارج أصبح يدخل عليها الى عقر دارها رغماً عنها. ففي الوقت الحاضر لا أحد يستطيع أن يخطط لبلده اقتصادياً، دون أن يأخذ بعين الاعتبار تأثير المنظمات الدولية عليه، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وعليه صار العمل العالمي أو الشمولي، عملاً يمارس تأثيره على المؤسسات الدولية أو ضد المؤسسات الدولية. فالقومي أو حتى الإقليمي أضحى متأثراً بالضرورة بالعالمي. ولهذا السبب شهدنا في السنوات الأخيرة تظاهرات اجتماعية ضخمة ضد العولمة الرأسمالية بنسختها الليبرالية الجديد، وضد مؤسساتها الكبرى التي تتحكم باقتصاد العالم.

4- المجتمع المدني العالمي:

العديد المشاركين في رفضهم للعولمة هم أفراد عاديون، ليس لهم أية صلة بأية نقابات أو جمعيات مناهضة لرأسمالية الليبرالية الجديدة، هذه الليبرالية التي تخفي خلف يافطة سيادة الأسواق الحرة، وسيادة لعبة المنافسة، حقيقة أن الملايين من البشر في كافة بلدان العالم يخسرون كل ما يملكونه ثمناً لمبدأ ضرورة رفع معدلات النمو الاقتصادي، كونها عملية تتم بأي شكل، ولا يهم القائمين عليها من يدفع الثمن. وكل ذلك يتم على حساب المصلحة العامة لقطاعات واسعة من شعوب العالم، بل وعلى حساب مكاسب الفئات العاملة، وبشكل يمس الديمقراطية وحقوق الإنسان. فمثلاً الدعاية التي قامت بها إحدى أشهر شركات الأدوية الإيطالية استغلت أحد أخطر أمراض العصر وهو الإيدز، واستغلت هي وغيرها الحروب، وذلك ليس من أجل لفت انتباه العالم إلى أخطارها، والدعوة إلى التصدي لآثارها، بل من أجل رفع معدلات مبيعاتها. فما الذي يحدث إن استفادت مثل هذه الشركات من عذابات الآخرين وآلامهم؟

إن ما حدث في العالم بدءاً من العقدين الأخيرين من القرن العشرين من تحولات ضخمة في المجال العالمي، يؤكد أننا نعيش في عالم عبر نحو إمبراطورية جديدة، ويحكمه نظام إمبراطوري

يتزعمه قطب واحد، وتسيطر عليه مصالح الشركات العملاقة وأصحاب رؤوس الأموال المتحركة. وكانت من نتيجة تلك التحولات أن أصبحت الشركات والمؤسسات فوق القومية المائة الكبرى في العالم تتحكم بأكثر من 20% من إجمالي أموال العالم، وتبلغ القوة المالية لهذه الشركات إلى درجة أن مبيعات شركة "جنرال موتورز" و"فورد" تفوق الناتج القومي الإجمالي لجميع دول جنوب الصحراء الإفريقية، كما أن دخل ما تملكه شركة "أي بي إم" و"جنرال إلكتريك" و"بي بي" يفوق ما تملكه معظم بلدان وسط أوربا بإمكاناتها الاقتصادية المختلفة ([10]). وهذا كله جعل من هذه الشركات تتحكم في كل ما يتطلبه البشر، وبالأخص في حاجاتهم اليومية.

يحصل ذلك في ظل تحول العالم كله إلى مجتمع إمبراطوري واحد، فما يضر بعضه يضرّ كله، والعكس صحيح، وأصبح مصطلح المجتمع المدني العالمي متداولاً، حيث استشعر الناس لأول مرة بوجود ترابط بين مصالح مختلف الدول والمناطق التي تشكل الكوكب الأرضي، وأضحى البشر على سطح الكرة الأرضية كأناس موجودين على سفينة في عرض البحر، فإما أن تغرق ونهلك جميعاً، وإما أن ننقذها وننقذ أنفسنا.

[10] -نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة صدقي خطاب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة: 366، الكويت، 2007، ص 14.

شكل وضع البشرية في عصر الانتقال نحو إمبراطورية العولمة، السبب الرئيس الذي يقف وراء تشكل المنظمات المضادة للعولمة الليبرالية، كي تدافع عن المجتمع المدني في شتى أنحاء العالم، أي المجتمع المدني العالمي الذي يتجاوز القارات والقوميات. وهو أمر استدعى نمطاً من التفكير الجديد لم يكن موجوداً في الماضي، لأن الاهتمام كان ينصب على المشاكل داخل إطار الدولة القومية الواحدة. لكن، في الزمن الإمبراطوري الجديد علينا أن نفكر فيها على مستوى العالم كله. وهو ما يشكل إحدى السمات المميزة للقرن الواحد والعشرين. وعليه فإن معظم الباحثين والمفكرين النقديين باتو يتحدثون عن الحركات الاجتماعية الدولية، وليس فقط عن الحركة الاجتماعية الأوروبية، أو العربية، أو الصينية، أو الروسية، أو الأميركية.. إلخ. وهي حركات لها فروع في مختلف أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن هذه الحركات عابرة للقارات والقوميات، وكثيرة العدد، لكن لا يوجد مواطنون عالميون كثيرون لتشكيل المجتمع المدني العالمي بالمعنى العميق للكلمة، فالمطروح هو نزوع تأسيسي، قد يشكل في الواقع ارتقاء إلى مشروع يفضي بالتغلب على ضرورات الدولة إلى تأسيس وتأليف مجتمع مدني عالمي.

الفصل الرابع: التحديات والإشكاليات

1- قضايا العالم:

تواجه العالم في الألفية الثالثة العديد من التحديات والقضايا الشائكة، ومع أنه اجتاز الحد الزمني الفاصل بين الألفية الثانية المنقضية، والألفية الثالثة الصاعدة في ظل الحكم الإمبراطوري للعولمة، فإن جملة من الإشكاليات والتحديات تواجهه في المنظور القريب.

بالرجوع إلى الأصول النظرية والأطروحات المتعلقة بالاجتماع السياسي القومي والعالمي والعلاقات الدولية، وما يتفرع عنها من قضايا جدلية، فإن نظام العولمة الإمبراطوري لا يزال يثير نقاشاً واسعاً في حقول عديدة، خصوصاً فيما يتعلق بالمضامين الجديدة للمفاهيم والحقوق، ومستوياتها، ومدى عمق واتساع التغير الذي شهده العالم بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية، والتسابق نحو اقتصاد السوق وليبراليته الجديدة، وقطبية العالم الواحدية المجسدة في الهيمنة الإمبراطورية الأميركية، وسيطرتها على القرارات والهيئات الدولية، ومحاولة احتكارها للحق في إنتاج وبيع أسلحة الدمار الشامل، وعودة الحروب الإقليمية وانتشارها، وقضايا الهوية القومية والمحلية والعلاقة

بالآخر، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات، واتساع رقعة الفقر في بلدان الجنوب وغيرها من القضايا.

2- انقشاع الوهم:

إن أهم ما يميز العالم الراهن هو حالة من انقشاع الوهم بالرفاهية الذي أشاعته الرأسمالية في نسختها الليبرالية الجديدة، إذ أنه مع سقوط الاتحاد السوفييتي وهزيمة المنظومة الاشتراكية، انتفى السبب الذي كانت تتذرع به الرأسمالية عن عدم تحقيق ما اعتادت أن تبشر به من إيصال الإنسان للرفاهية والسعادة على المستوى الفردي، وتحقيق الازدهار والسلام على المستوى الإنساني. فقد أصبحت الرأسمالية لأول مرة في التاريخ عارية تحت الضوء والاختبار الحقيقي، وفقدت ذريعة التملص من وعودها، وارتبط هذا بنهاية التناقض الإيديولوجي بينها وبين الشيوعية بانقضاء الحرب الباردة. لكن "نعوم تشومسكي" يرى بأنه ما أن سقط الاتحاد السوفييتي حتى لم تعد الرأسمالية الجديدة بحاجة إلى الأمثلة الغربية اللامعة، فانقضت على مستويات العيش والضمانات الاجتماعية والحقوق التي حققتها نضالات الطبقة العاملة الغربية، تحت شعار إعادة الهيكلة لمواجهة المنافسة العالمية ([11]).

[11] - نعوم تشومسكي، النظام الدولي، ترجمة صفوان عكاش، دار فصلت، حلب، 2000، ص (172).

3- التسوية الإيديولوجية:

شـــهد عالم ما بعد الحرب الباردة نوعاً من التســـوية ما بين الاشـتراكية والليبرالية، تجسـد في التخطيط للسـوق، حيث جرى التركيز على إعادة هيكلة الدولة ومنحها أدواراً جديدة، تمثلت في التركيز على محـاربـة البطـالـة والتضـــخم والجريمـة، والاهتمـام بقضـــايا التعليم والعائلة، مســـاهمة بذلك في اهتمامات المجتمع المـدني، بـالمقـابـل تخلـت الـدولـة عن احتكـار بعض وظـائفهـا التقليـديـة. غير أن هـذه التســـويـة هي ذاتها التي شـــاعـت وعرفـت باســـم "الطريق الثـالث"، وتبنت نهجـه مختلف أوســـاط وأحزاب الـديمقراطية الاشـتراكية، سـواء في أوربا حيث تبنته حكومة "توني بلير" العمـاليـة في بريطـانيـا ([12])، وحكومـة "غيرهـارد شـــرودر" الاشـــتراكيـة الـديمقراطيـة في ألمانيا ([13])، أم في الـولايـات المتحـدة الأميركية حيث تبنته إدارة "بيل كلينتون" الـديمقراطيـة ([14]).

4- القيم الكونية:

إن النظر الموضـــوعي إلى العـالم، يطرح ضـــرورة حـل هـذه الإشـكاليات والتحديات في إطار تطلعات الشـعوب ومصـالحها، وتوقها إلى الـديمقراطية والاســـتقرار على مختلف الصـــعد، كما

---

[12] - رئيس وزراء المملكة المتحدة بين عامي 1997 و2007.

[13] - مستشار ألماني بين عامي 1998 و2005.

[14] - رئيس الولايات المتحدة بين عامي 1993 و2001.

يطرح مســألة الديمقراطية بين الدول وفي المجتمعات، مع الأخذ بعين الاعتبار مصــالح مجمل الدول من خلال تحقيق التوازنات فيما بينها وحل التناقضـات الحادة. وهذا يفترض تبني قيم كونية تقوم على الممارسة الإنسانية، وتتواضع عليها ثقافات العالم رغم اختلافاتها الفكرية والدينية والتاريخية. لذلك تبدو ضـــرورة تبني دعوة عـالمية للعيش المشــترك والمتكافئ، تشــمل كل الثقافات الإنســانية، وتطالب بضــرورة تبني ثقافة منفتحة تقف على التضـــاد مع الثقافة المنغلقة، ســواء الأحادية منها أم المهيمنة. وهذه الأخيرة هي التي يروج لها منظرو الصدام الحضاري بدلاً من الحوار والتفاعل والتبادل بين مختلف الثقافات والحضــارات الإنسانية.

الفصل الخامس: مجتمع المشهد

1- الصورة | التلفزية:

تمتلك اللغة علمياً طبيعة صوتية، حيث تحفل اللغة المكتوبة برموز بصرية للإشارات الصوتية، وقد أدرك علماء اللغة أن إبصار الأشياء بقوة يفضي بالضرورة إلى انتفاء الرؤية. وأدى التراكم الكلامي على مرّ العصور إلى الانتقال من التعبير الشفاهي إلى الصورة الكتابية، ونشأت في إثره العقلية الكتابية.

في العصر الراهن تحولت الكلمة إلى تكنولوجيا، حيث خلقت وسائل الإعلام وشبكة الانترنيت العنكبوتية نوعاً فريداً في التواصل الإنساني، ذا اتجاه وحيد: من المرسل إلى المرسل إليه، لاغية بذلك تبادل المواقع في عملية التواصل. كما أفضت صيرورة العولمة التكنولوجية إلى ما يسمى مجتمع "القرية الكونية"، وصار المشهد المعّد كما ينبغي، ينسج عقل المشاهد وفق متطلبات ما يُمكن أن نطلق عليه مجتمع المشهد الإمبراطوري، حيث برزت الصورة التلفزية، التي تضع مختلف الحواس خلف العين، وأضحى التلفزيون - بوساطة العين - بوابة الجسد إلى الذات والعالم والأشياء. ثم نشأت لغة الصورة التلفزية كنظام يحمل خصوصيته الوسيطة المتناسبة مع مُثل وقيم النظام العولمي الجديد، وبما يخدم قضايا اقتصاد السوق

ومصالح أقطابه الرئيسية. تلك اللغة التي تقترب من لغة العامة لملايين النساء والرجال، تحمل المعلومة والخبر ببساطة واستسهال وتلفيق، محولة الكائن إلى مجرد رقم عارض وبسيط في المجتمع - المشهد.

هكذا، انتصرت الصورة لأول مرة في التاريخ، وصارت تمتلك لغة خاصة ومؤثرة، على حساب تراجع لغة الحماسة والخطب الطنانة التي ظلت تلهب حماسة الكثيرين قروناً من الزمن، وعكست الصورة الواقع بصورة لم تعهدها البشرية من قبل. وإذا كانت الصورة هي صياغة لسانية محددة، بواسطتها يجري تمثيل المعاني تمثيلاً مبتكراً ومركزاً، بما يحيلها إلى صورة مرئية معبرة، فإن هذه الصياغة المتفردة والمتميزة تنقل في ثوان معدودة مشاهد كثيرة من العالم. وقد برزت سطوة لغتها في الأحداث الأخيرة، خصوصاً الأحداث الساخنة، كصورة استشهاد الطفل الفلسطيني "محمد الدرة" في الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر/ أيلول 2000 مثلاً، أو مشهد سقوط مبني برج التجارة العالمي في 11 سبتمبر/ أيلول 2001.

إذاً، أضافت الصورة التلفزية أبعاداً جديدة لملامح الحياة الإنسانية منذ النصف الأخير من القرن المنصرم. وكان من الضروري الاستفادة من هذه الفرصة السانحة لصياغة نوع جديد من الحوار مع الآخر، عبر لغة تخاطب الوجدان من خلال

الصورة، لكن مع الأسف الشديد، ومع زيادة وطأة الأحداث، لم تتم الإفادة من كل ذلك، لا في الشرق ولا في الغرب.

2- لغة الصورة:

مع صعود وتعاظم إمبراطورية العولمة، تحاول الإمبراطورية العظمى رسم العالم من جديد، وفق الصورة التلفزية التي يصنعها مدبرو نظام السوق واللبرلة المنفلتة، لذلك تخاطب وسائلها الإعلامية الكائن البشري بلغة تلفزية، تذلّ عينه وتبهرها، وتنزع من عقله التسييس. وتبدو تلك اللغة، في هذه الحالة، حسب تعبير "بيار بورديو" مطهرة لا لون لها، تقول الحقيقة المقشرة، التي يفهمها كل الناس، حسبما يريد صناع القرار في ذلك المعمل اللغوي الإمبراطوري المتطور جداً، الذي تلد فيه اللغة على أيدي جيوش من السدنة والكهنة، ثم تمارس اللغة سلطتها على الجموع الغائبة وغير المسموع صوتها ([15]).

تكبر المسألة مع الصورة التلفزية لقنوات البث التلفزي العربي، التي تستسهل اللغة التلفزية، خصوصاً في حواراتها التي تنغلق بمجرد البدء فيها، رغم أنها تركب موجة المنافسة في هذا العالم المهرول نحو عولمة لا يعرف لها مآل ولا قرار. ومع أن هذه

---

[15] - ﭙير بورديو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة درويش الحلوجي، دمشق: دار كنعان، 2004، ص 51 – 54.

القنوات تحتل موقعاً صارخاً في الأقمار الاصطناعية، حيث يفوق عددها تسعون محطة، وهو رقم لا يستهان به، مرشح للزيادة إلى الضعف في السنوات القليلة القادمة أمام إغراءات المدن الإعلامية وتطور تكنولوجيا الإعلام وتبسيطها، إضافة إلى تزايد اهتمام القوى العالمية في المنطقة العربية ومستقبل مصالحها فيها. لكنها جميعاً تتوالى قذف ذهن المشاهد الذي تسمَّر أمام شاشتها مدهوشاً، ومأخوذاً بما يأسر البصر والألباب، دون أن تعطيه الفرصة لقراءة متأنية لما يرى أو للتفكير فيه بشكل عميق.

إن لغة التلفزيون في عصرنا الراهن هي لغة الصورة، لكن كثير من وسائل الإعلامية العربية المتلفزة مازالت تستخدم لغة المنبر، لغة الخطابة، ناقلة بذلك اللغة الإذاعية إلى التلفزيون، أو مستخدمة لغة الوسائل الإعلامية التي كانت سائدة ما قبل لغة الصورة، وتحاول أن تقدمها للمشاهد، وهذا يكشف عن أن معظم وسائل الإعلام العربي لا تجيد فعلياً لغة الصورة والإيحاءات التي يمكن أن يستفاد منها في لغة الصورة، لإيصال رسالة معينة، تخدم المشاهد كإنسان.

من جهة أخرى، تبث أضواء الشاشة – خصوصاً المهيمن عليها من طرف قوى النظام الإمبراطوري – مفردات معينة، مثل "ألعاب اللغة" و"نظام العبارة" وغيرها كثير، إلى جمهور الجالسين

أمامها ذوي العيون الزائغة المحدقة في اللا شـيء، الذين توهمهم الصـورة التلفزية بأنهم يرون كل شيء كما هو سـاطع كالحقيقة. غير أن اللغات البشـرية لا تعرف تطابق التعبير مع الصـورة، فالانتقال من التصـور العيني إلى التصـور الذهني، ثم إلى التمثل اللغوي هو عملية انتقال نوعي تتغير فيه الصـور، كما تتغير فيه المسـافة ما بين الشـيء بوصـفه وجوداً كينونياً، وما بين الشـيء بوصـفه عبارة لغوية، وتلك مسـألة يدركها تماماً صـنّاع الصـور والسيناريوهات.

3- العقل التلفزي | التكنولوجي:

بناء على الصـورة التلفزية، يتم بناء ما دعاه " جاك دريدا" العقل التلفزي-التكنولوجي ([16])، وهو خليط من العقول التي تفرض نفسـها في الخطاب التلفزي (الشـائع) بوصـفه العقل الوحيد الموثوق والصـحيح، إذ يحتقر هذا العقل كل ما يمت بصـلة بالفلسـفة والأدب والشـعر، أي كل شـيء ليس له أو لا يحقق مردودية اقتصـادية بمقتضـى معيارية اقتصـاد السـوق. ويطرح هذا العقل الأسـئلة (الاسـتفسـارات) ذاتها في مختلف البرامج "الثقافية" (خصـوصـاً في التلفزة العربية)، ويتم تلفيق

---

[16] -محمد أركون، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت 1999، ص 9.

الأجوبة ذاتها، في إجماع مستغرب حول "الأسئلة ذاتها و"الأجوبة" ذاتها، إنه التواطؤ الذي يحل الاستفسارات محل الأسئلة.

برهن العقل التلفزي، الموجه وفق رغبات ومصـالح القطب المهيمن في إمبراطورية العولمة الحالية، على أهليته وفعاليته في الأزمات الكبرى، التي تقتضـي خلق إجماع (وهم) المسـاندة، خصـوصـاً في حرب دول التحالف ضـد العراق، حيث قدمت بشكل لم يسبق له مثيل كل الأجوبة والحقائق المطلوبة لتحقيق الإجماع بالمسـاندة، حتى غدا الحديث عن الحرب بديلاً عن واقع الحرب ذاتها، وفقد المشـاهد حس التمييز أو نقطة الاختلاف – كما يلاحظ "كريسـتوفر نوريس"- بين حرب الكلمات، الوهم الذي أفرزته (افتراضـاً) وسـائل الإعلام بهدف التحضـير "للشـيء الحقيقي"، وبين الشـيء ذاته الذي لن يحدث بدوره إلا في مخيلة متفرجي التلفزة المبهورين، أولئك الذين كانوا قد قصـفوا بكل أنواع الصـور التلفزية والألعاب الإلكترونية([17]). هذا الحدث التلفزي الذي لم يحدث وفق ما يزعمه "جان بورديار" أحد أقطاب اتجاهات ما بعد الحداثة، انطلاقاً من كونه مجرد شـيء ملفق أفرزه زيف وسـائل الإعلام العامة وخطاب ألعاب الحرب وسـيناريوهاته، وعليه تغدو الحرب مجرد كلمة، غائمة الدلالة،

---

[17] - نظرية لا نقدية، كريسـتوفر نوريس، ترجمة عابد إسـماعيل، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999، ص (10 – 15).

فارغة من أية حمولات دلالية، ولا حول لنا والحال هذه، غير الجلوس في موقعنا الاستراتيجي أمام شاشة التلفزة التي تتعرض للقصف بشكل يومي. هكذا، يمكن معرفة الحقيقة بمفردات خطابية ومحض أدائية، وهذا يتناسب مع مفاهيم العقل التلفزي الذي لا يزال يحايث ميتافيزيقا "ما فوق الواقعي" وثنائياتها المتنافرة، كثنائية: الحقيقة / الخيال.

غير أن فقدان حس الاختلاف المعرفي بين الحقيقة ومختلف الصور الزائفة، هو ما أفضى إلى فقدان روح النقد وانحسار خطاب الحقيقة، بسبب انتشار مختلف أنماط التفكير التلفزي البراغماتي على الطريقة الأميركية. تلك الأنماط التي تُقلد في بعض الأوساط الثقافية العربية، دون أي اعتبار لمفاعيل المقولات وعلائقها المختلفة، حيث تحاك أمور الواقع وفق حيل أو ألعاب لغوية، ويجري تفكيك ما لم ينبني بعد، اعتماداً على سلطة اللغة السردية، في نظام أحادي ومتسلط للخطاب.

ثانياً – الحدث والنظام

الفصل الأول: المعادل الواقعي

1- الحدث الإمبراطوري:

سيذكر التاريخ طويلاً ما حدث في الولايات المتحدة الأميركية يوم 11 سبتمبر/ أيلول 2001، ليس فقط بوصفه حدثاً لم يشهد تاريخ العالم القديم والحديث شبيهاً له، بل في كونه يقع خارج كل التوقعات، والحسابات، والخطط، والتأويلات الواقعية، و"ما فوق الواقعية"، لمنظري النظام الإمبراطوري الجديد.

لقد عبّر ما صدر من قرارات عسكرية وسياسية واقتصادية، عن معادل ردّ الفعل الارتجالي، وربما غير المدروس جيداً عن الحدث، قصدها تهدئة الرأي العام الأميركي الذي شعر، ولأول مرة، أن هيبة الإمبراطورية الأميركية قد اهتزت، وهدفها المباشر هو استعادة الإمبراطورية الأميركية توازنها الذي فقدته لساعات طويلة وثقيلة، وتأكيد أنها لا تزال الدولة العظمى والقطب الأوحد في العالم الإمبراطوري، والموجه لخطوط سيره وتوجهاته، وأنها لم تزل حقلاً لإرواء غير محدود من الرغبات، ومسرحاً لمظاهر "ما فوق واقعية".

2- الو اقع المشهدي:

ما حدث كان تعبيراً عن عالم واقعي ومشــهدي مغّيب، بكل خيوطه وآلياته، من التخطيط إلى التنفيّذ مروراً بالأهداف والغايات وصــولاً إلى النتائج والعواقب. فالحدث عالمي بكل ما يحمل من معان وتجليات، إذ طال البلد المهيمن الأول على ســياســة ومقدرات العالم، طاله من الداخل، المركزي منه والحســاس، اقتصــادياً وعســكرياً وســياســياً. وبالتالي لن تنفع تصــورات ومماحكات عالم "غير واقعي" في قراءتها لهذا الحدث الواقعي، خصوصاً حين يتكشّف المشهد عن قتل مدنيين أبرياء ودمار وخراب كبيرين، حيث كانت الطائرات المحملة بالبشــر تصدم الأبنية العملاقة المليئة بالبشــر أيضــاً، تلك التي بنيت كي تعبر عن رموز العولمة والغطرســة الأميركية. وســيتذكر هنا "جون بورديار" لحظة تمعّنه بالحدث ما كتبه ذات مرة في "الغارديان" إبان حرب الخليج الأولى ([18])، وقد يكتشــف أن أعمال القتل والدمار ليســت معادلاً لألعاب اللغة وحروب الإشــارات والعلامات، وأنها ليســت شــيئاً تخلقه وســائل الإعلام والصــور التلفزيونية كتعبير عن عالم "غير واقعي"، بل هي أحداث تنتمي

[18] -جان بودردیار، خليج الواقع، صــحيفة الغارديان، 11 كانون الثاني 1991. وكذلك نظرية لا نقدية، المصدر السابق، ص (6 – 36).

إلى العالم الواقعي، مثل الحروب التي تحصد آلاف الرجال والنساء من المدنيين والعسكريين.

3- العدو المتخيل:

أنتجت سياسات أميركا، منذ الربع الأخير للقرن العشرين المنصرم (وما تزال) أحداثاً مأساوية، لكن لم يتوقع مسؤولو تلك السياسات انقلاب أياً منها عليهم، فقد كان ذلك خارج إطار التغطية الأمنية والتكنولوجية والعسكرية، انطلاقاً من فهم يقوم على اعتبار أن العدو "المتخيل" هو دوماً يأتي من "الخارج"، هناك حيث يعيش الآخر ملعوناً بلوثته الدينية والاثنية والقومية. وقد كان اللاعبون الأساسيون في البنتاغون والبيت الأبيض ومن في حكمهم، يتزودون بالكثير من الحقائق المفصلية حول أعداء العالم الحر "الحقيقي". هذا العدو المتخيل كان دوماً يُخلق حين تلحّ الحاجة إليه، وهو اليوم إرهابي مطلق بعد أن كان مارقاً وخارجاً عن القانون الدولي.

بعد أن حدث ما حدث في 11 سبتمبر، لا حاجة للتفتيش عن أوراق جديدة، بل يكفي البحث في الأوراق القديمة، فالشبهة جاهزة، والإرهابيون هم أنفسهم لم يتغيروا ولم يغيروا مواقعهم، وعليه يجب حشد دول العالم لخوض الحرب "المقدسة" ضد هذا "الإرهاب المعولم"، الذي تحول إلى "اتحاد دولي للإرهاب"،

بعد أن كان يتخفى تارة تحت دعوات "الخطر الشيوعي" ثم "صراع الحضارات" و"الخطر العربي والإسلامي". وعليه يتوجب شن حرب مدمرة ضده، تحت شعار "كل من ليس معنا هو ضدنا". وهكذا نعود من جديد إلى اللغة القديمة لعالم يهرول إلى تحالف دولي تقوده أمريكا في حرب متوقعة وشيكة الحدوث، ولا شك أن العالم سيشهد وقوع المزيد من الضحايا والنكبات.

4- المكان التخيلي:

إن حدثاً بحجم ما جرى في نيويورك وواشنطن يفترض مراجعة الخطط والسياسات الاقتصادية والعسكرية، ومعرفة الأسباب الكامنة وراء ما حدث. يفترض عدم الوقوع ثانية في التضليل المحترف الذي مارسته مراكز القرار في الولايات المتحدة الأميركية، والتضليل الذي روجته وسائل الإعلام الأميركية والأوربية المهيمنة، مرات عديدة، في أحداث عالمية جسام، وفي حروب جلبت الويلات لكثير من شعوب العالم. وما مصاب الولايات المتحدة، بوجه ما، سوى معادل واقعي لسياساتها الخارجية في العالم، ولن تستطيع المبادئ البراغماتية الجديدة، ولا نصيتها المزعومة، أن تأتي بالحقيقة من "اللا واقع"، كون هذا "اللا واقع" هو في الولايات المتحدة، أي في أذهان معظم الأميركيين، بمثابة مكان "تخيلي"، جرت عمليات خلقه حتى غدا

أي مكان يقع خارجها، وربما خارج إسرائيل وبعض الدول الأوربية، مع العلم أن هنالك شعوب وبلدان لا يمكن بالنسبة إلى الأميركيين تخيلها بأنها "حقيقية"، ومع ذلك فإن شعوبها تملك أحاسيس ومشاعر وطنية، وفيها أطفال ورجال ونساء يموتون كل يوم بسبب سياسات الولايات المتحدة حيال قضايا بلدانها، وخاصة مساندتها المطلقة لإسرائيل ومعها بقية حلفائها.

5- فقدان البوصلة:

إثر أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 في الولايات المتحدة تبدلت صورة العالم وفق صورة لا يحسد عليه كما يقال، فالهجمات التي أودت بحياة آلاف المدنيين واستنكرتها وأدانتها معظم دول وحكومات العالم، أفضت إلى ردّ فعل عسكري، أودى بحياة آلاف المدنيين وغير المدنيين. وهذا يعني أن العنف انتقل من نيويورك وواشنطن في أميركا إلى كابول وقندهار في أفغانستان.

تزداد صورة العالم قتامة حين يرى الجميع على شاشات التلفزة أجساد المدنيين من أطفال وشيوخ ونساء مسجاة على الأرض في أكثر من موقع في العالم، ومع ذلك تجري عمليات حشد للرأي العام العالمي لتأييد الحرب المقدسة التي تخوضها الإدارة الأميركية ضد ما تسميه الإرهاب، مع العلم أن هذا الإرهاب أخذ

معيارية أميركية خاصـــة، ولا أحد يعرف إلى أين ســتؤدي هذه الحرب. بينما يجري تضليل إسـرائيلي مع تواطؤ أميركي فاقع على مرأى العالم، حين يقارن الساسـة الإسـرائيليون بين ما يحدث في الأراضــي الفلســطينية وبين ما حدث في الولايات المتحدة في 11 ســبتمبر، مع العلم أن الاحتلال الإســرائيلي ارتكب العديد من جرائم الحرب بحق الفلسـطينيين، واتهم القضاء البلجيكي رئيس الوزراء الإســرائيلي، إرئيل شــارون، بتهمة ارتكاب جرائم ضــد الإنسانية خلال مجزرة صبرا وشاتيلا في منصف سبتمبر/ أيلول عام 1982. وقد خذل القضــاء البلجيكي العدالة الدولية، حيث تمكنت قوى الإمبراطورية النافذة أحبطت المحاكمة، ومكنت مجرم حرب آخر من الإفلات من المحاكمة والعقاب ([19]).

فضــلاً عن الآلام التي تخلفها الأحداث الدامية، في الحروب والنزاعات، لملايين البشـر على الأرض، والزيادة المتواصـلة في فإن أعـداد المفجوعين والمشــردين والمهـاجرين في ازديـاد مســتمر، إضــافة إلى تتزايد المخاوف من الإرهاب البيولوجي، والرعب من الأســلحة النووية وغير التقليدية، فإن كل ذلك يعبّر عن فقدان البوصلة في هذا العالم، إذ يتحدث بعض المحللين والمراقبين عن أزمة عالمية تعلن عن أحد جروح النظام أو النظام الدولي القائم.

[19] -بلجيكا تطعن العدالة برفض محاكمة شــارون، 27 يونيو/ تموز 2002، https://www.albayan.ae/last-page/2002-06-27-1.1308135

5- صورة الرعب:

تقترن صــورة العـالم المعـاصــر بـالرعـب وعـودة الخوف أو اشــتـداده، حيـث تمتهن الحريـات حتى في البلاد الـديمقراطيـة العريقة، فضلاً عن استمرار فقدانها في مواضع كثيرة من العالم. وهكـذا تـداهـم البيـوت، ويـحتـجـز آلاف النـاس ويـزجّ بهـم في السجون، وتسـتباح الحقوق والحريات، ويجري التنكيل حسـب الهوية أو لون البشــرة أو الدين أحياناً، إضــافة إلى أعمال القتل اليومي الذي يمارســه الجيش الإســرائيلي بحق الفلســطينيين، وأعمال القتل الأخرى في مختلف المناطق الملتهبة من العالم، فأية صــورة أشــد رعباً من هذه التي ترتســم على مســرح الأحداث في بداية الألفية الثالثة. ويلحّ الســؤال هنا: هل ســيقضـي ذلك على الإرهـاب، أم ســيزيـد من التمرد على النظـام الـدولي الراهن؟ فمشاهد القتل اليومي ستحفر عميقاً في الذاكرة، ولن تثير سوى المزيد من الغضب والتذمر لدى قطاعات واسعة من البشـر، وما جرى في الولايـات المتحـدة الأميركيـة ليس مرده فقط إلى العـداء الخـارجي لقيمهـا مثلمـا يحـاول بعض الكتـاب تســويقـه، مع أن العـداء لهـا، أو لأي بلـد غربي آخر، لا يعبّر عن رأي الملايين من عامة البشــر، عرباً كانوا أم مســلمين، كون الولايات المتحدة ما تزال، وربما أكثر من أي وقت مضـى، حلماً يراود ممن يوصــفون في عصــرنـا الراهن أعـدائهـا، لكن هنـالـك شــعور متزايـد لـدى

قطاعات واسـعة من المفكرين والمثقفين ومناهضـي الحرب، أن العدو الذيتحاربه الولايات المتحدة لم يتم تشـخيصـه وتحديده بدقة، وأن الحرب ليسـت الوسـيلة الأنجع لمكافحة الإرهاب. وبالتالي لن تعالج الحرب الأزمة التي تلمّ بالعالم، بل سـتزيد في تفاقمها.

6- الأفكار القديمة:

المؤسف هو أن يجري التحليل لما يحدث راهناً بأفكار قديمة، قياسـاً على اسـتخدام أدوات قديمة لمعالجة مشـاكل جديدة، فالملاحظ أن أفكار الصـراع والفصـل الميتافيزيقي تسـيطر على أغلب مناهج التحليل، بل وتصـادر نزاهة التحليل وتفقده علميته، حيث يتحدث البعض - خصـوصـاً من تأثروا بالأفكار القديمة / الجديدة للصـراع بين الغرب والشـرق - عن صـراع حضـاري بين الإسـلام والغرب، بين حضـارة الغرب المتقدم وحضارة الشرق المسلم أو الشرق المتخلف، أو كما بسّط الرئيس الأميركي، جورج بوش الابن، حملته ضـد الإرهاب حين اعتبرها معركة بين الخير والشـر، فيما اعتبر بعض المحللين أحداث 11 سـبتمبر هجوماً على العالم المتحضـر من طرف البرابرة، على الرغم من أن هؤلاء المحللون لم يسـتمعوا إلى قول "كافافي" بأن البرابرة لن يأتوا أبداً، مع أن قدومهم آنذاك كان يشـكل نوعاً من

الحل. ويذهب آخرون على اعتبار ما جرى في الولايات المتحدة مرده العداء لها، لكنهم لم يجيبوا بشكل علمي على سبب ذلك، بينما يحلو للبعض الآخر تصويره بمثابة إخفاق لتقبل الحداثة في العالم الإسلامي، فيما تسير بعض التحليلات في اتجاه تفسير ما جرى كرد فعل على ممارسات وسياسات النظام الإمبراطوري.

الفصل الثاني: العالم بين أصوليتين

1- خطاب الصراع:

لم يعرف التاريخ صراعاً بين الحضارات حول القيم والأخلاق، ولا أحد يمكنه أن ينكر أن الحروب والصدمات بين الشعوب والأمم لم تكن في يوم من الأيام بين الثقافات والحضارات ومبادئها، بل كانت صراعات مصالح من أجل السيطرة والنفوذ والهيمنة، وما أزمة عالمنا الراهن سوى تعبير عن الاختلالات الاقتصادية والسياسية، التي تراكمت ومست حياة الملايين من البشر في العالم، وعن مسعى أصحاب السطوة والنفوذ في تضييق الفضاء المشترك الكون الذي يتسع للجميع. أما الخطابات التي تصدر عن النظرة الصراعية القديمة، فإنها تستند إلى خطاب أحادي شمولي حول التاريخ، يؤسس لتاريخانية أخروية جديدة، ولقيامة أخروية.

ويلتقي خطاب الصراع، بوصفه خطاب بلاغي للحدود، مع صعود أصوليتين: إنجيلية جديدة ترفع راية النموذج الأميركي وإسلامية طالبانية ترفع راية الجهاد، حيث تنزع كل منهما نحو انغلاق كليّ، ينتفي فيه التنوع والاختلاف، أي كل ما يخالف النموذج الأخروي الخالد والمؤسس لما بعد القيامة. ويأخذ المفهوم شكله القطعي في مفردات خطاب أي من الأصوليتين، إذ

لا وجود لعالم الأغيار، فينتفي بذلك أي إمكان للجدل والرأي والتبادل. وتنتهي التحليلات أو تكتمل، بعد أن اجتمع كل تاريخها في المكان الذي تتسيّد فيه ليبرالية "العالم السعيد الخالي من الجروح والويلات والحروب الطاحنة"، حسبما عبر تعبير دريدا بشكل ساخر ([20]).

غير أن الفكر كممارسة حيّة، لا يكف عن النقد المحايث، فهو يمارس نقداً متواصلاً ضد عجز الواقع الإمبراطوري (المعولم) القائم، ونقداً للمثل العليا ولعدالة لا صلة لها بعدالة القانون والحقوق، ولديمقراطية ارتهنت بمعايير السوق، وربطت حقوق الإنسان بمعايير المشروع البراغماتي للرأسمالية الجديدة، لاغية بذلك حقوقه في عالم الأغيار أو عالم المختلف، فضلاً عن أنها تتستر على جرائم عديدة ضد الإنسانية كجرائم ساسة إسرائيل وجنرالاتها، وأمثالهم من المجرمين.

2- عولمة الحرب:

بدت الحرب عنواناً لدخول العالم الألفية الثالثة، حيث انصرفت مع مطلعها القوى المهيمنة في العالم إلى حشد ما أمكنها لخوض الحرب، فشكلت تحالفاً دولياً بقيادة الولايات المتحدة،

[20] -جاك دريدا، أطياف ماركس، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، 2000، ص (119-165).

واستنفرت كل عدتها وعتادها، كي تجعل من الحرب شأناً عالمياً. فوقعت الحرب، أو الغزو، على أفغانستان وانهار نظام "طالبان"، لكن دعوات الحرب لم تنتهي، بل يجري الإعداد والتحضير لخوض حروب أخرى، وشنت على العراق، الذي تضعه ثنائيات الساسة الأميركيين، وخاصة المحافظين الجدد، ضمن "محور الشر"، بوصفها صيغة تبسيطية ومضللة، وتشدق بها كثيراً بوش الابن. لكن، ليست الحرب وخوضها هو ما يجري عولمته في بداية الألفية الثالثة، بل بات الحديث عن الحرب المطلقة أمراً يخص كل دول العالم، فغُيبت بذلك جميع القضايا الملحة في العالم أمام وقع طبول الحرب وأحداثها.

3- فقدان المعنى:

بالنظر إلى التطورات المتسارعة التي حدثت في الربع الأخير من القرن العشرين المنصرم، نلحظ بداية صعود أزمة بنيوية، تجلت في فقدان المعنى أو الافتراق عنه. وترافق ذلك مع ما شهده العالم من عمليات عبور إلى شكل إمبراطوري جديد، ترافق مع زيادة حدة التمركز وقطبية العالم من جهة، في مقابل المزيد من التفتت والانزياحات والانقطاعات من جهة أخرى. والمؤسف أن ما هو مقبل عليه العالم، المكنى بعالم النظام الدولي الجديد وأصولياته القديمة والجديدة، هو اشتداد حدّة صعود اللا

معنى، حيث الفرصـة متاحة لمزيد من التفتت وتفكك المرجعيات والمنابع المنتجة للدلالة. وقد ترافقت "أزمة المعنى" مع انقشـاع الأحلام الثورية وغياب السـرديات أو الحكايات الكبرى، وانهيار الإيمـان بـــ "قوانين التـاريخ"، أو ذاك المركـب الجـامع مـا بين الميتافيزيقا العقلانية للتاريخ ونمط العلم الاقتصـادي، وبين أحد أشـكال الطموح العلماني الغائي، كما يقول الفيلسـوف الفرنسـي "كاسـترياديس"([21]).لكن الأمر لا يتعلق فقط بغياب المرجعيات التمثيلية، بل في عمق الأزمة الذي يمتدّ ليطال ما كونته القوى المهيمنة في المجتمعات الحديثة وفق متطلبات النظام الدولي أو النظام العولمي.

إن ما يجري راهناً يتواكب مع الفراغ النظري الـذي أفرزتـه ديناميكيـة النظام الإمبراطوري المسـيطر، أو ما يسـمى نظام العولمة، في مختلف المسـتويات، التكنولوجية، والاقتصـادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وسواها، ويتجسد في أزمة متعددة الوجوه والمسـتويات، والتي بدأت تتكشـف أبعادها مع مطلع الألفية الثالثة.

[21] -Cornelius Castoriadis, La Montée de l'insignifiance, Les Carrefours du labyrinthe, Seuil, 1996, p (43 – 44).

4- هشاشة النظام:

بعد أن حدث ما حدث من انتحار جماعي يوم 11 سبتمبر/ أيلول 2001 في الولايات المتحدة، وانتقال الحرب والدمار إلى أفغانستان، أضعف حلقة في النظام الإمبراطوري الجديد، ينبغي علينا التريث في تصريف الانفعال، وفي رؤية النظام كحدث محض يجمع في صلبه كل الحوادث التي لم تحدث بعد. فالسلام كمطلب وأمل سيظل صعب المنال، خصوصاً وأن كل أطقم النظام وإفرازاته مشغولة بإرهاصات الحرب التي يخوضها الاتحاد المقدس ضد الإرهاب، وتبذل تلك الأطقم قصارى جهودها الإعلامية والتلفزية لإقناعنا بالنظر إلى ضحايا القصف الأميركي كما لو كانوا هم الجلادون، والنظر إلى الفلسطيني الضحية على أنه قاتل.

غير أن ما حدث في 9/11 يكشف عن هشاشة داخلية في النظام الدولي القائم، إذ أنه بقدر ما كان ينحو هذا النظام نحو المركزة بحدودها القصوى، في الآليات التكنوقراطية، والعسكرية، والفكر الأحادي، والقطب الواحد، فإنه هو ذاته ولّد الشروط الموضوعية لهذا الرد العنيف والمباغت ([22]). وبين هذا التمركز الأحادي والتمركز المضاد يغيب السلام، أو يذبح في

[22] - أنظر مقالة جون بودريار في: نوافذ، جريدة المستقبل، عدد 2001/11/11.

الخطابات التي لا تزال تعتمد اللغة الطبيعية، وتجد مرتعاً لها في أصوليات جديدة / قديمة، وبالأخص الأصولية الإنجيلية الجديدة التي يقودها بوش الابن تحت شعار "كل من ليس معنا فهو ضدنا". وتسعى قوى اليمين المحافظ الجديد في الولايات المتحدة، الرافعة يافطة يوتوبيا الليبرالية الجديدة إلى تجسيد الحرب، هذه المرّة، فيما سماه "توماس هوبز" "حرب الكل ضد الكل"، ولا أحد يعرف، حتى من يسمون صقورها، إلى أين ستنتهي هذه الحرب، ومتى؟ ومن ستطال بنيران لهيبها؟

5- مفارقات التغير:

على الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي، جدد الفرصة لإمكانية قيام سلام عالمي، إلا أن ذلك لم يتحقق، بل أخذت الحرب سياقات وأشكال جديدة، رغم أن الحاجة، كانت ومازالت، قائمة على التوصل إلى إيجاد آليات جديدة، مؤسساتية وقانونية، تكفل احترام حقوق الإنسان والتطبيق الفعلي لها في مختلف دول العالم، وإفساح المجال أمام حق التدخل الإنساني لحماية الشعوب من الأنظمة الاستبدادية. وقد جسد ذلك أبرز المتغيرات في العلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين، وهو ما أعطى فكرة النظام الكوني، لكن ما جرى هو تغير شكل الحرب من حرب وطنية ما بين الدول إلى حرب "ما بعد

وطنيـة" أو فـوق وطنيـة، وميّز حروب إمبراطوريـة العولمـة، في العراق والبلقان وأفغانســتان وغيرها. وبالتالي فإن ما جرى هو تغير التغير، بمعنى أن الذي تغير هو شكل الحرب وطابعها، وبقي السلام بعيد المنال.

ما نريد قوله هو أن العالم الحديث الذي نعيشه عالم متغير، وليس حدثاً بعينه هو ما يغيره، بل جملة أحداث عالمية. وقد درجت الإدارات الأميركية، منذ أن تســيدت النظام الإمبراطوري الجديد، على اتباع استراتيجية التدخل المباشر والأحادي وفق ما تقتضيه مصالحها الحيوية، وعلى تسخير العالم وراءها لخوض الحرب ضد دول ما تسميه الإرهاب. وبالرغم من أن هذه الحرب شــنت كرد فعل مباشــر، وانتقاماً للدم الأميركي الذي ســفكته أحداث 11 ســبتمبر/ أيلول، فإن مقارنة بسـيطة تكشــف حجم المفارقة مع حالة رد الفعل البارد الهادئ والمحايد والموضوعي ضد مشاهد القتل اليومي للفلسطينيين، والتي يشاهدها العالم كله على شاشات القنوات الفضائية العالمية. ففي حين أهتز العالم كله غضــباً للدم الأميركي، إلا أن نفس العالم لم تحركه مشــاهد الدم الفلسطيني الذي يسـيل يومياً. أليس الدم هو الدم؟ أم أن الدم الإنســاني يكتســب قيمة تتوقف على الهوية أو الجنســية ولون البشرة ونوع الدين؟

لقد استدعت أحداث 9/11 أحداث الانتفاضة الفلسطينية ومشاهدها الحية في الدوائر السياسية والثقافية في مختلف بقاع العالم. لكن يبدو أن لون الدم الفلسطيني لا يؤثر في أعين ساسة الولايات المتحدة، ولا تثير رائحته شيئاً في أنوفهم، كما لا يطال الحزن قلوبهم التي تدق على وقع مطالب مجرمي الحرب الإسرائيليين. وعليه يظل السلام الذي يقرّ للفلسطيني حقوقه المشروعة رهن بما ينتجه المجمع العسكري الإمبراطوري، سواء داخل إسرائيل أم خارجها.

الملفت للنظر هو التناغم التام بين يقوله ساسة إسرائيل وما يردده ساسة الولايات المتحدة في كل ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. هل السبب في ذلك يعود إلى النشأة التاريخية المتشابهة ما بين كلا الكيانين؟ فالولايات المتحدة تخاف على الدوام من عدو وهمي، وهي توجده على الدوام: الخطر الشيوعي، الخطر الإسلامي، صراع الأديان والحضارات والثقافات. هل يسكنها الخوف من التشظي والتفكك بسبب تكوينها التاريخي أم يعود ذلك إلى نمط التفكير الأميركي، القائم أساساً على نفعية براغماتية تقيس صلاحية كل شيء بمدى فائدته؟

6- الأصولية الجديدة:

بعد أن انتصرت الولايات المتحدة الأميركية في الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفييتي، وتسيّدت المجال الإمبراطوري، هل من حقها أن تقود العالم من غير أن يجادلها أحد؟ لا شك أن ممارسة هذا الحق، أو الادعاء بحيازته، هو أصولية من نوع جديد، فالولايات المتحدة التي قادت أولى حروب القرن الحادي والعشرين ضد أفغانستان، وهي ترفع راية مكافحة ما تسميه "الإرهاب"، وضعت العالم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الانضواء تحت راية أصولية السياسة الأميركية التي يقودها جورج بوش الابن، رافعاً شعار "كل من ليس معنا فهو ضدنا"، أو الأصولية الإسلامية تحت راية ما يسمى "الأفغان العرب" والطالبان.

لكن أميركا التي قادت الحرب غير المتكافئة، لم تحدد طبيعتها ولا أهدافها بوضوح، وهو ما يسمح بالتوسع في الأسئلة والتفسيرات، هل هي حرب دينية أم صراع حضارات، أم حرب موجهة ضد جماعات أصولية معينة، أم أنها حرب ذرائعية قد تطال دولاً عربية وإسلامية عديدة؟

غير أن المتتبع لمفردات الخطاب السياسي الذي تبنته بقوة إدارة جورج بوش الابن، يلحظ أصوليته من خلال القسوة والصلابة، وعدم القبول بالرأي المخالف أثناء عملية "تصنيع" رأي

عام دولي وداخلي، يقف وراء صيحات الحرب ضد "الإرهاب"، خصوصاً وأن هذه الصيحات لا تختلف عن صيحات التحريض التي يطلقها الأصوليون في الدعوة إلى الجهاد. وهنا نتذكر أهمية تحليلات مفكر معارض للأصولية الأميركية ولكل الأصوليات مثل "نعوم تشومسكي، اللغوي والسياسي وعالم الاجتماع المنشق على "الإجماع العام"، الذي يجري تصنيعه في دوائر صنع القرار السياسي الأميركي. فقد نحت تشومسكي مصطلحه الذائع الصيت والمعبّر "تصنيع الإجماع" أو "هندسة الموافقة"، وذلك عندما عالج دور الإعلام الأميركي والغربي في قولبة عقل رجل الشارع في الغرب، بمهارة وبدهاء بحيث لا يظهر ذلك معاكساً لشعارات "العالم الحّر" كحرية التعبير والتعددية وسواها ([23]). وعليه تبرز في هذا المجال علاقة الإعلام بتصنيع إجماع عام يخدم التوجه السياسي لسدنة البيت الأبيض، حيث يسوّق هذا الإعلام ما لا يراد لعامة الناس الوصول إليه، لأن ما لا يتحدث عنه السياسيون الأميركيون هو أهم بكثير من ذلك الذي يتحدثون عنه في العلن في أحاديثهم ومقابلاتهم الصحفية التي كثرت بشكل لافت في الآونة الأخيرة.

[23] -نعوم تشومسكي، قراصنة وأباطرة الارهاب الدولي في العالم الحقيقي، ترجمة قسم الترجمة، دار حوران، دمشق، 1996.

7- الحدث والاختلالات:

بعد ما حدث في 11 سبتمبر/ أيلول 2001 في الولايات المتحدة، برزت أسئلة عديدة إلى العلن حول استهدافها بالذات دون غيرها، وحول الاختلالات الخطيرة في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم على حساب قسم كبير من البشر في الكرة الأرضية. إضافة إلى أن العديد من المهتمين بالشأن الدولي استغربوا التركيز المقصود على العرب والمسلمين، وتعميم مفردات خطاب يضعهم جميعاً في سلة واحدة، فضلاً عن التركيز على صورة الأفغاني بوصفها ممثلة لصورة المسلم والعربي، مع أن الإسلام مثل أي دين آخر متعدد القراءات، وبتعدد القراءات تتعدد الصور والحمولات. في حين أن السؤال المركزي الذي يدعونا لطرحه، كما يقول تشومسكي، عند متابعة الإعلام الأميركي هو لماذا قالوا لنا هذا، ولماذا لم يقولوا لنا ما لم يقولوه؟ أي أن المسكوت عنه هو أخطر من المعلن عنه في ثنايا مفردات الخطاب السياسي الأميركي ([24]). وإذا مضينا مع تشومسكي وأردنا أن نطبق هذا السؤال على مجريات الإعلام الأميركي الحالي الخاص بتصنيع رأي عام حول "ضرورة شن حرب" كمعادل للرد الأميركي العسكري والقاسي على الهجمات التي حدثت لمبنى البنتاغون ومبني مركز التجارة

[24] - أنظر: نعوم تشومسكي، 11-9 الحادي عشر من أيلول، تعريب محمد جميل قصاص، دار طلاس، دمشق، 2002، وكذلك كتابه: الدعاية وتصنيع الإجماع.

العالمي، فإننا نلمح كيف أن هذا الإعلام يقود عملية واسعة النطاق للإجابة على أسئلة من مثل: من الذين قاموا بهذا العمل؟ وكيف قاموا به؟ ومن هي الدول التي ساعدتهم؟ وكيف يمكن الرد عليهم بقوة وفعالية؟ ولكن في ذات الوقت فإن أغلب وسائل الإعلام الأميركية تتعامى عن أسئلة هامة، مثل لماذا يحدث هذا للولايات المتحدة الأمريكية؟ ولماذا تتعمق الكراهية لسياستها الخارجية في طول وعرض العالم بما ينتج عمليات إرهابية ضد مدنييها كما حدث مؤخراً في نيويورك وواشنطن؟

إن مثل هذه الأسئلة الجوهرية والمركزية، يتعامى عنه صناع القرار ومنتجو الإعلام الأميركي، بحيث لا يدفع الرأي العام لمناقشتها أو حتى التفكير فيها. لكنه أسئلة تقض مضاجع صناع القرار، وتبعثر بوصلة "الإجماع المصنع"، لهذا فإن الإعلام الأميركي بماكينته الضخمة يحاول أن يهيل عليها تراب التحليلات والأسئلة الأخرى، وبغية التغاضي عنها، أو تناولها بسطحية وبسرعة من دون تخصيص الوقت الكافي من طرف عدد المحللين أو المفكرين، أو تناولها كما يحدث عند تناول أسئلة وجوانب أخرى لما حدث.

إن أصولية السياسة الأميركية سعت إلى تعبئة الرأي العام الرسمي والشعبي في الولايات المتحدة، بشكل لم يسبق له مثيل، كي يصطف خلف قيادة جورج بوش الابن في إعلان الحرب والقيام بها، حتى أنها لم تسمح للأصوات المعارضة للحرب داخل الولايات المتحدة وخارجها بإعلان رأيها عبر شبكات الإعلام الأميركي إلا في الحدود الدنيا، لأنها تصدر عن أصولية لا تختلف عن سواها في رفضها سماع الرأي الآخر أو عدم قبوله، وإن حدث وسمحت لشخص معارض في الإدلاء برأيه، فإن رأيه لن يكون له تأثير يذكر، كونه يجيء وسط طوفان من الدعاية السياسية والإجماع التام على صحة التوجه الرسمي للقيادة، ويبدو وكأنه رأي لشخص قادم من المريخ أو أي كوكب آخر. وعليه تكتمل لعبة تصنيع الرأي العام، التي تجري من ناحية أولى عبر التعبئة العامة باتجاه ما يريده صناع السياسة في البيت الأبيض، ومن ناحية ثانية تسمح، بعد التأكد من حصول الإجماع، لبعض الأصوات في التعبير عن رأيها المعارض، كي تبدو غريبة، وكأنها تصرخ في واد بعيد.

تعود بذور الأصولية الأميركية إلى الوصفات التي قدمها منظرون للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة، من أمثال "صاموئيل هنتنغتون" و"فرانسيس فوكوياما"، وتبناها الغرب

الإمبراطوري بشــكل عام، وتقوم على مقولة أولى مطلقة "الغرب والبقيــة" (The West and the Rest)، ومقولــة ثــانيــة تصــور أسـلوب الحياة الأميركية، في بعديها الرأسـمالي والليبرالي الجديد، على أنه يمثل نهاية التاريخ وخاتمة النشــاط البشــري على كوكب الأرض. ثم تتوالى التصــورات التي تعتبر أن الولايــات المتحــدة أصـبحت المحدد النهائي للتطورات الداخلية في كل أنحاء العالم، وأنها تملك الحل الديموقراطي الأنســب لكل المجتمعات، بغض النظر عن الاختلافات التاريخية والثقافية والدينية. وبات هناك من يؤمن، وفقاً لتفسيره الأصولي للتاريخ، بأن حل مشاكل العالم لا يكون إلا عن طريق فرض الســيطرة الأميركيـة الإمبراطوريـة، والحلول التي تراها، على المناطق المضـطربة في العالم. وتكبر مثل هذه التصــورات مع الأســطورة المهيمنة على العقل الســيــاســي الأميركي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبروز البعد الميتافيزيقي لهذا العقل بجلاء ووضـوح بعد انهيار الاتحاد الســوفييتي، وبعد حرب التحـالف الـدولي بقيـادة الولايـات المتحـدة ضــد كل من أفغانسـتان والعراق، حتى أضحت السياسـة الخارجية الأميركية تفضي إلى تغريب العالم، أو أمركته على وجه الخصـوص، سـواء بادعاء الضرورة التاريخية أم بالضرورة السياسية حسبما حاول تسويقه منظروها.

اعتقد أن هذا التنظير الميتافيزيقي الذي لا يجد أي سند واقعي هو المسيطر حالياً على الذهن السياسي الأميركي فيما يتعلق بالتعامل مع بقية دول العالم، وهو ما يحدد الإطار العام للسياسة الخارجية الأميركية، وقد قاد إلى نشوء أصولية أميركية لا ترى نموذجاً صالحاً للحياة غير نموذجها الخاص، ولا ترى ما هو جدير بالنقاش غير قولها الخاص.

كل ذلك ترافق مع التهديد باستخدام القوة العسكرية والاقتصادية ومختلف الضغوطات، مما يسهم في إرهاب وإرغام أغلب دول العالم للانصياع لمتطلبات السياسة الأميركية ولإرواء أصوليتها، وجرى الترويج لمقولات تفيد بأن على صناع القوة في الولايات المتحدة أن يبتكروا أنماطاً من ممارسة القوة بحيث يمكن استشعار نتائجها دون أن يمكن رؤيتها. فالقوة تظل صلبة طالما بقيت في الظلام، وإذا تعرضت لضوء الشمس فإنها ستبدأ بالتبخر. والملاحظ أن هذه "النصيحة" هي ما تأخذ به السياسة الأميركية الراهنة، خصوصاً في حروبها العديدة، فهي تحاول الضغط بشكل غير مباشر وبحيث تشعر دول العالم المختلفة بوطأة النفوذ الأميركي، وتفهم أين تكمن رغبة الولايات المتحدة من دون أن يظهر هذا الضغط على العلن، ولنا فيما تسميه

الإجماع الدولي ضد الإرهاب دليلاً راهناً على ذلك، فضلاً عن كثير من الأمثلة غير ذلك.

8- أعراض العبور

حملت المتغيرات العالمية التي تتالت متسارعة في الثلث الأخير من القرن العشرين أعراضاً تاريخية وسياسية هامة. من بينها صعود حركات أصولية عديدة، بعضها اتخذ من الدين مسلكاً لتحقيق أغراضه السياسية، وبعضها الآخر التحف عباءة مختلف الدعوات الإيديولوجية الأخرى، سواء يسارية كانت أم يمينية. لكن الملاحظ في الخطاب الجيوسياسي لمفكري النظام العالمي الجديد هو تركيزه على إبراز الأصوليات بوصفها الخطر الأول الذي يتربص بالحكم الإمبراطوري الجديد للعولمة، من منطلق عدائها لنمط وأسلوب حياة بلدان أقطابه المهيمنة. وفي هذا السياق يركز منظرو "نهاية التاريخ" و"صراع الحضارات" على الأصولية الإسلامية، ويقصدون بها كل حركات ومنظمات الإسلام السياسي، ويصورونها كتهديد دائم للعالم الحرّ، عالم المثل والخير، ويطالبون العالمين الإسلامي والعربي باتخاذ إجراءات قمعية ضدها، على الرغم من أنهم يرفعون راية الديمقراطية والتعددية في عالمهم الحرّ!

هنالك تحليل يفيد القول إن الأصـوليات عموماً على اختلاف انتماءاتها، مسـيحية كانت أو إسـلامية أو يهودية أو سـواها، هي تعبير عن حركات معـادية للحـداثـة وقيمهـا، كونهـا ترفض التحـديث، وتشـكل حركات تمردّ، أو ردّات فعل لهويات وقيم أولية وماضوية، وبالتالي هي نوع من التدفق التاريخي نحو الماضي السـحيق، أي هي حركات ارتداد ونكوص. لكن مثل هذا التحليل يخالف الواقع، ويفتقد إلى رؤية متغيرات العالم كما هي متحققة بالفعل، ويستند إلى رؤية إيديولوجية متحيزة.

وبالافتراق عن مثل هذه التحليلات، يذهب "مايكل هاردت" و "أنطونيو نيغري" في كتابهما الهام "الإمبراطورية" إلى اعتبار أن مختلف الأصـوليات هي تعبير عن رفض شـديد للمعبر التاريخي المعاصـر الذي يشـهده العالم نحو إمبراطورية العولمة الجديدة، ومختلف الإرهاصـات الاجتماعية والاقتصـادية والسـياسـية المرافقة له. بمعنى أن الأصـوليات مثلها مثل نظريات ما بعد الكولونيالية وما بعد الحداثة، ليسـت إلا عرضـاً من أعراض المرور إلى الإمبراطورية الجديدة ([25]).

لكن الدوائر المتنفذة في الخطاب الجيوسـياسـي السـائد في الغرب، تختزل الأصـولية ومختلف التشـكيلات الاجتماعية

---

[25] -مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، الإمبراطورية، مصدر سابق، ص (224 – 230).

والسياسية المنضوية تحت هذا العنوان إلى الأصولية الإسلامية، ثم تجري عليها عملية اختزال أخرى لتختصر الأصولية الإسلامية إلى "الإرهاب"، والذي يمكن – كمفهوم تجرب عولمته باستمرار - أن تضع تحته عنوانه مختلف الأشكال والألوان والدعوات المناهضة للسياسات الإمبراطورية، حتى تغدو الأصولية الإسلامية فقط، مجرد تعصب ديني إرهابي متشدد، لا يعرف معنى التسامح، ولا يؤمن إلا بلغة العنف، فضلاً عن كونه يعادي الغرب قبل كل شيء. وفي هذا تزييف متعمد من قبل منظرو هذا الخطاب الثقافوي الاختزالي، أمثال "فوكوياما" و"هنتغتون" وسواهما من أوساط اليمين الأميركي المحافظ، الذين ينهلون من منهل التمركز الغربي على الذات ومنتجاته المتمثلة بالاستشراق التاريخاني والأنثروبولوجي.

9- الإسلام السياسي:

حركات الإسلام السياسي المعاصرة شديدة الاختلاف والتنوع، وهي لا تمثل كتلة صلبة واحدة، بل تحمل متعارضات كثيرة فيما بينها، كما أن الأصولية الإسلامية فهي تحمل كذلك اختلافات وتباينات. وقد كانت النزعتان الإحيائية والإصلاحية، كما عهدها الواقع العربي إبان القرن الثامن عشر والتاسع عشر، عروبية التوجه، ولم تكن معادية للغرب الأوروبي في

معظمها، بل كان همها النهوض القومي والخلاص من حالة الفوات والتخلف. ثم ظهر اتجاهات التشدد في بعض حركات الإسلام السياسي مع متغيرات القرن العشرين، لكن ظهوره يعود إلى ممارسات وأسباب داخلية بالدرجة الأولى، تتعلق بظروف وأوضاع البلدان العربية، وخارجية تتعلق بالممارسات الاستعمارية والسياسات الإمبراطورية. حيث أن فقدان الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وفقدان مختلف أشكال التعبير الحر، وسيطرة العسكر على مقاليد الحكم، وفشل برامج التنمية ومشاريع التحديث، وتردي الأوضاع المعيشية لغالبية البشر، وأسباب تعود إلى سياسات الاستعمارية وغيرها. كل ذلك ساهم في بروز حركات متشددة، إسلامية وغيرها. وقد كان للثورة الإيرانية أثرها الكبير في بعث روح التشدد في بعض هذه الحركات.

لا ينفي الحديث عن "الأصولية الإسلامية" أن العالم المعاصر شهد صعود أصوليات مسيحية في الغرب، وفي الولايات المتحدة الأميركية خصوصاً، وكانت في مجملها تعبير عن واقع سياسي واجتماعي، وزيادة على ذلك، تحمل حركات الأصولية المسيحية عنصرية مميزة، تقوم على تفوق الرجل الأبيض والنقاء العنصري، حتى أن قدس الأقداس بالنسبة إليها، هي قدس بيضاء وبابوية.

إن حركات الأصـــوليـة الـدينيـة، أياً كانـت، تحمـل بين طيـات دعـواتهـا، ليس فقط مجرد العـودة إلى مـاض تليـد، بـل والعـداء السـافر للقيم الكونية وشـموليتها الكونية، لكن إرجاعها إلى مجرد مشـــروعـات تنتمي إلى ما قبل الحداثة فيه الكثير من الاختزال، كونهـا نشـــأت في لحظات العبور إلى مـا بعـد الحـداثـة، وهي تعـدّ منتجـاً من منتجـات هيمنـة إمبراطوريـة العولمـة الجـديـدة المميزة بهيمنـة أميركيـة - أوروبيـة على المجـال الكوني. ووفق هـذا التحليل يغدو كلاً من الخطاب الإمبراطوري الجديد والخطاب الأصـــولي الجـديـد وجهـان لعملـة واحـدة، رغم كونهمـا على طرفي نقيض متخيل، يدعي التقابل ما بين طرفي ثنائيات، تتجســـد في هجنة مقابل نقاء، حركة ضد ركود. كذلك فإن التمركز الشديد للعولمة يفرز نقيضـه على الدوام، فالنظام العالمي الجديد ينحو إلى المزيد من الحركـة والقلق والهجنـة. وبقـدر مـا ينحـو هـذا النظـام نحو المزيد من الإقصـاء والإخضـاع والاسـتبعاد، فإن من عم عرضـة لهذا التهديد ينتجون النقيض المباشر له.

ثالثاً -تغاير المفاهيم

الفصل الأول: تفكيك المفاهيم

1- تغاير المركبات:

تجري في العالم الإمبراطوري عمليات تفكيك واسعة للعديد من المفاهيم الحديثة، فمفهوم السيادة، مثلاً، أصبح شيئاً فشيئاً شكلانياً ومزعوماً بالنسبة إلى الدولة القومية، في حين أن سيادة الدولة اعتبرت، قبل عقود قليلة ماضية، مطلقة، ونظر إليها بعضهم باعتبارها حقاً مقدساً لا يقبل التجزئة أو المساس به. ومع التغيرات الواسعة التي تشهدها المفاهيم، خصوصاً مفاهيم الحق والدولة والسيادة وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم الحديثة، فإن الأمر يتطلب ضرورة تقصي وتحليل عمليات تغاير المفاهيم، أي تغاير أقلماتها، ثم إعادة الأقلمة، وفق رؤية ترصد العمليات الجيوسياسية الواسعة، التي تحدث باستمرار على المستويين العملي والنظري.

كثيراً ما يجري الحديث عن الانتقال من الحداثة ومفاعيلها إلى ما بعد الحداثة وتحولاتها الحاصلة، وكأن الأمر يجسد حدوث قطيعة ما، سواء على الصعيد النظري أم العملي. لكن تحليل المفاهيم والمقولات المركزية للحداثة وما بعدها، يظهر عمليات انتقال طويلة، مؤداها تغاير مركبات وحمولات المفاهيم، وبالأخص مفهوم الحق، سواء الحق العالمي، كما وصفه

"إيمانويل كانط"، أو حق سـيادة الدولة القومية، كما تصـور الدولة "توماس هوبز" في شكلها الملكي، أو في شكلها الليبرالي، كما وصـفه "جون لوك" والقائم في كلا الحالتين على التسـامي والتمثيل.

إذا كانت الدولة القومية قد انبثقت من حرب الثلاثين عاماً، حيث برزت الدولة الحديثة كما نصت عليها معاهدة وستفاليا عام 1684، والتي ترتكز على حق السيادة للدولة ومؤسساتها، فإن نموذج هذه الدولة تعرّض إلى تحديات كبيرة مع مرور الوقت، حيث يتقدم في النظام العولمي الجديد مفهوم حق التدخل العالمي أو الإنساني، وهو مؤشر على الانتقال من نمط قديم للدولة إلى نمط جديد، وبالتالي فإن مفهوم الدولة القومية شـهد تحولاً وتغيراً، تزامن مع عمليات الانتقال والمركزة الجديدة لرأس المال ومواطن القوة في العالم. ما نشهده في عصرنا الراهن هو انقلاب في صيغة السيادة، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل، أولاً عن طبيعة السلطة السياسية القائمة في الدول، والتي تناسب عمليات العولمة الجارية لجملة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وثانياً عن ماهية المعيار القانوني والحقوقي الداعم للنظام العولمي الجديد، فعلاقات القوة العالمية الراهنة متعلقة بشكل أساسي بالانشيال العالمي والإقليمي للرأسمالية في نسختها

الليبرالية الجديدة، والتي تعيد أقلمتها في نمط حكم إمبراطوري جديد، أو في روما جديدة ([26]).

2- فكرة الحق:

كان "إيمانويل كانط" قد سعى إلى تصور فكرة عن الحق يمكنها أن توجد تنظيماً كونياً للبشرية، وتتماهى مع فكرة الأخلاق السامية ([27]). وحذا عدد من الفلاسفة والمفكرين حذو كانط في تجاوز منطق القوة في العلاقات الدولية، وصولاً الي دولة عالمية، أو فوق قومية، شاملة، تعمل على تشكيل أسرة كونية شاملة تحتضن الدول القومية وأعلى من كياناتها السياسية المفردة. ثم حاولت الأمم المتحدة، منذ تأسيسها وصولاً إلى نهاية الحرب الباردة، الوصول إلى نظام كوكبي جديد، من خلال لعب دور فوق قومي، على الرغم من أنه جرى تجاوز دورها في أكثر من مناسبة، لكنها كانت مؤشراً على عملية الانتقال من البنى الحقوقية الدولتية إلى البني الحقوقية العالمية، إذ هي ما تزال تقرّ بسيادة الدول القومية وبمشروعيتها، بما يعني الإقرار بحق السيادة، لكن تلك الشرعية مرهونة بنقل السيادة إلى مركز فوق قومي.

---

[26] -مايل هاردت وأنطونيو نيغري، الإمبراطورية، مصدر سابق، ص (150 – 179).

[27] -أنظر في هذا الصدد: عمانويل كانط، نحو السلام الدائم، ترجمة نبيل خوري، دار صادر، بيروت، 1985.

في التراث السياسي للحداثة تعايشت جملة أفكار عن الحق، فمن جهة أولى أنتج الفكر السياسي الحديث مفهوم الحق الدولي، فيما أنتجت الفلسفة الميتافيزيقية مفهوماً عن السلام الأبدي من جهة ثانية. وخلال مجمل قرون الحداثة جري تقديم هذه الأفكار، بوصفها نموذجاً أو مثالاً للعقل، أو نوراً من أنوار العقل. وخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين تمّ إنشاء سلسلة من المنظمات الدولية، التي أفرزت وفق مفهوم الحق الدولي ما سمّي معيارية وفعالية إضافية، لكن ذلك اكتسب قاعدة عالمية واسعة في العالم لم يجري احترامها أو التمسك بها. ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، أفضت اتفاقات "سان فرانسيسكو" إلى قيام الأمم المتحدة ([28])، لكن الأحداث العالمية أفضت إلى قيام إيديولوجيتين متنافرتين: إيديولوجية العالم السعيد، عالم الليبرالية، التي لا تقرّ إلا بحق السوق الحر، وإيديولوجية العالم الاشتراكي، التي لجأت الي تنظيم الصراعات ضمن الوحدة الدولية. وجاءت الحرب الباردة لنتعرف خلالها على خطوط الهيمنة داخل المجال الإمبريالي، تلك التي عملت على تدهور القوي القديمة. ولم تلغ الحرب الباردة دور المنظمات العالمية وإن أعاقت هذا الدور. ومع نهاية الحرب الباردة، خرجت الولايات

---

[28] - وقع ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران/ يونيو 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذاً في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1945.

المتحدة الأميركية منتصرة مع نمط جديد من الهيمنة، حيث أخذت تلعب دور الشرطي العالمي، وكانت حرب الخليج بمثابة الإعلان المؤكد عن اضطلاعها بالدور الجديد، وجرى اتهام العراق بانتهاك القانون الدولي، ليأخذ من هذا الاتهام ذريعة لمعاقبته ومحاكمته، ونشأ التحقق الفعلي لمفهوم جديد للحق العالمي إيذاناً بميلاد نظام دولي جديد، وإضفاء فاعلية قانونية عليه. وتشهد النزاعات الإقليمية لنهاية القرن العشرين، من هاييتي إلى الصومال والخليج والبوسنة، على الدور الجديد لسلطة عالمية إمبراطورية جديدة تختلف كلياً عن سلطة الإمبراطوريات التي سبقتها.

كانت الحقوق الدولية خلال مرحلة الحداثة تنجز خلال عمليات تفاوضية وتعاقدية بين أطراف خارجية، بينما نشهد في الزمن الإمبراطوري الجديد أن فكرة الحق باتت تتأسس على عملية داخلية ومؤسساتية. ويبدو أن شبكات الاتفاقات والارتباطات، وجملة قنوات التوسط وحل النزاعات، وأشكال التنسيق بين مختلف آليات الدول وديناميكيتها، هي جميعاً ممأسسة في إطار الإمبراطورية، حيث تتحول الحدود العالمية - الكونية إلى فضاء سيادة إمبراطورية، مفتوح وواسع.

3- أفق العدالة:

بينما تأخذ العولمة السياسية والاقتصادية والأخلاقية معان عديدة لها، تختلف تجلياتها وتجسيداتها باختلاف المعيارية والمشروطية والمكان، فإن مفاهيم أخرى كحقوق الإنسان التي تعاد عمليات صياغتها باستمرار، والجريمة ضد الإنسانية التي جرى التأسيس القانوني لها، أضحت تشكل الأفق الأخلاقي لنظام العولمة، وذلك على الرغم من أن العالم ما يزال محكوماً بتراتبية القوة وقوى السيطرة والهيمنة والواحدية القطبية. وقد جاء إنشاء محكمة الجزاء الدولية في لاهاي المختصة بمحاكمة مجرمي الحرب وإدانتهم في سياق عولمة العدالة، بالرغم من معارضة الولايات المتحدة الأميركية، القطب الفاعل والرئيس في النظام العولمي، لهذه المحكمة ولمهامها.

نظرياً، استطاعت محكمة الجنايات الدولية أن تتجاوز أنظمة الأمم المتحدة والمعارضات الدولية، وأن ترسي مفهوم التدخل الإنساني الذي صار أمراً أخلاقياً رفيع المستوى، مما يعزز الأمل في عولمة الحقوق، وإضفاء الطابع الإنساني للعولمة، الذي تطالب بتحقيقه أغلبية البشر على كوكب الأرض.

كما أن تشكيل محكمة الجنايات الدولية كي يواجه مفهوم السيادة، بما تعنيه من الحدّ من سلطة الدولة القومية ووهمها في السيادة المطلقة على شعوبها، حيث يأمل بعض المفكرين

تصبح حقوق الإنسان عالمية أكثر من كونها كوسموبوليتانية، بمعنى أن يجري تعميمها دولياً وبما يتجاوز حدود الدولة القومية، لكن النظام الإمبراطوري له معيارية مختلفة.

لقد شكّل توقيف مجرم تشيلي الديكتاتور بينوشيه، وفتح ملفاته الإجرامية، بداية لمحاكمة مجرم ارتكب أبشع المجازر بحق أبناء الشعب التشيلي، لكن محاكمته أجهضت بفعل معيارية قوى الهيمنة الإمبراطورية، وسطوة تراتبية القوة في العالم. ثم جاء اعتقال سلوبودان ميلوسيفتش، كي يجدد الأمل في عولمة العدالة، والاقتراب من عالمية تمنع أي مجرم آخر بحق الإنسانية من التصرف كما يحلو له في شعبه أو في الحروب ضد الشعوب الأخرى. فميلوسيفتش متهم بجرائم كثيرة ارتكبها بحق شعوب البوسنة والهرسك وكرواتيا ومن بعدهما في إقليم كوسوفو، لكن اعتقاله جاء بضغط من قبل الولايات المتحدة الأميركية وتهديدها بقطع المساعدات عن صربيا، وهي تطمح من وراء اعتقاله ليس إلى مقاضاته عن جرائم الحرب، بل إلى هدف آخر غير معلن، يتلخص في معاقبته هو وحزبه الاشتراكي، فميلوسيفتش ظل طوال فترة حكمه لصربيا متمسكاً بالاشتراكية، وظهر نظامه كآخر نظام في أوربا الشرقية لم يتهافت إلى اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي. من هذا المنطلق وقفت وزيرة الخارجية "مادلين أولبرايت" ووقف معها المبعوث الأميركي

السابق للأمم المتحدة "ريتشارد هولبروك" مع محاكمته في صربيا، وشاركهما عدد كبير من الساسة الأميركيين. واتضح أن القصد الأميركي من ذلك هو محاكمة النظام الذي يمثله وحزبه، وبالتالي فتح باب صربيا لنظام مختلف يحكمه الرأسمال الأميركي، ثم دمجها في أسواق المال العولمية وجعلها مستعمرة أميركية. في حين أن محكمة الجنايات الدولية أرادت محاكمته على جرائمه في مذابح كوسوفو عام 1999، وكان المفترض أن تشتمل لائحة الاتهام أكثر مما تضمنته، وبما يضيف إليها جرائم الحرب في البوسنة وكرواتيا. لكن، على الأرجح أنه بضغط من قوى الهيمنة والسيطرة في العالم أسقطت هذه التهم من لائحة الاتهام، لكون المذابح المرتكبة في الجرائم الأخيرة تحرج القوات الدولية التي تسترت عليها عندما جرى ارتكباها، وربما ارتكبت تحت حمايتها. ومع ذلك فإن محاكمة ميلوسيفيتش أمام محكمة الجنايات الدولية له معنى عالمياً، يتجسد في ملاحقة مجرمي الحرب، سواء تعلق الأمر بجرائم قديمة أو بجرائم الأمس القريب، والعبودية، والتمييز العنصري، ومجازر الاستعمار والصهيونية، مما يؤسس مساراً كونياً للجريمة ضد الإنسانية، وللتوبة والاعتراف بالذنب والتكفير عن الخطيئة وطلب العفو والتسامح.

غير إن ما جرى ويجري في التاريخ الطويل والمديد للقضية الفلسطينية يشكل معلماً بارزاً على الجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبها، ولا يزال يرتكبها الجنرالات الصهاينة، في فلسطين بحق الشعب الفلسطيني. ويكشف التستر على هذه الجرائم بصورة واضحة مدى التواطؤ الذي تعقده قوى الهيمنة والسيطرة في العالم مع الجرائم الإسرائيلية، ويفضح معيارية حقوق الإنسان والجريمة ضد الإنسانية التي تنادي بها. ومع أن ملفات مجرمي الحرب أمثال شارون وشامير ورابين وسواهم لا زالت مغلقة، ولا تسمح تراتبية القوة في العالم بفتحها، لكن أفق العدالة، في المستقبل، لابد أنه سيتناول هذه الملفات.

4- مسألة الحرية:

تعتبر مسألة الحرية من بين المسائل التي احتلت حيزاً هاماً من التفكير البشري، بوصفها مسألة ملحة، ينزع نحو ممارستها الإنسان الفرد ومختلف الجماعات البشرية. وقد أخضعتها الفلسفة لكثير من الدرس والمساءلة والبحث، وربطتها بفعل الاختيار، والرغبة، والإرادة.. إلخ؛ وحاول الفكر السياسي والاجتماعي قوننتها في تشريعات ونظم متعددة.

ويرجع بعض الفلاسفة بروز مسألة الحرية إلى بروز الإنسان كفاعل مستقل في العالم، أي إلى ظهور الذات واستقلالها

ومثولها وعلاقاتها مع ذات الآخر؛ لكن ارتباطها بذات الآخر يجعل منها ذاتاً عبر ذاتية، أو ذاتاً متذاوتة، في حين أن وجودها المستقل في العالم، يقتضي منها أن تعي وجودها بذاتها، مما يعني أن كينونة الإنسان تعرف اتصالاً وانفصالاً في ذات الوقت، وعليه تقترن الحرية بوجود الإنسان وكينونته ونشاطه المتعدد الأوجه والأشكال.

يتحدد مفهوم الحرية بمستويين: خارجي وداخلي، حيث يتحدد على المستوى الخارجي بقدرة الذات على الفعل والإنجاز، وعلى المستوى الداخلي بالإرادة والقدرة على اتخاذ القرار، لكن هذا لا يحصل فعلياً إلا من خلال جملة المحددات المدنية والسياسية والأخلاقية والدينية وسواها، وهو ما دعا المفكرون والفلاسفة إلى التفكير في العلائق بين الضرورة والحرية والحتمية والجبرية، وفي جملة المحددات المعرفية والموضوعية والاجتماعية وغيرها، وظهرت في هذا المجال أطروحات كثيرة.

وقد ظهرت الدولة الرأسمالية الحديثة بوصفها الضامن للحرية وممارستها بمختلف تجسيداتها، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، وسنت القوانين والتشريعات المقرة بها كحق عام، وكان الهدف هو تنظيم العلاقة بين السلطة والشعب، ثم من خلال ممارسة جميع أفراد المجتمع الحريات العامة، بما فيها حرية العمل والتعبير والاجتماع والتنظيمات...

إلخ، ووضعت الدساتير والنظم المحددة لها والتي تحميها وتحمي الفرد كذلك كوجود قائم ومستقل بذاته في المجتمع.

5- تغير المسار:

أخذ مفهوم الحرية، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، مساراً يحاذي معايير النظام الإمبراطوري كالديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان بشكل خاص. ويختلف تناول هذه الحقوق، كما يختلف تحققها حسب الموضع وتراتبية القوة، ففي حين تهتز هذه الحقوق وتنتهك في بلدان كثيرة مثل البلاد العربية وسواها، فإنها تختصر إلى حقوق إنسان بذاته، الأوربي مثلاً، حسب معيارية إرادة قوى نظام الهيمنة والسيطرة العالمية، أي لم تأخذ الحقوق طابعاً كونياً، فهي لا تقول شيئاً عن حقوق الإنسان الآخر، المضطهد والمستبعد، مثل حال الإنسان في أغلب بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتساوي معيارية هذه الحقوق بين الضحايا والجلادين في أكثر من موقع، بل وتحمل الضحايا المسؤولية كما في الحالة الفلسطينية، حيث يُحمل شهداء الانتفاضة الفلسطينية المسؤولية عن أعمال القتل والإجرام الإسرائيلية، تشهد على ذلك صور العديد من الضحايا، كصورة الطفل محمد الدرة التي ستظل شاهداً على العار: عار الإنسان المعولم بإنسانيته، وعار إنسان حقوق الإنسان.

يشــكل هذا العار مســالك بلا معالم حين يغدو الفاشــي الإســرائيلي حملاً وديعاً يبحث عن الأمن والســلام، في منطقة رمادية يغيب فيها التمييز، ويسـود فيها الإبهام، بحيث يمسي فيها القاتل ضحية. إن هذا يبين أن التواطؤ قد وصـل إلى أشــده في معيارية حقوق الإنســان الأمريكية ومعيارية من يلف في فلكها، ويكشــف تورط الدول الديمقراطية في الخليط المشــوب بكل شيء، بالقمع والإبادة والتشـريد، فلا الحرية التي جرت أقلمتها في ظل الديمقراطية (ديمقراطية الأغلبيات) والتي تســتعيد أقلمتها في معيارية حقوق الإنســان، ولا الحقوق ولا القيم ومعياريتهما تجعلنا نبارك العولمة الرأسمالية، حتى وإن كانت العولمة سيرورة لا تحد ولا تنتهي. وإذا اســتدعينا "جيل دولوز"، فإنه في ظل معياريتها، يكاد الفكر ذاته يقترب في بعض الأحيان من حيوان يحتضر أكثر مما يقترب من إنسان حيّ، حتى وإن كان ديمقراطياً ينادي بحقوق الإنسان ([29]).

6- الأقلمة الرأسمالية:

دافعت الفلسفة عن شمولية الديمقراطية، وركزت على تحققها الفعلي بوصفها ممارسة مقترنة بالحق الطبيعي للإنسان، فيما أخذت الدولة الرأسمالية في نماذجها المجسدة في الدول

---

[29] - جيل دولوز وفيلكس غتاري، ما هي الفلسفة، مصدر سابق، ص (127).

القومية، تسير نحو خصوصية المشروع البراغماتي، المساير للديمقراطية ودولة المواطنين، وعرفت بدولة القانون، إذ نهض القانون الإنكليزي على العرف والاتفاق، والقانون الفرنسي على العقد الاجتماعي، والقانون الألماني على المؤسسة، ثم وجد المشروع البراغماتي تحققه الفعلي في النموذج الأميركي الذي سيحاول فيما بعد تعميمه وفرضه على العالم. وهكذا لم يتحقق حلم الفلسفة في بناء دولة ديمقراطية شمولية، لأنه في ظل الدولة الرأسمالية لا يملك طابع الشمولية سوى السوق وقوانينه، فقد تحولت الديمقراطيات إلى أغلبيات تمثيلية، وعنت ممارسة الديمقراطية ممارسة الليبرالية في النظام الاقتصادي والسياسي.

بالمقابل، نشأت عن أقلمة الرأسمال للديمقراطية أشكال متعددة للدول: ديمقراطية، وديكتاتورية، وشمولية وكليانية، وديكتاتوريات وأنظمة عسكرية في بلدان ما كان يعرف بالعالم الاشتراكي والعالم الثالث، ومنها البلاد العربية والإسلامية. وكان الارتباط بين هذه الأشكال من الدول شديداً وصل إلى حد التورط في أكثر من حالة وموقع، فقد ساندت الدول الديمقراطية أعتى الأنظمة ديكتاتورية، وحين كانت تشعر بأن دولها العتية معرضة للانهيار من قبل البؤساء من مواطنيها، فإنها لم تتوانى عن الاستعانة بأجهزة الأمن وبجيوشها القوية وإعطائها الأوامر

بإطلاق النار، ولم تنقذ الحقوق والقوانين البشر، والأمثلة كثيرة في هذا المجال.

ومع انهيار الفاشية والأنظمة الكليانية أو الشمولية، أخذت الرأسمالية، بوصفها أضحت معيارية الأمر الواقع، تفرض نموذجها على الدول والأمم والشعوب، قصد تخليق عالم جديد للسوق، أو عولمة تجتاح العالم، من خلال حركة النقود والصور والمعلومات والمنتوجات.. إلخ، وصارت الديمقراطية مقترنة بدعوى حقوق الإنسان، التي صارت بدورها القميص الجديد لمعيارية جديدة، وهي معيارية تحيل على أنماط جديدة للرأسمالية المنتصرة، وتقوم على معايير اصطلاحية تفرضها قوى الأمركة والهيمنة، مع الإبقاء على أشكال من اللا مساواة بين الدول وتطورها بالنسبة إلى السوق، وهذا يحايث آلية قوانين السوق العالمية، بل وتقوم هذه السوق على إنتاجها كذلك .

7- حقوق الإنسان:

تجلت حقوق الإنسـان حديثاً بجملة المواثيق والإعلانات التي تراكمت وتشكلت تدريجياً عبر مسيرة التاريخ الإنساني، بدءاً من الحضارات والثقافات القديمة وصولاً إلى الحضارة الحديثة. إلا أن مبادئ حقوق الإنسان وتكونها التاريخي، يتجاوز المواثيق والدساتير وتركيبة الدول والمجتمعات، بوصفها ارتبطت منذ

القدم بالحق الطبيعي للإنسان الذي يضمن له العيش بكرامة وحرية ومساواة مع الآخر، واستندت إلى إرث فلسفي ومعرفي كبير، وهذا ما اكسبها بعدها العالمي الواسع.

مع صعود الرأسمالية في الغرب، وتشكل الدولة الحديثة التي وجدت ضالتها في الديمقراطية الليبرالية، تعاظم شأن حقوق الإنسان واقترنت بولادة المفهوم الحديث للمواطن داخل الدولة التعاقدية التي صانت دساتيرها تلك الحقوق وتأسست عليها، لكن ذلك لم يأخذ طابعاً شمولياً، فحدثت التجاوزات والانتهاكات في حروب الإبادة والتصفيات والمجاعات وقهر الشعوب، وفي الدول ذات الأنظمة النازية والديكتاتورية والكليانية. وتبدد حلم الفلسفة بتأسيس دولة ديمقراطية شاملة، ذلك لأن الشيء الوحيد في ظل الرأسمالية الذي يكتسب طابعاً شمولياً هو السوق، وتبدو معايير حقوق الإنسان مجرد معايير اصطلاحية تتعايش مع معايير أخرى في السوق وتتجاور معها، إنه الخليط المشوب أو التجاور المشوب كما يستشهد دولوز بقول نيتشه ([30]).

لقد شكل التلاقي والتفاعل مع الغرب بداية الوعي العربي المعاصر بمفهوم حقوق الإنسان، وانعكس ذلك الوعي في أعمال

[30] -جيل دولوز وفيليكس غتاري، ما هي الفلسفة، مصدر سابق، ص 119

رفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي وبطرس البستاني، ثم من بعدهم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وفرح أنطون وقاسم أمين ووشبلي الشميل وعلال الفاسي وطه حسين وعلي عبد الرازق ورئيف خوري وسواهم ([31]). ولم يكن لدى أغلبهم مفهوم مخصوص ومحدد عن حقوق الإنسان أو فلسفتها، إلا أن كتاباتهم تضمنت بدايات الوعي العربي المعاصر بمفهوم حقوق الإنسان، ونرصد في هذا المجال محاولات عديدة لاستنباط مفاهيم إسلامية لحقوق الإنسان وإنشاء إسلامي لها يتوافق مع الإعلانات العالمية.

يلاحظ أن العرب المحدثين تعرفوا إلى المفهوم في وقت مبكر من بداية الاتصال الحضاري العربي- الغربي، غير أن المسار التاريخي سار بغير الوجهة التي تقوم عليها فلسفة حقوق الإنسان وبغير ما نادى به مفكرو عصر النهضة العربية، فالدولة القطرية (الحديثة) اعتبرت حقوق الإنسان ثانوية أمام غاياتها العليا المطروحة في شعارات التقدم والاشتراكية والتنمية وسواها، ومارست سياسات داخلية تنتهك حقوق الأفراد. ولا تخفى على أحد الصورة القاتمة والكئيبة التي تعتري مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، فواقع الحال الذي يحياه الإنسان في البلدان

[31] - أنظر في هذا المجال: رضوان زيادة، مسيرة حقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2000.

العربيــة يــدل على خروقــات وتجــاوزات عــديــدة ليس لحقوق الإنســـان فقط، بل لأبســـط الحقوق المدنيـة والســـياســـية والاقتصادية والاجتماعية.

أوجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان عام 1948، أو بالأحرى حقق، الترابط ما بين الحقوق المدنية والسـياسـية، وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لكن ذلك لم يمنع الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء الأرض، بفعل أسباب كثيرة، مثل الحروب والصـراعات الطاحنة وغيرها. ومع ذلك فإنه بتطور الزمن وتوســـع دائرة العلوم والمعرفـة، أخـذت حقوق الإنسان في العالم تكتسب طابعاً إنسانياً أكثر عمومية وشمولية، فقـد أضـــحى الحق في العيش بســـلام، والـدفـاع عن البيئـة، والتضـــامن والإغاثة عند وقوع الكوارث الطبيعية، بمثابة حقوق ملازمـة للحق في الحيـاة وحريـة التعبير والرأي. وعليـه فـإن هـذا التطور يعكس عمق الهوة في العـالم العربي مـا بين واقع حقوق الإنســـان وبين مفهومها الواســـع والمتطور باطراد، ولا تزال هذه القضـــيـة تثير المزيد من العمل والمقاومة، رغم ازدياد اتســـاع مســـاحة الوعي والاهتمام في بعض المواقع والمجالات، وردم الهوة يحتـاج إلى كثير من المتطلبـات ، من بينها بنـاء مجتمع مدني يقوم على التـعـدد والاختلاف ، وهـذا مـا يؤكـد الضـــرورة الملحـة للديمقراطية الابنة الشــرعية لحقوق الإنســان وممارســتها ليس

بمعناها السياسي فقط، بل بالمعنى المفهومي الواسع للكلمة، الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وما يفيض عن ذلك أيضاً.

7- التحديات:

تواجه حقوق الإنسان تحديات مختلفة من الخارج ومن الداخل، خصوصاً بعد صعود النزعات القومية والنزاعات الاثنية، وبروز الاستخدام المتحزب لحقوق الإنسان. حيث يقوم منطق الخطاب المتحزب على تقسيم الدول والمجتمعات، وفق نظام تراتبي، إلى أنواع عديدة حسب تقسيم "جون راولز"، ويمكن حصر ثلاثة منها وهي الدول الليبرالية حسنة التنظيم، والدول "الخارجة عن القانون الدولي"، ودول "تبدي ظروفاً غير ملائمة" وهي تفتقر إلى التقاليد السياسية والثقافية والرصيد الإنساني والموارد البشرية اللازمة للمجتمع حسن التنظيم" ([32]). وتحتل هذه التراتبية مكانة هامة في النظام السياسي للعولمة، وعليه يجب أن تواجه الدول الخارجة عن القانون عقوبات شتى ويُرفض قبولها كأعضاء في المجتمع الدولي كالعراق وليبيا وكوبا وغيرها، أما الدول التي لا تتوفر فيها الشروط لأن تكون مجتمعات حسنة التنظيم، فيقع على عاتق المجتمعات الليبرالية مساعدتها في تصحيح الأمور وتدعيم حقوق الإنسان فيها وأمثلتها عديدة.

[32] - المصدر نفسه، ص (67).

إن معايير هذا المنطق ملتبسة، ويزداد التباسها عند تطبيقها على الدول، إذ أن كثيراً من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تجد ما يبررها وفق منطق التحزب العولمي، وأسطع مثال هو الانتهاكات الخطيرة للحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني التي مارستها وتمارسها إسرائيل إضافة إلى احتلالها للأراضي العربية، وتجد هذه الانتهاكات دوماً ما يبررها وفق منطق الاستخدام المتحزب للحقوق. وتلتقي إسرائيل بذلك مع تركيا في انتهاكها المستمر لحقوق الأكراد واحتلالها لشمال قبرص، بالإضافة إلى الانتهاكات الخطيرة للحقوق الفردية في أغلب الدول التي تربطها مصالح اقتصادية قوية مع أقطاب الهيمنة والتي تجد ما / ومن يبررها في الخطاب المعولم.

لقد انبثقت الأمم والجماعات القائمة في أيامنا هذه عن انهيار كيانات أكبر منها، كالإمبراطوريات الكبرى، وأدى ذلك الانهيار إلى انفصام الأواصر فوق القومية، كما أنها، أي الأمم والجماعات، تتشكل من سياق مكونات قومية في إطار عالمي من أفكار وثقافة وسكان وتقنية وغيرها، وباتت الدولة تستمد مكوناتها ليس من خاص محلي، بقدر ما تستمدها من مصادر وسياقات متنوعة ومتفاعلة، لذلك فإن حقوق الإنسان ليست معايير تصلح لهذا البلد ولا تصلح لسواه، فهذه الحقوق ارتبطت منذ القدم بالحق الطبيعي للإنسان، وأضحت كونية أو فوق قومية، ولا ترتبط

بالتقليد أو بالخاص لهذا البلد أو ذاك، فليس هناك مجتمع ديمقراطي مغلق أو قائم بذاته ولذاته، ولا نظام قمعي كذلك، فالأنظمة الديكتاتورية والقمعية تشكلت، وأضحت كجزء من نظام الدولة الحديث. بالإضافة إلى تشكل الديماغوجية القومية والدينية.

بناء على ما تقدم، تبرز أهمية القيام بمسعى فكري كوني مشترك للحقوق، كوننا، نتاج إنسانية مشتركة، ويجمعنا انتماء مشترك إلى نظام اقتصادي وسياسي عالمي واحد أنجبته الحداثة والتراكمات المعرفية والثقافية التي سبقتها.

الفصل الثاني: توظيفات الخطاب السياسي

1- قراءة المتغير:

تحتاج التغيرات، التي طالت المفاهيم والحقوق منذ بداية الحداثة، إلى قراءة أكثر من وقفة متروية ومتحرية، وانفتاح الفكر والذهن، إذ لا يجدي الوقوف موقف اللامبالي، أو المفسر وفق منطق وذهنية المؤامرة الذي يحيل، بسهولة، كل شيء إلى مكائد قوى الخارج. ذلك أن فهم حاضر العالم، وفهم الخطاب العالمي السائد، يستدعي البحث في مكونات المتغيرات وفي مرتكزات الخطاب ومرجعياته المختلفة، وطرح الأسئلة عليه، بل وإقحامه في التاريخ، وكشف تراتبية القوة بين ثناياه وأوجهه المختلفة. وبالترادف مع ما يجري، نشهد في الآونة الأخيرة، تعاظم الاهتمام بحقوق الإنسان الكونية والديمقراطية، وصعود في نبرة القانون الدولي، وترافق ذلك مع تبلور اتجاه مهمّ في النظرية السياسية. هذا الاتجاه "يضع إمكانية أي مفهوم كوني للحقوق، أو مرغوبيته، موضع تساؤل"([33]).

لقد بنت الفلسفة الغربية، عبر تاريخها الطويل هرم تمركزها على الذات، ووضعت تراتبية معينة له، أفضت إلى تمركزات

---

[33] - فريد هاليداي،الأمة والدين في الشرق الوسط، ترجمة خليل النعيمي، دار الساقي، لندن، 2000. ص (15).

عديدة تدعم تمركزها الذاتي الإحالة والمرجع، ونظرت إلى الآخر – المختلف، نظرة ريبة وشك، وحاولت إقصاءه وتهميشه، بل وإلحاقه بنمطها عبر حركة الأوربة، ونشأت الفلسفة السياسية على خلفية هذا التمركز وأقطابه المهيمنة. ومع تنامي الرأسمالية وصعودها، أضحت حقوق الإنسان خاضعة لمعايير اصطلاحية تتماشى أو تتعايش مع أخلاقيات السوق ومتطلباته، بل ونهضت مفاهيم الحقوق في الخطاب السياسي الغربي على خلفية التمركز الذاتي في أقصى حالاته، إذ جُعل منها مفاهيماً تخص مجتمع الغرب المنشود، وباتت كل محاولة لكوننة هذه الحقوق تصطدم بالعراقيل وبالحواجز التي تضعها قوى الهيمنة والسيطرة. ويلاحظ كذلك تنامي ادعاء، داخل الغرب، يزعم بوجود حدود لما يمكن وصفه للمجتمعات الأخرى، وأنه في صالح وخير الجميع الامتناع عن ذلك، ويسميه "امتناعية الهيمنة"([34]). إذ أن هذا الاتجاه ينزع إلى الهيمنة، بوصفه صادراً عن بعض الأوساط المتنفذة داخل الدول الديمقراطية الليبرالية المهيمنة، ويعكس خياراً لأشكال استخدام القوة المتاحة لها.

[34] -المصدر السابق، ص (19).

2- التوظيف الأداتي:

ترجع جذور الادعاء السابق في التفكير السياسي الغربي إلى أبعد من سبينوزا وروسو وهيغل وماركس وهيدغر، إضافة إلى أنه يغطي أغلب مساحات التفكير الأنثروبولوجي والسوسيولوجي، حيث خص هذا التفكير كل جماعة من البشر بقيم معينة حسب المناطق الجغرافية.

لقد أنبثق التفكير الكولونيالي من هذه المساحات، مختلطاً بالداروينية الاجتماعية، ليزعم أن حقوق الإنسان ومجمل القيم السياسية ليست قابلة للتطبيق إلا على نخبة من الدول الغربية. وفي ظل العولمة تبرز من جديد أصواتاً توظف النقاش حول حقوق الإنسان والديمقراطية توظيفاً أداتياً في دعاوى متعارضة، فمن جهة تبرز "امتناعية الهيمنة"، ومن جهة أخرى يتعاظم اتجاه في الدول التي تحدث في اختراقات وتجاوزات لحقوق الإنسان، خصوصاً في الشرق الأوسط ومجمل دول أسيا وأفريقيا، ويتخذ هذا الاتجاه شكل نقد للهيمنة الغربية ولمفاهيمها المركزية الاثنية، لكن هذا النقد، للأسف، يصدر عن أولئك الذين يمارسون الانتهاكات ويصادرون الحقوق، ويسوق هذا النقد ادعاءاته بناء على خصوصية قيم أسيوية أو إسلاموية: قومية أو أصولية أو ثقافية.

غير أن كلا الاتجاهين السـابقين يهدف إلى إنكار وجود معايير كونية يشـترك فيها الجميع بغض النظر عن الجنس أو الاثنية، وإلى تمييع حقوق الإنسـان بشـكل خاص وتمييع قضـايا الديمقراطية والعدالة والحرية الفردية والجماعية بشكل عام.

3- **الإرهاب:**

اسـتخدمت كلمة الإرهاب في البداية كي تشـير إلى ممارسـات العنف من طرف الحكومات ضـد سـكانها ومواطنيها، أي أن مفهوم الإرهاب ارتبط بالسلطة أو بالأحرى بتسلط الدولة، إلا أن معاني الكلمة وتوظيفاتها تغيرت كثيراً منذ ذلك الوقت، إذ ارتبط مفهوم الإرهاب تاريخياً بالانتقائية والمرحلية، واستثمر بغية بلوغ وتحقيق غايات سياسية معينة مما أكسبه صفة انتهازية، وكون الإرهاب لا يمثل معطى محدداً، يمكن أن نسـتقيه من التاريخ أو من التجربة، فإن ما اصـطلح عليه كذلك، جرت عملية تسـميته بوصفه مسألة عرف وإن دونته بعض المواثيق الدولية .

جرى التمييز، في الفكر السـياسـي، بين نوعين من الإرهاب، الأول: إرهاب مارسـته الحكومات على المحكومين، كما مارسـته بحق الدول الأخرى، أي إرهاب السـلطات الحاكمة، والثاني: إرهاب مارسـته الجماعات المنظمة خارج السـلطة الحاكمة. إضـافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة أشـكال أخرى من الإرهاب لها

جوانب متعددة، سياسية وإيديولوجية وأثنية وطائفية ودينية. لكن الإرهاب الذي مارسته السلطة ضد رعاياها يضاهي مختلف أنواع الإرهاب الأخرى، فالسواد الأعظم من أعمال العنف والاغتيال والقتل والخطف والملاحقة والسجن مارستها السلطات السياسية الحاكمة ضد خصومها السياسيين، خصوصاً في القرن العشرين، حيث أنشأت سلطة الدولة، في كثير من المواقع، مؤسسات وأجهزة ترعى وتنظم مثل تلك الأعمال، ومارست شتى أنواع الضغط المادي والنفسي على رعاياها، وخلقت أوضاعاً للخضوع والخنوع لا يتسع المجال لبحثها هنا، بحيث أضحى الإنسان، في مثل هذه البلاد، يعيش حالة إرهاب جعلته عاجزاً عن امتلاك ذاته، وبالتالي امتلاك أبسط حقوقه في المواطنة والرعاية.

أما الإرهاب الذي مارسته الجماعات المنظمة، فقد عرف فترات متغايرة، واقترن بدعوات إيديولوجية، يسارية ويمينية وقومية وأصولية. جرت اتهام منظمات عيديد بالإرهاب، من منظمة الجيش الأحمر، والألوية الحمراء، والجيش الأحمر، الياباني والجيش الجمهوري الإيرلندي، إلى جماعات العمل المسلح في أميركا اللاتينية، ثم طائفة "اوم شينريكيو" اليابانية التي اتهمت بإطلاق غاز الأعصاب في أنفاق مترو طوكيو عام

1995، والمنظمة الأميركية اليمينية التي اتهمت بتنفيذ تفجير " اوكلاهوما" في 19 أبريل/ نيسان 1993.

غير اتهام هذه الجماعات بالإرهاب، جرى وفق معيارية معينة، وفي مطلق الأحوال، لا يلغي عدالة القضايا التي ناضلت من أجلها بعض هذه المجموعات، كما أن مسألة الاعتراف بالآخر كياناً وحقوقاً، وتأكيد حق الإنسان أياً كان في المعاملة الإنسانية والعيش الكريم وضمان حقوقه المختلفة، يشكل أهم سبيل لمواجهة هذا النوع من الإرهاب.

برز في الربع الأخير من القرن العشرين المنصرم مصطلح "الإرهاب الدولي"، حيث أعيد أقلمة مفهوم الإرهاب بشكل معولم، واستخدم ذريعة لبناء وهم وقلق كبيرين، حيث جرى تضخيمه بحيث غدا شأناً عالمياً يُخفي إيديولوجيا توجهه وفق غايات سياسية محددة. ويُبرز ذلك تغير أقلمة المفهوم حسب الأنشيالات الحاضنة له، من المجتمعات القديمة إلى صعود الرأسمالية وتنامي الحداثة، ومن الكولونيالية إلى النازية والكليانية.

يحط مفهوم الإرهاب في ظل أقلمة النظام الإمبراطوري للعولمة، التي جعلت منه شأناً دولياً، كي يلعب دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية، وتم جرى إلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام، بدعم خطاب مهيمن ترعاه قوى النظام المهيمنة.

هذا الإلصاق يكشف زيف التوجه السياسي لتوظيف المفهوم، حيث تتم محاولة تصنيف الإرهاب بحسب ديانة مرتكبيه، فكل أعمال الإرهاب التي مارستها المنظمات الصهيونية المتطرفة والاصولية المتزمتة في فلسطين لم تستدع اتهام الديانة اليهودية بالإرهاب، كما أن الكثير من المنظمات الكاثوليكية والبروتستانتية وسواها، مارست الإرهاب بشتى أنواعه، ولم يجري الحديث يوماً عن الإرهاب اليهودي أو المسيحي. كما أن مقولة " الإرهاب الإسلامي"، جرى استغلالها في الغزو الأميركي لأفغانستان وحرب الإبادة والتدمير التي قامت لها الروسية في الشيشان (1994 - 1996)، وهو ما يفسر التأييد المعلن وغير المعلن للولايات المتحدة، ومعها مختلف البلدان الأوروبية لروسيا في حربها ضد جمهورية الشيشان، بوصفها حرباً ضد الإرهاب الإسلامي، وعليه جرى السكوت عن " الجريمة ضد الإنسانية" وجرائم الحرب ارتكبت فيها ضد السكان العزل وضد أسرى الحرب.

من العبث محاولة البحث عن أسباب العنف في دين أو مذهب معين، لأن استخدم الدين في هذا المجال هو استخدام أداتي أو سجالي، يخفي توظيفات سياسية راهنية، فقد اعتبرت بعض الدول الغربية أن أعمال المقاومة الفلسطينية "إرهاباً" ضد الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، مع أن كل الشرائع

والقوانين الدولية، تعتبر مقاومة الاستعمار والاحتلال حقاً مشروعاً للشعوب، ولا تمت بأي صلة بالإرهاب.

4- توظيفات المفهوم:

خضع مفهوم الإرهاب إلى تغيرات عديدة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وشهد هذا المفهوم توظيفات أداتية تلونت بألوان سياسية مختلفة. مرد ذلك أن الإرهاب باعتباره ظاهرة سياسية، تعرض مفهومه لتشويه وتحريف كبيرين، إذ تغايرت عمليات توظيفه واستثماره بتغاير الأقاليم المعرفية والسياسية. وقد سوّغ كلام كثير في هذا الصدد، فعلى سبيل المثال، إن عملاً ما يعدّ إرهابياً في نظر جماعة ما أو دولة ما قد يكون عملاً نضالياً في نظر جماعة أو دولة أخرى، مثل هذا الكلام لا يغدو أكثر من تزييف متعمّد للمفهوم، يحمل بين طياته تبريرية، تبيح لمن يعتبر قضيته عادلة استخدام شتى الوسائل، وسلوك مختلف الطرق الهادفة إلى تحقيقها، إذ لابدّ من حصول إجماع عام حول أعمال العنف غير المشروعة، وبالتالي إعطاء تعريف واضح محددّ للمصطلح على الرغم من صعوبة وتعقيد فعل التعريف، وإماطة اللثام عن الأحكام والمبادئ الأخلاقيةالمسوغة لمشروعية استخدام القوة في أعمال العنف السياسي وفي النزاعات السياسية والعسكرية.

لقد كُتب وقيل الكثير عن مسألة الحق في خوض الحروب، وكيفية خوضها. مع ذلك فإن أعمال الإرهاب تتصل بجرائم الأنظمة والمنظمات ضد الشعوب الضعيفة وضد المدنيين، كما تتعلق بمختلف الجرائم القديمة وجرائم الأمس القريب، حيث قتل عشرات الملايين من البشر بأعمال العنف من حروب وجرائم ضد إنسانية الإنسان، وهو ما يشكل عار الإنسان بإنسانيته، عار أمام الضحايا، وأمام مفهوم ومجازر، ارتكبت بالاضطهاد والتمييز العنصري و"الجرائم ضد الإنسانية"، وانتهاك حقوق الإنسان وما يميز الإنسان، وعار مشكّل بالعار.

تتبادر في هذا المجال أسئلة كثيرة عن مدى التفريق، ما بين الإرهاب باعتباره عنفاً يمارس ضد المدنيين العزل، هدفه تحقيق أهداف سياسية أو مصالح نفوذ وسيطرة، وبين أعمال المقاومة المشروعة، والصراع المشروع، ضد المحتل الأجنبي لبلد من البلدان، والحالة المشخصة الراهنة هي كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاستيطاني للأراضي الفلسطينية، حيث توصم أعمال المقاومة الفلسطينية بأنها أعمال عنف وإرهاب، فيما الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل يغدو عملاً مشروعاً، بل بالأحرى يُعدّ دفاعاً عن النفس، والمفارقة أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يسمى "جيش الدفاع"، مع العلم، والعالم كله يشهد على ذلك، أن هذا الجيش "الدفاعي" احتل أراضي

أربعة دول عربية، فضلاً عن احتلاله أرض فلسطين، وما يزال يحتل الجولان ومزارع شبعا.

لا شك في أن الفرق لواسع ما بين الإرهاب وبين أعمال مقاومة الاحتلال، لكن تراتبية القوة في العالم، وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، على التوجهات الدولية، تحاول قلب المفهوم، لتجعل الإرهاب عملاً مشروعاً والمقاومة إرهاباً، وهذا يدل على انحياز وتواطؤ معيارية قوى الهيمنة في النظام الإمبراطوري في عالمنا الراهن.

مع عبور العالم إلى الإمبراطورية الجديدة جرت عمليات إعادة بعث مصطلح الإرهاب من جديد، ليأخذ حمولات جديدة في ظل توظيفات قوى النظام المهيمنة عسكرياً ومالياً، حيث يجري الحديث عن "مكافحة الإرهاب"، لتستخدم في توظيفات شتى، وتضخم قصد بناء قلق ووهم كبيرين، وكي تغدو شأناً عالمياً. ويخفي هذا التوظيف والتضخيم إيديولوجيا توجهه وفق غايات سياسية، ليلعب دوراً أساسياً في العلاقات الدولية. في حين أن العالم يواجه مشاكل أخطر بكثير يتم السكوت عنها أو إزاحتها من سلم الأولويات التي تهدد البشر في هذا العالم. وتقوم حيثيات مصطلح الإرهاب الجديد على مدى المساس بمصالح قطب الهيمنة الرئيس في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالح حلفائها: بريطانيا وإسرائيل وغيرها.

الملاحظ في معظم تقارير مراكز الأبحاث والدراسات الأميركية والبريطانية المتخصصة بهذا الشأن تحصر الإرهاب في نوعه الثاني، أي في المنظمات والجماعات السياسية، ولا يدخل إرهاب السلطات الحاكمة وأجهزتها في المصطلح الذي تجري عمليات عولمته بالقوة، وهذا يكشف زيف الخطاب المنتج لتوظيفات مصطلح الإرهاب الجديد واستثماراته، فهو يساوي ما بين المجرم الذي فجر مركز التجارة العالمي في أوكلاهوما، وبين ياسر عرفات أو نيلسون مانديلا، وكان الأخير يعدّ إرهابياً في معيارية مراكز الأبحاث والدراسات، التي تهيمن عليها قوى النظام الإمبراطوري. وتتناسى تلك المراكز، ويتناسى معها الساسة الأميركيين، الأعمال الإرهابية التي سببتها السياسة الأميركية من حصار وقتل وتجويع لملايين العراقيين الخاضعين لعقوبات شاملة خلال أكثر من عشر سنوات، فضلاً عما خلفته حرب الخليج الأولى التي شنت عليه بقيادة الولايات المتحدة. والأنكى من ذلك أن العقوبات الأممية التي أصدرتها الأمم المتحدة في أغسطس/ آب عام 1990، ربطتها الإدارة الأميركية بسقوط صدام حسين. كل ذلك يعود إلى إيدلوجيا القوة الإمبراطورية، التي تفصل بشكل متعمد وإيديولوجي ما بين طبيعة العمل الإرهابي وبين المسبب له، وهو فصل يكشف الغايات السياسية والمعيارية التي تساوي بين أعمال انتفاضة الحجارة الفلسطينية وبين جرائم جيش

الاحتلال الإسرائيلي، بل وتذهب إلى أبعد من ذلك حين تسم أعمال مقاومة الاحتلال بالإرهاب، وتسكت عما يقوم به جيش الاحتلال، في حين أن الإرهاب هو ما يقوم به الاحتلال، وجنوده وجنرالاته، الذين ارتكبوا أبشع أنواع الإرهاب من أعمال قتل وجرائم ضد الإنسانية في فلسطين وفي لبنان.

إن ما دأبت على تسميته الإدارات الأميركية إرهاباً جديداً، لن يغير من أن هذه الإدارات مارست الإرهاب ضد المدنيين العراقيين، وتتستر على الإرهاب الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. كذلك فإن قوانين الإرهاب التي تصدرها الدولة المهيمنة على النظام العالمي، لن يغير من حقيقة أنها كانت ومازالت ترعى وتدعم منظمات إرهابية كثيرة في العالم.

5- تغاير المفهوم

أعادت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول2001 قضية الإرهاب، مفهوماً ومصطلحاً، إلى ساحة النقاش السياسي والثقافي في العالم ولمرة جديدة. وكما أشرنا سابقاً فقد شهدت هذه القضية تغيرات وأقلمات عديدة خلال القرن العشرين المنصرم، وهي تعود بقوة هذه المرة مع بدايات القرن الحادي والعشرين، كونها طالت الولايات المتحدة، بوصفها البلد المهيمن على مقدرات العالم، والقطب المسيطر والموجه للنظام الإمبراطوري، وفي

أخطر مرافقها الحيوية والاستراتيجية، وهي مسألة لم تكن متوقعة في أذهان، وحسابات صناع القرار الأميركيين.

لقد تغاير مفهوم الإرهاب حسب الفترات والظروف السياسية، حيث حظيت قضية الإرهاب منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين بقسط كبير في النقاش السياسي في بلدان كثيرة من العالم وفي العلاقات الدولية، وتم إدراج أعمال كثيرة ضمن قائمة الأعمال الإرهابية. وتعرضت بعض المصالح الأمريكية في العالم لجملة أعمال وصفت بأنها "إرهابية"، لكن تحليل الإرهاب باعتباره ظاهرة سياسية لم يحظى باهتمام جدي إلا في أطر ضيقة، لأن ذلك كان يعني إماطة اللثام عن ممارسات دول كثيرة مثل أمريكا وإسرائيل وغيرها، وتعرية أحكام أخلاقية لها صلة بأعمال العنف السياسي وتجاهل حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وفضح استخدام القوة وممارسات العنف والحصار ضد دول مستقلة وضد قطاعات واسعة من أبناء الشعوب.

بعد ما جرى في الولايات المتحدة في 9/11، جرت عمليات حشد وزج أغلب دول العالم في مواجهة مبهمة وغامضة ضد الإرهاب، وروّجت مساع حثيثة لقيام اتحاد دولي لمحاربته بقيادة الولايات المتحدة. وهرولت دول كثيرة لتلبية النداء الأميركي، خشية من غضب هذا المارد الجريح، وحتى قبل أن تفكر الدول

المهرولة ماذا يعني هذا الاتحاد الدولي الذي قد يطال بعض الدول ذاتها، التي تركض قبل غيرها، بغية تأكيد تلبيتها الدعوة الأميركية، وخصوصاً بعض الدول العربية. ماذا يعني هذا؟ هل يعني خشية الدول العربية من أن يطالها الغضب الأميركي وآلته الحربية، أم تبرئة ساحتها من لوثة الإرهاب؟ مع العلم أن الإرهاب الذي تمارسه ضد شعوبها – وهي تعلم أن هذا الصنف من الإرهاب لا يدخل في معيارية الإدارة الأميركية- لا يزال يطال حياة العديد من المعارضين في بلدانها.

إذاً، جرى تهويل وتوظيف كبيرين لقضية الإرهاب، بوصفها قضية عالمية، وهناك صعوبات جمة تواجه أي مفكر في تحليله لأسباب ما جرى في نيويورك وواشنطن يوم 9/11، نظراً للتحريف والاستنكار الذي يواجه أية دعوة لمناقشة الحيثيات والمسببات، والنظر إلى أسباب ظاهرة الإرهاب ودوافعها السياسية.

لقد أخرجت قضية الإرهاب من سياقها ومفهومها، وجرت عمليات تهويلها وتشويهها، لدرجة أن المحافظين الجديد المسيطرين على السياسة الأميركية هم أنفسهم لا يعون تماماً ما الذي يقصدونه بالإرهاب، ذلك أن المهم بالنسبة إليهم هو إعلان الحرب والقيام بها، فقائمة الدول الموضوعة على لائحة الإرهاب طويلة، لكن الشيء الوحيد الواضح فيها هي أن هذه الدول تشمل

عدداً من الدول العربية والإسلامية، على الرغم من أن أغلب حكومات هذه الدول وقادتها، كانوا في طليعة من أدانوا واستنكروا ما جرى في الولايات المتحدة، وأبدوا استعدادهم التام للمشاركة والوقوف معها في حربها ضد الإرهاب.

التهديد الكوني، حسب تعبير المحافظين الجدد في البيت الأبيض، أضحى هو الإرهاب، وبالتالي فإن مسألة الإرهاب أضحت عرفاً أميركياً يجب عولمته وفق معياريتها، بغض النظر عن المعطيات والحقائق التاريخية. فالولايات المتحدة التي كانت تشعر بأنها محصنة – من الداخل – ضد الإرهاب استيقظت، فجأة، على هول الصدمة بعد أن تساقطت الطائرات الأسطورية على مبني التجارة العالمي ومبنى البنتاغون، فذهب الأمن والحصانة أدراج الريح مع حبات الغبار التي انطلقت من انهيار المباني الشاهقة والمحصنة، رموز الحكم الإمبراطورية للعولمة، الاقتصادية والعسكرية. وبدلاً من مراجعة مواقفها السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم أعلنت حرباً مقدسة على الإرهاب، القصد منها تأديب دول العالم المارقة وسواها، فرجعت إلى ملفاتها القديمة لتحدد المسؤولين عن الإرهاب، دون أن تدع على الأقل أعمال التحقيق تأخذ مجراها لتحديد الفاعلين الحقيقيين عما جرى في 9/11 المشهود، وعادت تحت تأثير لا واقعية منظريها إلى المماهاة بين الإسلام والإرهاب، والأغرب من

ذلك هو أن يجري الحديث عن أن الحرب ضد الإرهاب هي حرب "صليبية"، الأمر الذي يكشف أنهنالك في عالم الحرية والديمقراطية من لا يزال يفكر بعقلية القرون الوسطى، أو في أحسن الأحوال عقلية الثأر التي كانت تسود في الغرب الأميركي، ولم يرقَ بعد إلى عقلية العدالة والديمقراطية التي يجب أن تحكم هذا العالم، منعاً للإرهاب ولآثار العقليات التي تصدر عن "صدام الحضارات"، وعن سواها من العقليات التي لا تفهم لغة التفاعل والحوار بين الحضارات.

الفصل الثالث: خطاب النهايات

1- الخطاب السائد:

اقترنت التحولات العالمية التي جرت مع دخول العالم إلى الإمبراطورية الجديدة، بتصاعد نبرة خطاب النهايات: نهاية التاريخ، نهاية التنوير، نهاية المثقف، نهاية الفلسفة.. الخ. ومع أن خطاب النهاية ليس بجديد، لكنه يعكس تحولاً حقيقياً في الخطاب الفلسفي المعاصر من مملكة الذات المتمركزة حول ذاتها، والتي صاغت كلية العالم وفق صورتها وتحديداتها الرغبوية، إلى مملكة الفرد الذي لا يقر إلا بحريته الشمولية، والتي لا تخضع لأية تحديدات منهجية أو مفهومية.

على الصعيد الاجتماعي يسعى الخطاب السائد في النظام العالمي الجديد إلى إقناع الأفراد، بأنهم عناصر فاعلة داخل حركة التطور الاجتماعي، من خلال التركيز على مقولات مثل الشفافية، والاستقلال الذاتي للفرد، والمسؤولية وغيرها. بينما لا يتحدث عن هيمنة النزعة الأداتية لصالح قوى السيطرة والنفوذ. كما يسكت عن الآليات الاجتماعية التي أفضت إلى حدوث هوة عميقة في حياة الأفراد، خصوصاً في المجتمع - ما بعد الصناعي، ففي ظل سيادة خطاب لا مدلولات محددة له، يصبح عدم وجود اليقين، وانتفاء الحدود الفاصلة ما بين الحقيقي وبين الزائف،

أو ما بين الواقعي وبين ما فوق الواقعي، هو أهم ما يميز هذا المجتمع. كل ذلك يخفي وراءه عمليات التلاعب بالعقول من أجل دفع المجتمع إلى أقصى درجات الاستهلاك، باستخدام مختلف الوسائل، التي تصبح مشروعة بغية الوصول إلى الغاية المنشودة، وهي تحديث كافة أشكال العلاقات الاجتماعية وأشكال السلوك.

أما على الصعيد العالمي، فقد أخذ هذا الخطاب طابعاً جديداً مع بروز النظام الإمبراطوري، وتصدرت قيمه عالمية جديدة شاملة وحيوية. وتسعى فيه الإمبراطورية إلى تشكيل العالم وفق صورة جديدة، تتجلى بسيطرتها على اقتصاد السوق ووسائل الإعلام والاتصال، وحرية تنقل رؤوس الأموال ونقل المعلومات عبر مختلف وسائط الاتصال، التي باتت تخترق حياة معظم البشر على كوكب الأرض. هذا الكوكب الذي أضحى – كما يقال - قرية كونية صغيرة، لذلك لا بد أن تتغير العلاقة بالأفكار بمقتضى آليات وفعاليات جديدة، يُعاد معها ترتيب العلاقة بالأشياء والعالم، أي بين مختلف عناصر القوة، حيث يمتحن الفكر في قدرته على قراءة المعطيات الجديدة وعلى تفكيك العلاقة بين تلك العناصر وخطابها المسيطر.

عند النظر في خطاب نهاية التاريخ، يظهر بوصفه خطاباً مخاتلاً، كونه يخفي ذاته كخطاب مهيمن ومسيطر، ويتلذذ

بالحديث عن نهاية النموذج الشـيوعي والوعد بإقامة الجنة على الأرض. ويحاول الظهور بالانسجام ولو ظاهرياً، كونه يعيش نشوة الانتصار على الأنظمة الشيوعية الكليانية، ويعلن عن عولمة خالية من الأشباح ومن كل طيف؛ وتطمح سلطة هذا الخطاب إلى تأسيس رأسمالية جديدة بنسختها الليبرالية الجديدة، الخالدة والأبدية. لكن هاجس الخوف من شبح الشيوعية يظل يسكن عقل المركز الإمبراطوري وخطابه، ويظل يلاحقه، ولهذا يصور "دريدا" الشيوعية، مجسدة في شبح "ماركس"، كطيف مقبل في الحاضر، لا بد من الاحتياط من عودته ([35]).

2- الخطاب الأخروي:

يصدر خطاب النهايات، وخصوصاً خطاب نهاية التاريخ، عن نزعة ميتافيزيقية، تصّور نفسها كالحدّ الفاصل بين موت وخلود، أو بين حياة وحياة أخرى (أخروية)، أو بين نهاية وبقاء، لذلك يُهلل منطق هذا الخطاب للقيامة من أجل حياة أخروية، ترفض العودة إلى العالم الذي انتهى وولى، انطلاقاً من أن الذي يسكن الجنة لا يهمه من يسكن النار، فالعالم المفروض - في ظل النظام الإمبراطوري العولمي، وتقوده الرأسمالية الجديدة، رأسمالية

---

[35] - جاك ديريدا، أطياف ماركس، مصدر سابق، ص (83).

الشــركات المتعددة الجنســيات العملاقة - يدعي كونه العالم الوحيد الممكن العيش في كنفه، بوصــفه الفردوس المفقود الذي اكتشـفته ليبرالية الرأسـمالية العالمية ذات يوم في غفلة التاريخ، وعلينا أن لا ندع العالم المنتهي يعود، وأن لا نفوت الفرصــة، إذ لا خيار لنا إلا هذا العالم الأخروي الأخير، عالم المملكة الإلهية، الذي تســود فيه ثقافة الصــورة والمعلومة المقشــرة من براثن السياسـة والحواسيب وبنوك المعلومات، والمسلح بقوى التلفزة التقنية والوســيطة - الاقتصــادية والعلمية العســكرية. وعلى الرغم من أن بعض المنظرين لهـذا الخطـاب يُصــور العـالم الإسلامي، وبالتالي العالم العربي، كاستثناء غير مهم ولا يدخل في إجماع عام حول الديمقراطية الليبرالية، لكن، مع ذلك، يلتقي في الـدعوة الجـديـدة إلى هـذا العـالم الأخروي "فـوكويـامـا" و"هنتغتون"، المبشـرين بفتح أفق جديد أمام تواصل البشـر، مع بعض الأصـوات المتحمسـة لخطاب النهايات والعولمة الأميركية في المجال التداولي العربي.

يســعى خطاب النهايات إلى بســط الهيمنة الإمبراطورية على العالم، ويزين مســعاه بمقولات معيارية مثل حقوق الإنســان ودولة القانون العالمي.. إلخ، ويدعي حصــوله على الإجماع، وعليه فإن "جيل دولوز" بحســه الشــمولي يدرك تماماً، أن فلســفة التواصــل التي يدعو إليها "يورغين هابرماس"، حين تدعي إقامة

مجتمع المتحاورين (الفاعلين) الأصدقاء أو حتى الحكماء، فإنها تسعى إلى خلق إجماع قادر على تخليق الأمم والدول والسوق وفق ما تريد، لذلك يطالب "دولوز" بمقاومة الحاضر، مقاومة الموت والعبودية، مقاومة ما هو مرفوض كلياً) المتمثل بسيطرة الانتشال الإقليمي للرأسمالية الجديدة، لهذا يدعو إلى أرض جديدة وشعب لم يولد بعد ([36]).

إذاً، في العالم الأخروي (يسميه بعضهم عالم الأمركة) لا مكان سوى لمنطق النموذج الأخروي الذي يربط مصير الإنسانية بمرحلة نهائية للتطور، ويتبنى موقفاً خطياً من التاريخ ومتصاعداً، والذي أعتقد أن "حرب" ذاته يرفضه. ومع أن "حرب" يطالب بقراءة جديدة لهذا العالم ولخطاب النهايات (العولمة، نهاية التاريخ، موت الإنسان، نهاية المثقف)، لكنه يتحول إلى متبن لهذا الخطاب الأخروي من باب ما بعد الحداثة، وُيحمّل المثقف المسؤولية في إحلال الفكر محل الواقع الحي، وفي تحويل الوجود المعاش إلى مقولات مجردة أو أيديولوجيات مزيفة.

إن مقولة نهاية التاريخ، وفق ما يقول "دريدا"، هي نهاية متصور معين عن التاريخ، تستند إلى خطاب أحادي شمولي حول

---

[36] - جيل دولوز وفيلكس غتاري، ما هي الفلسفة، مصدر سابق، ص (122).

التاريخ، وبما يؤسس لتاريخانية أخروية ([37]). ويلتقي خطاب النهايات، بوصفه خطاب بلاغي للحدود، مع إنجيلية محافظة جديدة تنزع نحو انغلاق كلي، ينتفي فيها التنوع والاختلاف، أي كل ما يخالف النموذج الأخروي الخالد والمؤسس بعد القيامة، ويأخذ المفهوم شكله القطعي، إذ لا وجود لعالم الأغيار، نافياً بذلك، كما يقول "تيودور أدورنو"، أي إمكان للجدل والرأي والتبادل. وتنتهي الفلسفة أو تكتمل، بعد أن اجتمع كل تاريخها في المكان الذي تتسيد فيه ليبرالية العالم السعيد، الخالي من الجروح والويلات والحروب الطاحنة. لكن الفلسفة كممارسة حية لا تكف عن النقد المحايث، فهي تمارس نقداً متواصلاً ضد عجز الواقع (المعولم) القائم، ونقداً للمثل العليا ولعدالة لا صلة لها بعدالة القانون والحقوق، ولديمقراطية ارتهنت بمعايير السوق، وربطت حقوق الإنسان بمعايير المشروع البراغماتي للرأسمالية الجديدة، لاغية بذلك حقوقه في عالم الأغيار أو عالم المختلف.

3- نهاية المثقف:

اقترن حديث النهايات، بالحديث عن نهاية المثقف، بل وحتى موته. وجرى تعنيف المثقف ولومه على الأدوار التي كان يؤديها،

---

[37] - جاك ديريدا، أطياف ماركس، مصدر سابق، ص (101-146).

وتمّ وصفه بمختلف الأوصاف التي تنطبق عليه ولا تنطبق عليه، في محاكمة غير معلنة، غاب فيها الشاهد والدليل؛ وكان فيها الادعاء عرفياً، يكيل له التهم بغير حساب: داعية، ورسولي، وثوري، وتنويري، ونخبوي، ونرجسي، ومتقوقع، وشعبوي، وسيد البرج العالي، وصاحب الفضيلة الدموية التبريرية، وإقطاعي معرفي، ومسؤول عن فشل القضايا القومية والتحريرية للأمة العربية، ومسؤول عن النكسات والخيبات والأزمات التي تعرضت لها هذه الأمة، وحارس الحقيقة المطلقة، والوصي على الهوية والوطن والأمة .. إلخ ([38]).

لا يتسع المجال هنا لحصر جميع التهم الموجهة إلى المثقف، والتي صدرت عن قضاة لا شك في أنهم ينتمون إلى نفس الحقل الثقافي، لكن حيثيات هذه التهم مختلفة ومتنوعة، منها يرجع إلى تطبيق ما يتلقفه البعض من مقولات ومصطلحات أنتجها عصر "ما بعد الحداثة"، دون أن يرافق ذلك اهتمام بالبحث عن الخلفيات أو الحيثيات المعرفية والعلمية والثقافية التي انبثقت عنها تلك المقولات، ومنها يرجع إلى ما يشبه تصفية حساب إيديولوجية مع إيديولوجيا كانت سائدة في خطاب هيمن على

---

[38] - أنظر في هذا المجال كتابات علي حرب، خصوصاً كتابه، أوهام النخبة أو نقد المثقف، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1998 وكذلك كتاب عبد الإله بلقزيز :نهاية الداعية الصادر عن نفس الدار، بيروت، 2000.

الثقافة العربية في مرحلة معينة ثم انحسر، ومنها يعّبر عما يشبه "ردة" عن تصورات إيديولوجية سابقة، تلونت أحياناً بلون توبة عن ماض توجب الهروب منه . وتعبر جميعها عن محنة الثقافة العربية، حيث أن أغلب الحيثيات التي بُنيت عليها تلك التهم، تنطلق من تعميمات تضع المثقفين جميعاً في سلة واحدة، دون أي تمييز بين تمثيلاتهم وأدوارهم، وكأن هناك جبهة واحدة ينتظم فيها جميع المثقفين، ليتساوى بذلك، النقدي منهم مع الانتهازي والتخصصي مع التقليدي وما يزيد أو يقلّ عن ذلك.

نحن إزاء مشكلة التسمية، مشكلة التعميمات، التي تنفلت فيها الأسماء عن مسمّياتها، إذ لا تستند على إجماع معرفي وعلمي، أو تحديد مفهومي واضح، وتنحصر مهمتها في الإيصال اللفظي، باعتمادها البلاغي على الظاهر لألفاظها، فتعجز عن الدلالة، لأن الدال يختلف عن التافه بمجمل المعاني؛ وتفقد الإحالة، كونها لا تحيل لمضامينها المرسومة لها، وبذلك تختلط المفاهيم، وتتشوه المصطلحات وتضطرب، في ظل غياب تصور منهجي محدد المعالم وواضح الحدود والأبعاد والغايات.

تغيب الدقة نتيجة الاستناد إلى مقولات اختزالية، تعتمد، بمنتهى السهولة، على النظر الأحادي للحقل الثقافي وتعزله عن تعقيداته في علاقاته بالحقول الاجتماعية الأخرى، وعن علاقاته القوة التي تتنازع داخله، فالمثقفين ينتمون إلى حقل اجتماعي

واسـع المناحي، ويتوزعون فيه بشـكل متمايز، تبعاً لرأسـمالهم الثقافي والاقتصادي ولزمانهم السياسي والتاريخي، وهم كفاعلين اجتماعيين، بلغة "بيير بورديو"، لا يجمعهم هدف واحد، أي ليسـوا، ولم يكونوا في يوم من الأيام، جماعة واحدة أو فئة واحدة، إلا في ذهن بعض المفكرين أو على صفحات الورق الذي كتبوه، بينما الواقع الاجتماعي مختلف ومتغاير.

تعكس النظرة التي تصوّر المثقفين بأنهم مسؤولين عن خيبات الأمة والوطن، الكثير من الإسـقاط والتغييب المتعمّد لأسـباب تلك الخيبات، وتخفي مزاعم وممارسـات السـلطة القمعية، ففي ظلّ غياب حرية النقد والمساءلة وحرية التفكير، يختفي الصوت الآخر وتختفي التعددية لصـالح واحدية السـلطة الحاكمة، ويفقد المثقف النقدي الحر دوره. وتأخذ التعميمات طابع التعمية، مستمدة معاييرها من منظومات السلطة ومواقع القوة فيها، ومن مذهبيات مبهورة بإفرازات عقلانية جامدة واختزالية وبمرجعيات التمركزية المختلفة.

تاريخياً، ولد مفهوم المثقف بمعناه الحديث من رحم الحداثة، وتعرّض هذا المفهوم لتغيرات كثيرة، وتبدلت مركباته وحمولاته، تبعاً للتغيرات المتسـارعة، خصـوصـاً التغيرات التي شـهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين المنصرم، لذا فالمشـكلة لا تتعلق بنهاية المثقف وإفلاسـه، أو بنهاية التنوير

والإيديولوجيا والتاريخ، أو بموت مفهوم المثقف أو تجاوز دوره، فتلك "الأفكار" لا جدوى منها، ولا طائل لملاحقتها لأن الذي حصل هو أن مفهوم المثقف هو الذي تغير.

لقد اختلفت معايير الانتاج وأنماط السلوك والحياة، واختلف معها مفهوم السائد والمسيطر، وأدى ذلك إلى تغير مفهوم الثقافة بمعناها الواسع والمدني، حيث أضحت الثقافة مجالاً ثرياً للاستثمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والحال هذه، لا ينفع تحميل المثقف مسؤولية ما لا يتحمله، كما لا ينفع جلد الذات والبكاء على ما فات، وتحميل الآخرين أسباب النكسات والهزائم والفوات.وبدلاً من ذلك علينا فهم المتغيرات الجديدة بروح جديدة، أي فهم ما يجري في العالم والتعامل معه بمنطق جديد، بعيداً عن التسرع والاختزال والتلفيق والاصطناع والإلغاء، وهذا يقتضي البحث في أدوار المثقفين وتمثيلاتهم الجديدة، لا إلغاء أدوارهم ومحو صورهم.

4- سؤال الهوية:

احتلت ثنائية الذات والموضوع مساحات واسعة من التفكير الإنساني، بعد أن أفضى التفكير الميتافيزيقي إلى استراتيجيات الفصل والإحالة والإرجاع، وسار في دروب البحث عن الأول والأصل والأفضل.. إلخ، وصار التفكير ثنائياً في تطوره، يتوالد

منه ازدواجيات أو تفيض عنه. واختلفت مكونات وحمولات كل طرف في الثنائية بتطور الفلسفات والعلوم، إذ أخذا يتقدمان كقطبين مترافقين في العصر الحديث، أو كمفهومين يرتكزان، في سياق البحث عن أرضية للفكر، على كوجيتو يحاول تحقيق اللحمة بينهما، فيما صارت الفلسفة أصيلة، أو توصم بذلك، بقدر بحثها عن تحقيق أقلمة كلّ منهما وفق أفضلية وأسبقية القطب الأول الموجه لطرفي الثنائية، وإعطائه سمات متعالية وتمركزية.

تحضر المفاهيم بوصعها كليات متناثرة ومتشظية، لكن المفهوم بذاته ذاتي الإحالة، بمعنى أنه يطرح نفسه بنفسه، كما يطرح موضوعه كذلك، وتتجسد مهمة الفلسفة في بناء المفاهيم على مقام تتواضع عليه، تتراص وتنتظم، بوصفها صانعة المفاهيم، وهذا ما يعطي الفلسفة نزعة بنائية وليس تعالياً ميتافيزيقياً. فنحن، والحديث هنا يدور عن الذات المجتمعية، بحاجة إلى التركيب والبناء، للخروج من سؤال الهوية المؤرق، حتى وإن عنى التركيب تركيب بين الأضداد والمتناقضات، ذلك أن كل ثقافة حيّة لا بد لها من التركيب.

نحتاج إذاً، للمفاهيم، وللمقام من أجل تركيب كائناتنا المتثاقلة (ذواتنا)، ولن نجد نجاعة في المفاهيم من غير صورة معينة للفكر التي اسميها مقاماً، نحن أبناء شعوب الحضارات

القديمة، عرباً وفرساً وأتراكاً وهنوداً وصينيين.. إلخ، نفتقر إلى صورة الفكر تلك، التي يقدمها الفكر عن نفسه، عن إقليمه، وعن توجهه داخل الإقليم، وحتى خارجه. نفتقر ليس للمفاهيم، فنحن نملك قدراً كبيراً منها، بل نفتقر لناظم المفاهيم والمشيّد لها، الحقل الذي تنمو فيه وتترعرع، تتأقلم وتنشال، تتأرضن ثم تعيد أقلمتها في تربة حوّلها التحليق المتعالي إلى مجرد أرض جرداء أو بقايا ذكرى قوم فعلوا شيئاً ما في التاريخ ثم غابوا.

تلك هي حال أقاليمنا المحددّ كل منها كأرض وبشر ووسط وبيئة وجغرافيا..تحتاج إلى ما يعود إلى الفكر كفكر وليس كتاريخ أو قل إعادة تأريخ، وإلى صيرورة هي صيرورتنا نحن الذين نعيش على الأرض، الآن، في عصرنا الذي نعيش ويُعاش حولنا، وليس إلى صيرورة تسقط في التاريخ أو تقفز فوقه. لن تسعفنا ازدواجيات ميتافيزيقا ما سمي "عصر النهضة" و"التنوير العربي" ولا سلفية البعث الحضاري المزعوم.

عندما يتعلق الأمر بالثنائيات فإن ثنائية الذات والموضوع تقدم صورة سيئة عن الفكر، خصوصاً أن التقسيم الثنائي الميتافيزيقي ساد نمطاً معيناً من التفكير الفلسفي منذ أفلاطون وحتى هيغل، مروراً بكافة المنهجيات والمذهبيات الفلسفية بينهما ومعهما، وقد اصطلح على تسمية أشكال التفكير تلك: التفكير العقلاني، ووسمت الفلسفة المتمخضة عنه بالفلسفة

العقلانية، تلك التي اتخذت العقل، بوصفه بعداً للوغوص (Logos) يوناني، مقاماً لها شيدت عليه مجمل مفاهيمها، ثم أخذ فعل التسمية يفعل فعله فحملته حمولات ومركبات تمركزية فصلت فيها الذات العاقلة والمفكرة عن الآخر الذي غدا موضوعاً مهمشاً أمام تمركزية الذات التي خصّ بها الغرب ذاته وحده، فعالم الذات عالم عقلاني وواقعي، بينما عالم الغير مستبعد وملعون، لذا على الآخر أن يبقى غريباً مستعداً وخارجياً، يغط في دنس وبخور ومتخيلات.

بالتحايث مع العقل أنتجت الذات المتمركزة على ذاتها ميتافيزيقا الفصل الحضاري، حضارة الغرب وحضارة الشرق، وعلى خلفية تقسيماتها القطبية والتقابلية جرى تقسيم الشعوب والحضارات والثقافات، بدءاً من التقسيم الأرسطي المعروف في ثنائية إغريق وبرابرة، وصولاً إلى التقسيم الهيغلي ثم الهيدغري، حيث رُبط تاريخ الحضارة والفلسفة بأوروبا الجرمانية، انطلاقاً من دعوى هيغل التيتقول أن الإغريق هم أول من تناول الموضوع في علاقته مع الذات، ثم دعوى هيدغر الذي اعتبر الإغريق أول من سكن الكينونة، بل وامتلكها، ثم ربط مصير الفلسفة بالاشتراكية القومية التي حملت معها النازية. هكذا تمّ إلحاق الفلسفة والحضارة بالإقليم اليوناني الذي اعتبر امتداداً خاصاً بالغرب وحده (ذات – كينونة)، وكأن

التاريخ شــكل من أشــكال الباطنية، بعد أن نزعوا عن مجموع شروطه لصالح منطق التمركز وعقيدة الأصول، وعليه لا يخرج هيغل وهيدغر عن منطق التاريخانية والغائية، وفي تمركزهما تسقط الصيرورة في التاريخ الخاص بالغرب كي تنتزع من التاريخ ذاته.

5- وهم التمايز:

هل يمكن أن نستخلص مما تقدم وجود تمايز بين نوعين من الهوية، هوية صورية مجردة وهوية ثرية، ثم نرجع ذلك، كما يفعل بعض الباحثين، إلى الأســاس الذي نهضــت عليه رؤيتان فلسفيتان أساسيتان أنتجت كل منهما علماً أو حضارة تختلف عن الأخرى؟ بمعنى أن الحضــارة الشــرقية ترجمت الهوية الصورية إلى العدم، والحضــارة الغربية دخل السلب (العقل) عليها، فترجمها إلى مفهوم للوجود. لا أعتقد ذلك، كون ما ســبق يضعنا أمام نوع من الفصل الميتافيزيقي والتقابلي الإحالي المرجع بين الوجود والعدم، فضلاً عن كونه يحيل إلى منتج من منتجات التمركزية الأوربية التي ألصــقت بالشــرق صــفات انتقاصــية عديدة، منها: افتقاد الشــرق للوجود والصيرورة، وإعطائه هالة روحية ميتافيزيقية، في مقابل امتلاك الغرب للذات والكينونة. إلى جانب أن الشــرق يبدو وفق منظور كهذا كياناً واحداً موحداً

وكذلك الغرب، مع أن التاريخ ليس فيه لحظة تدل على وجود شرق كهذا، أو غرب كذاك.

ما يفيده التاريخ هو مجموعة من الشروط كي يتحقق شيء ما: فلسفة، علم، أو حيث تنشأ حضارة في إقليم محدد من الأرض، وإذا كان الغرب قد فاز بالفلسفة حين شيّد مفاهيمه في دولة القانون والديمقراطية ومجتمع المواطنين، وأنتج حضارة لا تزال تضيء عتمة تمركزاته، فإن الحديث يمتدّ عن اختلافات في الدرجة بين المفاهيم والصور، ومقام التشييد يمكن للمفاهيم أن تعمره كما يمكن ذلك للصور أيضاً. ويبدو أن الحضارات لا تصل إلى الحوار دون أن تخونها مشادات الصراع وتجاذباته على خلفية التمركز وامتداداته، فتاريخ الحضارات لم يعرف قط صراعاً حول المفاهيم والقيم والأخلاق، إنما حول النفوذ والسيطرة والهيمنة، وهذا يستنهض فهماً يتجاوز تراتبية القوة ويتطلع نحو القيم المشتركة والفضاء الذي يتسع للجميع.

لا طائل من البحث عن سبب تحليلي وضروري يربط الحضارة بإقليم معين، فليس الغرب هو أول من تناول قضية الموضوع في علاقته مع الذات، فقدت مارست حضارات الشرق المختلف - الصينية والهندية والمصرية والفارسية والعربية الإسلامية وسواها - الفكر والفلسفة، وفكرت في الموضوع وحتى في الثالث المرفوع؛ فالفلسفة تؤسس مقامها على حقول المحايثة شريطة

أن يشاد كل منهما على مقام محددّ داخل علاقة فلسفية مع اللا فلسفة في الوسط والفكر.

إذاً هنالك أسباب احتمالية وتركيبية للحضارة وللفلسفة وللحوار، ولا يجدي البحث عن كوجيتو ثوري لأجل ذلك، بل حراك خلق ومساءلة وتفكيك ونقد، فالثورة حلم أو يوتوبيا، وهي شيء - كما بينت تجارب الثورات - لا يتحقق إلا بخيانة ذاته. لكننا حين نطرح الثورة، نطرحها بوصفها حركة نحو اللانهاية، تحليق مستمر ومطلق، ودعوة إلى أرض جديدة وشعب جديد. بهذا تغدو الثورة تعويضاً عن خيبات وانهيارات وانتكاسات، بل وتعويضاً عن فقدان الأمل أو الخيبات التي يعاني منها العقل.

نحن نملك كما سبق وأسلفت قدراً من المفاهيم، لكننا لم نعثر بعد على المقام الذي نعمر به تلك المفاهيم، أي لا نعرف أين نضعها، فنلهو مرة في التعالي ومرة أخرى في الماضي من التاريخ. نحن نفتقر إلى مقام الحق في الفلسفة، الحق في النقد والحفر والمساءلة والتفكيك، الحق في تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الذي يحقق إرادة مجموع مواطنيه الأحرار، نفتقر للمقاومة، مقاومة الشكل غير الإمكاني أو القطعي للمفاهيم. نفتقر مقاومة الحاضر، مقاومة التسلط المتعالي لأجهزة القمع العديدة، وكل ما هو مرفوض كلياً. مع ذلك نستشعر مجيء شعب

جديد، أو صيرورة أخرى ستشكل شعب المستقبل والأرض الجديدة.

6- صور المتخيل:

عرفت مختلف الحضارات الإنسانية تمركزات عديدة، وبدرجات متفاوتة، انطلاقاً من تصور ميتافيزيقي تعتبر وفق منطقه كل حضارة نفسها مركز العالم، بل وتحصر العالم كله في كينونتها ومثولها الميتافيزيقي. وقد شهد العالم الحديث نهوض تمركز غربي على الذات، سوغته فلسفياً الأفضلية والأسبقية التي تمنحها الميتافيزيقيا للطرف الأول من ثنائية الذات / الموضوع، حيث اعتبرت "أنا" الأوربي وفق آليات التمركز ومنظوماته المهيمنة قطباً موجهاً للعالم، بوصفها تمتلك قوة تبشيرية وإرادة واسعة في التغيير. فيما اعتبر باقي العالم بمثابة موضوع أو آخراً مختلف عن الذات العارفة أو المفكرة، سيدة الموجود في العالم. إذاً صارت الذات أنا، متحضرة ومدنية، والمركز أو المرجع الذي ترجع إليه أهلية وصلاحية جميع الأشياء، بينما اعتبرت الآخر مجرد تابع، عليه أن يلتحق بها. بذلك بدا الأوربي عازماً على أوربة عالم الآخر؛ بوصفه ذاتاً تحض الآخر على التأورب، لذا يجب على الآخر أن يدخل في مسعاها أو يبقى خارجياً، مهمشاً ومقصياً من ملكوتها وممالكها.

إذاً، قسمت الميتافيزيقا العالم إلى أنوات وفق أقطاب ثنائية ومتعارضة، وفرّقت ما بين الإنسان والإنسان، ثم نشأت، تاريخياً، المفاهيم الداعمة لتمركزاتها ومختلف إفرازاتها، حيث وُضعت الذات في قمة الهرم بوصفها قطبه الموجه والمحدد له، بينما أخذ الآخر في التواري والغياب، ملعوناً وهامشياً، يغط في أسراره الدنسة من متخيلات وخلائط متعددة. وعلى خلفية المتخيل والميتافيزيقي نشأت مقولات، مثل الغرب والشرق، الحضري والبربري، وسواها كثير. وكما سبق ذكره، لم يكن الغرب في يوم من الأيام كياناً واحداً، وكذلك الشرق، فإن كل منهما أضحى في العصر الحديث مقولة تضليلية، تكشف عن متخيل لصورة مرسومة، نمطية ومشوشة، تستهلك بلا حدود في سياقات غامضة، بعيدة عن واقعية كل منهما ووجوده المتعين. ومع التغيرات المعرفية والحضارية برزت مسألة الاعتراف بالآخر كمسألة جوهرية تطرح على الحضارات والثقافات، رغم ركام الصور النمطية التي بُنيت عنه وعن الذات، فالحضارات والثقافات تمتلك قدرة كبيرة على التفاعل والتبادل والاستقبال والانفتاح والضيافة، كما تمتلك القدرة على المقاومة والاستبعاد والإقصاء والتهميش والإبعاد، وعليه يمكن القول بأن الحضارات تجاهل وإنكار، واحتقار وكراهية الآخرين، لكنها ليست هذا

فقط، كونها أيضــاً، تضــحيـة وشــجـاعـة، وتكـديس للثروات الثقافية، وميراث للذكاء ([39]).

7- **الشرق | الغرب:**

في علاقة الشــرق بالغرب تبرز أســئلة عديدة في هذا المجال، لأن الأمر يتعلق بـالهويـة والاختلاف، الـذات والآخر، إذ لا يكفي الاستناد إلى معطى تفسيري واحد، خصوصاً أن الثقافة العربية الإسلامية برهنت على قدرة لافتة على الإنصات للآخرين والانتهال من منجزاتهم الحضــارية، منذ أن دشــن القرآن فعل الاعتراف بالآخرين، ضـمن مقاييس محددة، ووضـع وجوده ضـمن الانتماء السلالي المشترك للاعتقاد الإبراهيمي. كما برهنت الثقافة العربية على قـدرة على التفـاعـل مع الآخر من خلال اســتنبـات آليـات اشــتغال الفكر اليوناني في التربة الفكرية العربية الإســلامية. وعليـه يتطلـب الأمر تنـاول هـذه الإشــكاليـة، من منظور إعـادة التفكير في أسئلة الذات والآخر، العالم العربي الإسلامي وأوروبا المســيحيـة، وكيفيـة القبض عليهـا ســواء في تجـذرهـا الثقـافي والتـاريخي أم في واقعهـا المنزاح. فـالاعتراف بـالآخر يتموضــع، باعتباره آلية منتجة فعلياً للرموز، في نقطة التقاء بين ثلاث قوى

[39] - فرنان بروديل، البحر المتوسـط: المجال والتاريخ، ترجمة يوســف شــلب الشــام، دار التوحيدي، حمص، سوريا، 2001، ص (178).

مولدة للرمز، وهي الرغبة والسلطة واللغة. وكل اعتراف يفترض الآخر، في أبعاده التعاونية أو الصراعية، في تنوعه واختلافه ([40]).

من المهم تناول سؤال الذات والآخر في سياق الفكر العربي الإسلامي، من زاوية تكثفه في الإدراك والوعي والتخيل، قصد تقديم مساهمة مختلفة في منطلقاتها ونمط كتابتها عن ما قُدم من أعمال سابقة في هذا المجال، وذلك بالجمع بين تحليل الخطاب والاعتبار التاريخي والاهتمام بتجليات هذا المتخيل، بغية الكشف عن بعض آليات اشتغال الخطاب العربي الإسلامي في عملية تمثله للآخر الأوربي بصفة عامة، والعمل على إبراز الأبعاد المتخيلة في هذا التمثل، من حيث هي صور نمطية وأحكام ومواقف، بقدر ما تنهل من خزان رمزي يكثف الوجداني والعقدي والقدسي، فإنها تتبلور في شكل تدخلات وإجراءات ومعارك . وهذا يقتضي الوقوف عند ما أنتجه الخطاب العربي الإسلامي من طرق لإدراك وتمثل الآخر، والتساؤل عما عبر عنه من إرادة للمعرفة بالآخر، باعتباره اختلافاً دينياً أو خصماً حضارياً أو عدواً عسكرياً أو شريكاً تجارياً، والعمل على صياغة ما لوّنه الخطاب من صور نمطية عن الذات والآخر، عن الإسلام والغرب.

[40] - أنظر: محمد نور الدين أفاية، الغرب المتخيل: صور الآخر في الفكر العربي الإسلامي الوسيط، المركز الثقافي العربي، بيروت – الدار البيضاء، 2000.

للبحث في الإشــكال الناجم عن ألوان الصــور النمطية عن الذات والآخر، يجب الاقتراب في هذا السياق الاقتراب من النظرة التي أنتجها النص القرآني للآخر، والنظر إلى الأهمية الخاصة لمفهوم الفرد في الإسلام، وبروز مفهوم الشخص الذي يحضر من خلال الكائن، حيث أن الاســتقلالية النســبية التي يحوزها الشخص لا تكتسب دلالاتها الفعلية إلا داخل أنا الجماعة التي تحتضن الذوات المختلفة، في تجلياتها المتشخصة، في توازن بين العام والخاص وبين الذات والآخر. فالإقرار بالأنا أو بالذات هو تأكيد على وجود الآخرين، والأنا تحوز على اســتقلالها النســبي داخل ترابط متشابك مع النحن.

وبرز في الثقافة الإسلامية تصور شمولي، مستمد من النص القرآني، يتضــمن إدراكاً لافتاً للاختلاف بين الكائنات والأجناس واللغات والعقائد. فهناك اختلاف بين الذكر والأنثى، بين الألوان واللغات وبين الكافرين والمؤمنين، لكن تداخل الذات مع أنا الجماعة هي حجر الأســاس في الاجتماع البشري وهي التي تحدد هذا التصــور وفق معايير وضــوابط أخلاقية تأتي في طليعتها التقوى. ويندرج النص القرآني من شجرة نسب دينية تتخذ من التوحيد منطلقها وغايتها، إلا أنه لا ينفك يدخل شــيئاً من النســبية على هذه الوحدة، إذ الكتاب واحد، معبر عنه بصــيغ متعددة.

لم يتخذ الإســلام من أهل الكتاب موقفاً معادياً، لكن الأمر مختلف بخصــوص الكفار والمشــركين، حيث اعتبر المواجهة معهم مواجهة دينية شــاملة لا تقبل أي تســاهل أو تفاوض أو مرونة، فإما الانضــمام إلى الدين الجديد وإما القتال، لأن التناقض مع الشــرك والكفر ذي طبيعة دينية، في حين أن التناقض الذي يميز العلاقة بين الإســلام وأهل الكتاب يفترض التحكم في إخضــاعهم لمنطق الدولة بدفعهم للجزية وقبولهم الواقع الجديد.

يســمح النص القرآني باســتلهام أكثر من آية لتســويغ القول بالاختلاف، وفي الوقت ذاته، هناك آيات كثيرة تدعو إلى التشــدد سيما إزاء الكفر والشرك، ويتعلق الأمر بفلسفة حقيقية للعلاقة بين المســلم وأخيه، وبين أهل الكتاب، وبين مختلف الجماعات الأخرى، وتحكم هذه الفلســفة خلفية دينية تجعل من الدين العنصر الحاسم والمحدد للنظر إلى الآخر. وقد اقتضت السيرورة التاريخية للإســلام من المســلمين إيجاد آليات مبتكرة لإدارة الاختلاف الذي ما انفك الفاتحون يواجهونه في عمليات اختراقهم للفضاءات والثقافات الجديدة التي أخضعوها لمنطق السلطة الإســلامية، فاســتدعي العقل والمخيلة من أجل ذلك، وانخرط الفاعل الإســلامي في عملية للجمع بين منطق القوة وقوة العقل، وفي رهانات تأويلية وجدالية للنص، للواقع وللآخر، حيث اعتبر

الآخر ذمياً تنطبق عليه أحكام التشـريع التي وضـعتها السـلطات الإسـلامية باختلاف الحكام والظروف والملابسـات، الداخلية والخارجية، وارتقت المغايرة الدينية من مسـتوى الاعتقاد إلى صـعيد الجدل الفكري، بكل ما افترضـه ذلك من إعمال للعقل والمقارنة بين الذات والآخر.

8- الصور النمطية:

شكل الانتشار السريع للإسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط، تحدياً لحضارات وثقافات البلاد التي دخلها، إذ فرض نفسه على الثقافات السائدة، وفي فضاءاتها بكل الطرق الممكنة، وجسد ذلك لحظة مزدوجة يتداخل فيها فعل القطيعة مع رموز الاستمرار. وقد واجه هذا الاختراق الإسلامي مقاومات كبيرة، مثلت البؤر المسيحية أهم التحديات التي واجهته، وإن كان الإسلام قد جعل من مبدأ الجهاد قاعدة حاسمة للفتح والانتشار ومحاربة الكفر والشرك، فإن المسيحية ابتكرت المشروع الصليبي لإعادة الاعتبار للرسالة المسيحية بطرق جديدة لم يكن المسيحي، باختلاف كنائسه، متعوداً عليها. وكان الهدف المعلن للصليبيين استعادة الأماكن المقدسة بالطرق العسكرية، واستثمروا في ذلك كل الوسائل الكفيلة بتكوين متخيل جمعي يعلي من شأن الذات ويقدم الآخر في أشكال انتقاصية، شيطانية، تمنح للمنخرطين

فيها حوافز التعبئة، والإيمان بعدوانيته وشراسته، لدرجة يصل فيها المحارب إلى خلق شعور لديه بأنه حين يحارب ضد المسلمين، فإنه يحارب الظلام قصد إشاعة الأنوار. وتشكلت الصورة النمطية المسيحية عن الإسلام بالتدريج، وعّبرت، بكيفيات مختلفة، عن الاهتمام المسيحي الأوربي بالواقعة الإسلامية.

انطلق الاهتمام، في البداية، من خلال المسيحية الشرقية، والنصارى الأصليين، ثم اتخذ أبعاداً أكثر جدية مع احتدام الصراع التاريخي والحضاري على البحر الأبيض المتوسط، إذ شكل الانتشار الإسلامي الكاسح أكبر تهديد للوجود المسيحي فيه، وأحدث قطيعة حاسمة بين المرحلة الرومانية التي تنظر إلى البحر المتوسط كمركز العالم وفضاء استثنائي للمسيحية، وبين عهد جديد أعطى للعلاقات بين الشرق والغرب أبعاداً عميقة في العقل والوجدان جعلت المؤسسة المسيحية تشعر بحسرة على فقدان وحدتها الجغرافية والروحية. وتجلت الحرب الرمزية والنفسية في الانتقاص من كل مظاهر الواقعة الإسلامية، رسولاً ونصوصاً وحضارة وإنساناً، وتم خلق صورة قدحية للآخر، بهدف التعويض عن الفقدان الكبير الذي أحدثه الإسلام، وظهر الإسلام للغرب المسيحي وكأنه ديانة وثنية تمتاز بالعنف وتدعو إلى الشبقية والشهوانية، بكل ما يفترض ذلك من كفر وتوحش وانحلال، ولم تكتف المخيلة المسيحية الغربية بتضخيم وتشويه عقيدة المسلم

وسلوكه ونمط حياته، بل أضافت اعتبارات "سيميولوجية" تتعلق بلونه وهيئته، لدرجة كثفت فيها صورة المسلم، في العصر الوسيط، مخاوف وهلوسات اللاوعي الجمعي المسيحي ومثلت أكبر مصدر للخوف شهدته الأوساط المسيحية في ذلك الوقت من الزمن ([41]).

كان القصد من كل ذلك إنتاج ردود أفعال رافضة للإسلام في كليته، وخلق شروط تعبئة نفسية ومعنوية لمحاربته، وهذا ما جسدته الظاهرة الصليبية في أبعادها الدينية والعسكرية والتخييلية. وكانت المحصلة: صور نمطية، جهل بالآخر، أحكام مسبقة، إرادة قوية على التشويه وتضخيم الأمور وتزييف الحقائق، ومع ذلك لا يمكن إرجاع الظاهرة الصليبية، في علاقتها المتصارعة أو المتساكنة مع الإسلام، إلى اعتبارات دينية محضة أو إلى مدّ وجذر عسكري، ذلك أنه بفعل إقامة نظام من الصور النمطية التي استمدت عناصرها من المرجعيات الدينية ومن الأحكام المغلوطة عن الآخر، ومن عوامل ذات طبيعة ثقافية، فإن المدى الزمني الطويل الذي تبلور فيه هذا النظام وتشكلت فيه تلك الصور لم يعد يخضع لحسابات المؤسسة الكنسية

---

[41] - أنظر: المصدر السابق، ص (101-175).

وحدها، وهذا ما يفسر استمرار الصور النمطية المكونة لها داخل المخيلة الغربية في زمننا الراهن وبكيفيات مختلفة.

9- النزعات القومية:

كان ابتداء سؤال "من نحن؟" كوسموبولوتياً طبيعياً، ارتبط بالوجود الخاص للجماعات الإنسانية في زمن ماض في القدم، لكنه مع الحداثة تحول إلى إشكال ذاتي، وجود في الزمن، أعيد معه ترتيب العلاقة مع العالم بوصفه موضوعاً، وأخذ فيه "القومي" يتوالد من رحم اغتراب الشعوب عن بعضها البعض، في الوقت الذي أخذت فيه الدولة تحلّ محلّ الإقليم - الوطن. لقد كانت المدينة القديمة وطناً لشركاء فيه، وحلمت الفلسفة ببناء مواطنية الأصدقاء، إذ دعت إلى حوار حول "المأدبة" لتبادل الرأي بين متنافسين (مواطنين) أحرار، غير أن الميتافيزيقا حولت تقسيمات الجغرافيين إلى حدود فاصلة، وبنت عليها ثنائيات تقابلية وتراتبية: شرق / غرب، شمال / جنوب، وطرحت فيها هذه الأقاليم، باعتبارها متعارضة ومفترقة، فظهر الغرب فيها كياناً واحداً وموحداً، وكذلك الشرق، وأحياناً الجنوب والشمال، وأدى هذا إلى التشوش والاضطراب في المفاهيم، نتج عنه صوراً نمطية عن الشعوب والثقافات، حيث نهضت تمركزيات مختلفة أفرزتها ثنائية الذات / الآخر وتنويعاتها الداعمة لها.

إذاً، شــكل البحث الميتافيزيقي المحموم عن الذات ســؤال الهوية، وصاغت النزعات القومية الرؤى والتصورات، بناء على خصائص عرقية، وأثنية، ولغوية، وثقافية، وسواها. وبصعود الحداثة حدث الانزياح إلى الإيديولوجيا، إذ حملت الإيديولوجيا أوهام الميتافيزيقا، واعتنقت عقيدة القومية وعملت على تحقيقها، وفق نظريات معيارية، فصارت القومية ضرورية ونمطية، اعتنقتها مختلف دول العالم ولبّت متطلبات الإيديولوجيا الحاملة لها، ونشأت الأعلام والعواصم وفرق كرة القدم والمطابخ وسواها، وأثر ذلك على بنية الفكر القومي. وخاضت الشعوب حروباً طاحنة، أدت إلى مآسي وويلات عديدة في القرن العشرين، فاستحدثت كيانات جديدة، وأزيلت كيانات أخرى.

لقد صورت الإيديولوجيا القومية الأمم بمثابة كيانات منفصلة عن بعضها البعض، وادعت أن أصول الأمم بعيدة وموغلة في التاريخ، ونظرت إليها بوصفها كيانات قديمة ومتواصلة، تطورت، وفق منطق الوحدة والاستمرارية. وعلى مرّ القرون، جرت عمليات التنقيب والتخليق في التراث والتقاليد والحكايات التاريخية والمرويات الشفاهية وحفريات الآثار وغيرها، بغية الكشف عن مرجع للهوية أو موحد للأمة. وجرت عملية توظيف الدين في هذا المسعى بأشكال متنوعة، وعكس

ذلك بذور نشأة الأصوليات، إذ أن الرجوع إلى الماضي غدا مبرراً، طالما أن الهدف هو أن تستمد منه الدعوات القومية الشرعية والقيم المثلى والبطل الملهم، وتمّ القفز فوق الفوارق والفواصل التاريخية والجغرافية، من أجل إيجاد الصلات الواهية بين الماضي والحاضر في ارتكازية ماضوية. والتقى ذلك مع وجهة نظر الميتافيزيقا الباحثة عن الأصل الأول والنسخة الأولى، حيث اعتبر الفرد مجرد نسخة مطابقة لأصل سابق له.

منطق المطابقة تماشى مع الفكر الإيديولوجي القومي ومسبقاته وأوهامه، لأن هذا الفكر لا يقرّ إلا بمنطقه الواحدي وتخييله الذي يصور الآخر وفق صورة نمطية رغبوية استيهامية، تحاول استبعاد الآخر، أو الدخول في مواجهة ضده، بدلاً من فهمه والتفاعل معه. ونجد هذا المنطق في فكر مختلف النزعات القومية، الألمانية والفرنسية والعربية والفارسية والتركية وغيرها، ويكشف، مثل كل فكر واحدي، عن غياب المسعى الديمقراطي والتعددي.

وقد جرت توظيفات سياسية وأداتية للتراث وللغة وللدين وللعرق وللتاريخ، وغدا سؤال" من نحن؟" سؤال هوية أزلية واحدة للجماعة - الأمة، وبالرغم من أن الهوية تتغير باستمرار بتغير الجماعات الإنسانية وشروطها التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وواقع الحال يشهد على تنوع

واختلاف الهوية داخل مختلف تشكيلات الجماعات، بل وزوالها في بعض المواقع وتخليقها في مواقع أخرى، إلا أن النزعة القومية تصورها هوية ثابتة لأمة واحدة موحدة، مازجة "القومي" مع "القطري"، إضافة إلى الازدواجيات القومية واختلاط مفهوم الدولة بالقومية كما في حالات عديدة مثل روسيا وإنكلترا وتركيا وإيران والبلدان العربية وغيرها.

مع بتسارع المتغيرات العالمية، خصوصاً في بداية الألفية الثالثة، حيث أن كل ما هو صلب في حداثة الرأسمالية يتحول إلى أثير، كما قال ماركس ذات يوم، لكن في العالم الإمبراطوري الجديد. ويشمل هذا التحول مختلف ميادين العلوم والتكنولوجيا والأفكار والثقافات والرموز، فإن الدعوات والنزعات القومية أضحت في مأزق، يُعبر عنه بأشكال بنيوية وفكرية وسياسية؛ فعالم اليوم منقسم إلى أمم بفعل عوامل مشروطة تتحدد بعوامل كونية تتيح أشكالها النمطية إمكانية المقارنة. وعليه فإن الأمم ليست نتاج إيديولوجيا الهوية أو ميتافيزيقاها، بل نتاج تفاعل جملة من العوامل المرتبطة بعالم اليوم وتكويناته، إذ تثير العمليات العالمية الجارية على الصعيد الثقافي حفيظة المدافعين عن الهوية الثقافية وحماتها، بينما نشهد من جهة الاقتصاد والتنمية تخلي بعض الدول والحركات القومية عن مفهوم السيادة القومية، حيث أن أغلب دول العالم

تحولت بدرجات متفاوتة إلى نظام اقتصــاد الســوق محاولة الاندماج بالســوق العالمية، وذلك من أجل احتلال موقع أفضــل في نظام الاقتصــاد العالمي. من هنا تبرز الحاجة إلى تعامل الفكر القومي العربي بروح جديدة تتماشــى مع ما أفرزه العصــر من متغيرات ومستجدات، كي يكون سؤال "من نحن؟"، سؤال الهوية في الزمان الحاضــر، ونشــارك في العصــر، أي نكون داخل الزمان وليس خارجه.

10- انغلاق النموذج:

يمكن النظر إلى القومية بوصفها إيديولوجيا، أي نظام من الأفكار حول تقسيم العالم وصراعاته المختلفة، وعليه تنظر القومية إلى العالم بوصفه مجموعة من الشعوب والأمم المتمايزة والمختلفة، حيث إن لكل شعب من شعوب العالم تاريخاً مميزاً وخصائص مختلفة، وله الحق في إقليم محدد من الأرض، على أن يتمتع هذا الإقليم بوحدة سياسية وقومية ضمن دولة مستقلة. كما يمكن النظر إلى القومية بوصفها حركة سياسية، تشتد دعوتها في أوقات معينة، وتعتنق كأي نظرية معيارية، تستند إلى عقيدة تعمل على تحقيقها بشتى الوسائل، وهذا ما فعلته القومية التركية منذ مطلع القرن العشرين المنصرم.

لم تكن تركيا معروفة بهذا الاسم في الحقبة العثمانية وما قبلها، وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة التي سبقت انهيار الإمبراطورية العثمانية، ميلاد حركات قومية تطلعت كل واحدة منها نحو بناء أمة خاصة بها، وظهرت الحركة القومية الحديثة في تركيا مع "مصطفى كمال اتاتورك" ومشروعه التحديثي التغريبي، والذي جرى على حساب التنصل من الموروث العثماني، الإسلامي - الأسيوي، لذلك يمكن اعتبار حركة أتاتورك نوعاً من الانقلاب في الهوية. فما دام تاريخ العالم قد عرف انتقالاً من الشرق نحو الغرب، على النحو الذي تصوره هيغل ذات يوم، باعتبار أن أوروبا كانت تمثل بالنسبة إليه نهاية التاريخ على نحو مطلق، فقد تصورت كذلك حركة "تركيا الفتاة" أن بالإمكان اختراع هوية أوربية (غربية) لتركيا، كي تركن بدورها إلى نهاية التاريخ، على الرغم من أن قدر تركيا الجغرافي هو أن تتوزع بين قارتي أسيا (القسم الأعظم) وأوروبا (القسم الأصغر). وقد أدى ذلك السعي نحو الأوربة إلى خلق ازدواجية في الهوية القومية التركية بين أوروبية محدثة وإسلامية أسيوية راسخة.

غير أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحدّ، فالهوية في تركية تغيرت تاريخياً باستمرار، من عثمانية قديمة، إلى إسلامية منذ القرن الرابع عشر، إلى طورانية تتمركز حول سردية كبرى على أرض أسطورية قديمة، تمتدّ من الأناضول وطوروس حتى

أفغانستان، إلى تركية كما حددها "أتاتورك" ومن قبله "غوكالب" ([42])، إلى أوربية حديثة تستجدي دخول الاتحاد الأوروبي. قد لا تقتصر هذه الازدواجيات في الهوية القومية على تركيا وحدها، وفي الشرق الأوسط أمثلة أخرى عليها، وكذلك في غيره من المواضع، إلا أن هذا الأمر يشهد على الطابع المشروط والمتغير باستمرار للنزعات القومية، فالقومية على النحو الذي اعتبرناه كإيديولوجيا لا تعرف وجود حالة ثابتة، رغم ادعاءات النزعة الميتافيزيقية، كونها تعرف تبدلات في الهوية، تنبثق عن علاقات تاريخية واجتماعية وسياسية متغيرة، وهي كثيراً ما تنهل من التراث بشكل انتقائي ومشروط، وبما ان الأمر يتعلق بتركيا، فقد جرى التغني بأمجاد الحثيين، فيما مضى، في فترة الرفض للمرحلة العثمانية، ونسب الكثير من الأمجاد إلى الحثيين، وقام أتاتورك بالانقلاب على السلطنة وألغى الشريعة الإسلامية وبدل الأبجدية العربية واستعار ترجمات مجتزأة ومهجنة للدساتير والقوانين الأوربية، وكان يعتقد أن مثل هذه الإجراءات ستوصل تركيا إلى مصاف الدول المتقدمة وبواسطتها ستغدو تركيا ألمانيا أو فرنسا خلال بضع سنوات قليلة، لكن التاريخ بيّن أن شيئاً لم يحصل من هذا القبيل ولا يمكن محو الهوية المتأصلة من فوق، فبدلاً من

---

[42] -ضياء غوكالب ألب (1875 - 1924) منظر قومي، اشتهر بلقب "أبو القومية التركية".

صيغة التعاقد الحر مع الجماعات الأهلية والاحتكام لإرادة الناس، تمّ اللجوء إلى إرادة القسر الفوقي وحارب أتاتورك الجميع.

هنالك محاولات حثيثة مع بداية القرن الحادي والعشرين، تهدف إلى إعطاء تركيا قيماً معيارية تتماشى مع متطلبات دول "الاتحاد الأوربي"، لكن الاتحاد، في الواقع، لا يستسيغ إمكانية ضم تركيا إليه، لأن تركيا لا تمتلك المعايير الكافة للانضمام إليه، وهي لا تنتمي إلى الحضارة الأوروبية، مثلما يحاول بعض الساسة الأتراك تسويقه، وهذا ليس على الصعيد الديني فقط، بل على الصعيد الثقافي والجغرافي وكذلك على صعيد التقاليد وأنماط الحياة. كما أن صورة التركي لازالت مرعبة في مخيلة الأوروبي، نظراً لتاريخ الصراع مع أوروبا، منذ العثمانيين الذين اقتحموا أوربا ودقوا أبواب "فيينا"، فضلاً عن الإشكالات القومية والديمقراطية والعلمانية، بين نموذج الدولة التركية الحالية ونماذج الدولة في المجموعة الأوروبية، فقد شهدت تركيا تاريخاً دموياً للصراعات القومية مع الأقليات الكردية والأرمنية والمسيحية (العربية في إسكندرون وإنطاكية وكذلك السريان والمنحدرين من أصل يوناني الذين يصل عددهم إلى المليون ونصف)، وتعدّ تركيا نموذجاً للانغلاق الاثني للقومية، إذ يلغي النموذج السائد فيها أية تعددية، بوصفه يقوم على الانتماء إلى

الأمة بالمعنى الاثني، وغير مبنيّ على الانتماء السياسي إلى الدولة، ففكرة المواطنة غائبة وكذلك حقوق الإنسان، وهو ما يشكل عقبة كبيرة، على الرغم من مظاهر الديمقراطية التمثيلية.

يطرح المثال التركي على النخب المثقفة إمكانية إعادة قراءة مشكلة الهوية القومية في ظل أسئلة الحاضر ومستجداته، وبقدر ما، يمكن للنخب العربية الاستفادة منه، بالقدر الذي يساعد على ضبط المشترك في التجربة وظروفها التاريخية، خصوصاً المشترك التاريخي بين الجماعات الأهلية وتطور فكرها السياسي، لأن الأمر يتعلق بدور الدولة في تلبية متطلبات المجتمع وبإيديولوجيا الجماعات السياسية وعلاقاتها المختلفة.

11- سؤال الهوية:

لا يزال سؤال الهوية يغطي مساحات واسعة من كتابات العربية، حيث يعاد طرحه في كل مناسبة يلحُّ فيها سؤال الحاضر، خصوصاً أننا نشهد حالة انهيار وترد عام، تتجسد في أزمات بنيوية عميقة أصابت الواقع العربي الخاص في كل قطر ودويلة. في حين يشهد العالم تطورات وتغيرات هامة، تستلزم قراءاتها منطق حيوي وفكر متجدد.

إن طرح سؤال الهوية راهناً، يقتضي أولاً معرفة عالمية عالمنا، وقراءته قراءة تبتعد عن المسبقات والأحكام الجاهزة، بعيداً عن

منطق المؤامرة والاستسهال أو السكونية المستسلمة. فعالم اليوم مشهدي، متحول، تتوالى فيه الثورات العلمية والصناعية، إذ يشهد ولادة ثورة تقنية وتكنولوجية، سوف تؤثر على الحضارة، اعتماداً على تدفق المعلومات والاتصالات الحديثة، وتهزّ استقرارها. ويظلّ نظام الحكم الإمبراطوري الجدي زاخراً بالغموض والتعسف وبالفجوات، حيث هناك مناطق واسعة من العالم، أمم وشعوب وفئات اجتماعية، مستبعدة ومهمشة، ويشكلون ضحايا هذا النظام، كونهم يعانون من عدم التكافؤ في السوق العالمي القائم على منطق القوة واللا تكافؤ. في هذا السياق يُطرح السؤال: أين نحن في هذا العالم، وما الذي نريد أن نكون عليه؟ وهو سؤال طرحه عدد من المفكرين العرب وسواهم.

بدأ مفهوم العالم بالتشكل والبناء فلسفياً بإدراك ما تمّ التفكير به لمكتشفات الإنسان، لكن هذا المفهوم سكنه الغموض الميتافيزيقي، فتوزع بين الفلسفة والدين والعلم، وظهر إدراك العالم بالوعي، ثم جرت مطابقة تعسفية بين العالم والأرض، أرض الإنسان وأرض السماوات، دون التفريق بين "العالم" وبين "الموجود في العالم". وقد ظهر، تاريخياً، مفهوم الوعي بالعالم، أو لنقل إدراك العالم بالوعي بالعالم منذ صعود الحداثة في الغرب الأوربي، وأعطت الميتافيزيقا الغربية مفهوماً تمركزياً للعالم، حصرته بأوروبا الغربية الرأسمالية، وقامت الحربين العالميتين،

ولم تكونا عالميتين، بل أوربيتين، إضافة إلى قسمة تعسفية للعالم نهضت وفق منطق تقاسم مناطق النفوذ والأسواق، وغطت الإيديولوجيا مساحات واسعة من الفكر والثقافة، بينما حصد الاستعمار والحكام كل إمكان للتراكم والتطور في بلادنا. ومع العور إلى النظام الإمبراطوري للعولمة نشأ مفهوم "النظام الجديد" وبرزت مفاهيم أخرى جديدة مترادفة معه وداعمة له. غير أنه من الصعب الوثوق بمفهوم العالم، أو "عالمية العالم" دون أخذ التسلسل الزمني لمختلف الحضارات الإنسانية وثقافاتها المتنوعة. فالعالم اليوم، هو نتاج مشترك لمختلف الحضارات والثقافات الإنسانية، ويحتوي على فضاء مشترك للجميع، دون أن يغيب عنا أن تراتبية القوة التي يعيشها العالم والقوى المهيمنة تحاول التحكم بمصائر الجماعات البشرية والسيطرة على قدراتها.

12- الشرقنة:

تُطرح في سياقات مختلفة أجوبة متغايرة عن أسئلة الحاضر، لكنها على تغايرها تندمج بأسئلة الهوية وخصوصيتها واستقلاليتها، إذ تتمحور الأطروحات في هذا المجال حول إشكالية التقدم والخلاص من حالات التردي والانهيار. من بين هذه الأطروحات، أطروحة تفيد بأننا تغربنا أو "تأوربنا" كثيراً

منذ بداية محاولات نهضتنا في القرن التاسع عشر، ولم نجني سوى حداثة ممسوخة ملحقة وتدور في فلك الآخر الأوربي، وقد حان الوقت كي نعود إلى شرقنا الذي ننتمي إليه. أطروحة الشرقنة هذه، تنهض على دعوة لقيام تكتل أو محور شرقي جديد، يضم الدول الشرقية ذات الماضي المجيد، ماضي الحضارات العريقة، المصرية والفارسية والهندية. انطلاقاً من قراءة ترى أن العالم بات عالم تعدد الأقطاب والتجمعات الكبرى، يضم قطب الولايات المتحدة المهيمن، وقطب دول الاتحاد الأوربي، والقطب الياباني، والقطب الصيني العملاق. وربما سيقوم قطب آخر لدول الاتحاد الروسي وملحقاته.

يتخذ هذا الطرح الشرقي القطب الصيني مثلاً يحتذي به، فالصين استطاعت تحقيق التقدم وركبت قطار عالم اليوم، وعلينا - كعرب ومسلمين وفرس وهندوس وسيخ.. إلخ - الالتفاف حول دول القطب الجديد الذي سيكتب له التقدم والنجاح، كما كُتب ذلك من قبل للقطب الصيني. فسوريا ولبنان والأردن والعراق وباقي الدول العربية مدعوة للالتفاف حول مصر الحضارة كي تلحق بركبها وتدخل عالمها، وتقضي على التخلف والتردي والانهيار.

إن دعوة مثل هذه يمكن تفهمها في إطار البحث عن مخرج من حالة الحاضر المأزوم، لكنها تستند إلى ميتافيزيقا التمركز المضاد

للتمركز الغربي على الذات، إذ تضع الذات في مواجهة مع الآخر، بدلاً من البحث عما هو كوني ومشترك معه. ومن جهة أخرى - مع الأسف - لا تمتلك هذه الدعوة سوى مقومات عقلية الإلحاق والقطبية. فعالمنا إمبراطوري، ولا يمكن تغييره بالخروج منه، بل في العمل على تعميق القيم الكونية المشتركة للإنسانية، في حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها وفي الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والتعاون المشترك والمتكافئ، والتصدي لتراتبية القوة التي تحكم عالمنا الراهن. وإن كان ثمة خلاص من حالة الحاضر المتردي والمنهار، فلا يمكن أن يتم بالهروب منه إلى الأمام ولا إلى الوراء.

13- المجتمع المدني:

يستدعي مفهوم المجتمع المدني مفاهيم أخرى تعمل من خلاله ويعمل من خلالها، مثل مفاهيم الديمقراطية والتعددية والشفافية وحقوق المواطن والمواطنة والدولة والتعاقد الاجتماعي وسواها.

إن هذه المفاهيم التي ذكرتها لا تمثل معطى منجزاً أو أبدياً أو مسبقاً، إنما تتشكل كنتاج سيرورات محددة؛ وشهد تكونها حراك اجتماعي وسياسي واقتصادي من تحت (أهلي وشعبي)،

دفعت مختلف شعوب الأرض ثمناً باهظاً من أجل الوصول إلى تحقيقها.

ولد المجتمع المدني مع الحداثة والعصر الحديث، فارتبط مفهومه بهما، بوصفه مجالاً موازياً للدولة ومنفصل عنها، حيث يرتبط المواطنون فيه بعلاقات تنظم مصالحهم ورغباتهم من خلال المنظمات والنوادي والهيئات الاجتماعية والسياسية. ومثله مثل العديد من المفاهيم والمقولات المتداخلة معه، والملازمة له، تعرّض لتبدلات وتغيرات مختلفة، حيث خضعت مركباته ومدلولاته للتغير والتطور والتوسع، تبعاً لمجل الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية، ولتطبيقاتها المختلفة وتعيّناتها في المجتمعات البشرية، خاصة الأوربية، منذ القرن السابع عشر. وعلى مرّ القرون تمّت عمليات إعادة إنتاجه النظري بما يتوافق مع عمليات الأقلمة وإعادة الأقلمة وانشيالاتها الأفقية والشاقولية في مختلف الأقاليم الحضارية.

مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم متغيّر حسب الإقليم الجغرافي والمعرفي، يعبر عن إرادة المجتمع عبر تنظيمات ومؤسسات غير حكومية، أي مجموعة بنى تمثل مرتكزات حياة أفراد المجتمع وقواه الممثلة لحياته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا لا يشكل، كما يدعي بعضهم، تهديداً للدولة، بل يشكل مشروعية الرأي العام لقوى المجتمع

الفاعلة وإرادته، فالشأن العام ليس مسؤولية سلطة الدولة بقدر ما هو تعبير عن مشروعية قوى المجتمع الحيّة وفعالياته التي يمارسها بشكل طبيعي، حتى وإن عارض بعض ذلك سلطة الدولة وقواها المهيمنة .

تاريخياً، وظف مفهوم المجتمع المدني بشكل إيديولوجي وأداتي، خصوصاً في الربع الأخير من القرن العشرين الماضي، إذ استخدم في دعاوى متعارضة إبان الحرب الباردة. وصّور عربياً، من جهة، بوصفه المنقذ والمخلص من القمع والديكتاتورية وشرط تحقق الديمقراطية والتقدم. ومن جهة أخرى، بوصفه طريقاً للولوج إلى العولمة واقتصاد السوق والليبرالية، وفي كلا الحالتين، تخفي توظيفاته العربية دعاوى إيديولوجية متعارضة، تعكس واقع التردي والعجز والانهيار في البلاد العربية، لكن اختلاف التوظيفات لا يعني النيل من الدعوة إلى تفعيل مؤسسات المجتمع المدني والكف عن تعطيله.

أما على المستوى النظري فتعكس تلك التوظيفات مدى الاستخدام اللفظي للمفهوم بصيغته المجردة، بعيداً عن الممارسات الاجتماعية والسياسية والتاريخية للمفهوم، ففي بعض المواقع، جرى حصر مفهوم المجتمع المدني بجملة من المؤسسات والجمعيات النخبوية، التي يقتصر أداؤها على جملة أعمال تقنية، أو نشاطات سياحية وما شابهها، دون الغوص في

هموم المجتمع أو الاقتراب من السـياسـة أومن نقد السـلطة، وفي مواقع أخرى تطلق شتى أنواع الاتهامات المشينة واللا وطنية ضد كل مثقف يدعو أو يعمل من أجل إقامة المجتمع المدني.

سعت الفلسفة الحديثة إلى صياغة مفهوم المجتمع المدني بما يلغي التعارض بين الفرد والمواطن، وبالتالي بما يحقق التوافق أو التصـــالح بين إرادة المجتمع وإرادة الـدولـة، إذ حـاول "هوبس" و"روســو" وســواهم تحديد مفهوم له يتماهى في إرادته الحاكم والمحكوم. لكن هذا المفهوم، كما هو معروف، لا تنتجه السياسة كونه ينتج عن ممارســة اجتماعية ديمقراطية متجددة، لذلك لا يتحقق تعينه إلا بوجود مواطنين يقوم انتماؤهم إلى الوطن بناء على التعاقد الحر وعلى فاعلية اجتماعية تضــمن لهم حقوقهم ومصالحهم.

يشــمل المجتمع المدني كافة المنظمات والجمعيات التي تعمل خارج نطاق ســلطة الدولة ومؤســســاتها. ينطبق هذا الكلام على الأحزاب السـياسـية والمراكز البحثية ومنظمات حقوق الإنسـان والبيئة وقضـــايا المرأة والأعمال الخيرية ومراقبة الانتخابات والجمعيات الخيرية والاثنية والنقابات والنوادي وســواها من المنظمات "الأهلية"، أي كل ما اصــطلح عليه بالمجموعات المدافعة عن مصــالح محددة في المجتمع. ولهذه المنظمات دور فاعل في تنمية المواطن وفي التربية المدنية والسياسية، وفي التأثير

على الحكومات وسياسات الدولة، وهي لا تعمل إلا في ظل تحقق الديمقراطية وحرية التعبير والرأي.

14- أقلمة الدولة:

شهد الواقع العربي مرحلة بناء الدولة بعد مرحلة الاستقلال في أشد صورها المشوهة، فلم تكن تعاقدية بالمعنى المعروف للتعاقد، حيث لم تمثل – في أغلب المواقع - مصالح المجموع العام لمواطنيها بمختلف شرائحهم وفئاتهم، ولم تتأقلم الدولة كمفهوم حديث في واقع كل بلد عربي، أي لم يتأرضن مفهومها بمعناها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لذلك لم يتمكن للمجتمع المدني في أقلمته العربية من القيام بأية فاعلية أو نشاط مؤثرين، بل جرت عمليات تعطيله على حساب بناء سلطة الدولة في أشد صورها الإكراهية والقمعية، والتي استولت على هرمها ومؤسساتها النخب العسكرية والبيروقراطية ذات التوجه التغييري الانقلابي. وعليه فإن العمليات التحديثية (وليس الحداثة) التي شهدتها البلاد العربية، أفضت إلى بناء وتقوية سلطة الدولة كقوة مطلقة ومتعالية، وجرت عمليات تُماهي بين السلطة التي تمثلها النخب العسكرية أو الحزبية ورموزها الكاريزمية وبين الدولة، وكذلك عمليات ألحقت بمقتضاها مؤسسات الدولة وأجهزتها بأجهزة السلطة الحاكمة. ولمواجهة

وكبح أية معارضة جرى الاعتماد على الأجهزة الأمنية وملحقاتها، وصارت الدولة تعتمد على سطوة أجهزتها القمعية، وليس على مجموع مواطنيها، فساهم ذلك في فرملة وتثبيط عمليات بناء وتنمية مؤسسات وفعاليات المجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبية ذلك من بلد عربي إلى آخر.

مع فشل مشاريع التحديث وبرامج التنمية على الطريقة العربية، جرت في أكثر من بلد عربي عمليات نكوص إلى ولاءات ما قبل حديثة، عشائرية ومذهبية وطائفية، أنتجت بدورها توجهات ارتدادية عرقلت مساعي تحديث المجتمع، فغاب مفهوم المجتمع المدني بالتحايث مع غياب الديمقراطية والمواطنة والانتماء المجتمعي. وتمّ كبح طاقات القوى الحيَّة في المجتمع، فحضرت السلطة في جميع مفاصل حراك المجتمع وعملت على السيطرة عليه وتسخيره في خدمة توجهاتها ومصالح أفرادها. فشُخّصت رموز السلطة في أقسى صور الشخصنة كاريزمية، وسُوقت الطقوسية واحتكار القرار ضمن عملية إعادة إنتاج جديدة لثنائية: السلطة / الرعية، وهُندست مشهديات جعلت من السلطة كائناً ميتافيزيقياً متعالياً، بعيداً عن المراقبة والمحاسبة والمساءلة. ولجأت قوى السلطة الأمنية والعسكرية إلى تسخير كافة أفراد المجتمع في خدمتها، ومن يخرج عن هذا المسعى يلاحق، أو يعتقل، أو قد يصفى. وتفاقم هذا الوضع حتى

أصبح أي فرد من أفراد الرعية يتساءل عما تريده السلطة منه، فيحاول اللجوء إلى الغرف المعتمة أو يحاول نيل رضاها كي لا يناله بطشها أو غضبها، وبهذا فقد المواطن أبسط حقوقه في المواطنة والاجتماع، وحدثت قطيعة بين السلطة والنسبة الغالبة من مجموع أفراد المجتمع.

هكذا، ابتعدت صورة الدولة العربية عن روح القانون المدني، في ظل سيادة قوانين الطوارئ أحياناً، وفي ظل تعطيل الدستور والقفز فوق القانون أحياناً أخرى، مع سعي قوى السلطة الدائم إلى الهيمنة على الفضاء العام للمجتمع وحراكه، فانتفى الرأي العام، وغاب صوت قوى المجتمع، باختفاء المؤسسات التي يمكنها الدفاع عن الصالح العام، وانتفت مختلف أشكال الشفافية والتوسطات ما بين الدولة وبين المجتمع. فالمؤسسات والأحزاب والمراكز الاجتماعية والبحثية والنقابات والجمعيات وسواها، عليها جميعاً أن تمر عبر بوابة الولاء للسلطة وتعمل على خدمتها أو في ظلها، كي يسمح لها بالعمل والحياة.

إذاً، من منظور حماية وتكريس سلطة الدولة وسطوتها جرى التعامل، في معظم البلاد العربية، مع المؤسسات الأهلية وغير الحكومية. وكون السلطة أخذت طابعاً شمولياً، فإن كل نشاط لمثل هذه المؤسسات ينظر إليه بالريبة وعدم الرضا، باعتبار أن أية فعالية، مهما كانت، يجب أن تمرّ من خلال بوابتها فقط،

وعليه فإن التعامل مع المنظمات غير الحكومية تمّ من منطلق عدم المساس بسلطة الدولة، رغم الطابع المدني - السياسي (بالمعنى الواسع للكلمة) لأغلب المنظمات الأهلية في المجتمع المدني؛ لكنها – وفق منطق السلطة – تشكل تهديداً للدولة ومصالحها. ومن هذا المنطلق لم يسمح لأي نشاط شعبي بالحراك، حتى أن كل تظاهرة سلمية، وإن كان هدفها، مثلاً، التضامن مع الشعب الفلسطيني، أو التنديد ضد ممارسات إسرائيل أو ضد سياسة أمريكا، ينظر إليها بأنها موجهة ضد ممثلي السلطة، وعليه يتوجب منعها أو تقيد حركتها، مع التعتيم على وقائعها.

غير أن أي مجتمع نام أو ناهض، لا يقوم على الواحدية في شيء، إنما على التعددية والديمقراطية ونبذ مختلف أشكال القمع وتقييد حرية التفكير والرأي، لذلك تبرز هنا أهمية وضرورة إطلاق فعاليات المجتمع عبر منظماته وقواه الحية، كي يعبّر هذا المجتمع عن لحمته وفق متطلبات الصالح العام ويتجدد وفق روح العصر ومقتضياته؛ خصوصاً وأن العالم في ظل النظام الإمبراطوري للعولمة، يشهد تغيرات متسارعة، ولا ينتظر أحد.

سبق وأن ذكرنا في هذا الكتاب أن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم حديث، بمعنى أنه ارتبط بالحداثة ومفاعيلها وأزمنتها،

لكن هـذا لا ينفي ظهور محـاولات عـديـدة لتلمس صـــوره وتجسـيداته في مراحل وأحقاب أخرى من التاريخ البشـري، حيث تبرز أقلمات وتوظيفات واســتثمارات مختلفة لهذا المفهوم. ففي الحـالـة العربيـة يرجع بعض البـاحثين إلى تلمس بـذور المجتمع المدني في مختلف تعينـات التـاريخ العربي الإســلامي، وكـذلـك في التاريخ العربي الحديث. مرد ذلك يعود إلى أســباب عـديدة، منها اختلاف البـاحثين في النظر إلى مفهوم المجتمع المـدني، والأخـذ بمرجعية نشـأته، باعتبار أن هذا المجتمع يشـير، قبل كل شـيء، إلى مجتمع المدينة أو المدن، وأنه قائم على المؤسسات التي يقيمها ســكانهـا قصـــد تنظيم حيـاتهم الاجتمـاعيـة والاقتصـــاديـة والسياسية.

بناء على ما ســبق يذهب بعض الباحثين العرب إلى التنقيب في تـاريخ المـدن العربيـة، خصـــوصـــاً في فترات الحكم الأموي والعباســي، للكشــف عما يشــبه مؤســســات المجتمع المدني، فيجدون ما يسـاند بحثهم في حركات العيارين والفتيان والشـطار والحرافيش وأصحاب المهن الحرة والفرق والأصـناف الإسـلامية وسواها.

بالرغم من أن الحركات المذكورة آنفاً شكلت تنظيمات متقنة، وكان لها أهمية في الصـــراع الســياســي الدائر في زمانها.لكنها لم تبلور قوى فاعلة في المجتمع الإسلامي وإن كان لها دوراً واضحاً في

مجرى التحولات التاريخية التي حدثت في حينها، كما لم تمثل دور الوسيط بين المجتمع والدولة، فضلاً عن عدم تركها آثاراً فاعلة في المراحل التاريخية اللاحقة لفترة الازدهار العباسية، حيث اندثرت مع الانحدار الحضاري، مفسحة المجال للتنظيمات العصبوية والأهلية للسيطرة على القيم السائدة. وبالرجوع إلى المرحلة العباسية والأموية يلاحظ أن ما ساد، خصوصاً في الفترات الأخيرة، من قيم وأفكار كانت تناصب العداء للمدينة وتنظيماتها، مرد ذلك هو تغلغل وسيطرة تفكير البداوة وقيمها، إذ تحتقر هذه القيم الحرف والمهن والصناعات إلى درجة أضحت معها أصناف المعرفة والعلوم والصنائع جميعها مدانة، وينظر إليها بوصفها صنوف من الشعوذة والسحر. فالعرب في غابر الأزمان، وكما هو معلوم، برعوا في علوم الكيمياء والطب والفلك وغيرها، لكن علومهم هذه لم تحقق نقلة نوعية في مسار تاريخ مجتمعاتهم الحديثة، نظراً لسيطرة مثل هذه الروح، والكتب الإسلامية تحوي كماً كبيراً يشهد على أوصاف تصف المشتغلين بها بالشعوذة. بل أن كثير من الأئمة والفقهاء سلكوا نفس المنوال في تبخيس العلوم التجريبية والمشتغلين بها، فيما حصروا العلوم في دراسة أركان الإسلام الخاصة. كل ذلك أدى، في المراحل اللاحقة لفترة الازدهار العباسي، إلى غياب التوسط المدني وغياب

المؤسسات المدافعة عن الحريات العامة مما مهد الطريق لتغلغل العنصر الأجنبي وسيادة الاستبداد.

في تاريخ العرب الحديث، حاول رواد النهضة تدارك ما فات، لكن همومهم السياسية طغت على الهموم المدنية، فدخلوا في متاهات وتقابلات توفيقية لم تسعفهم في تلمس طريق وسيط يوفر لهم الداعم والمساند المجتمعي لقيام النهضة التي نادوا بها ولم تتحقق. ولم تستطع التنظيمات التي نشأت حول رموز النهضة أو أنشئوها بأنفسهم أن تشكل تياراً مجتمعياً عاماً، حيث أنها لم تخترق النسيج المجتمعي سواء في سوريا ولبنان أم في مصر، فيما استمرت الروح البدوية تسيطر على النسيج الاجتماعي العام، فبقيت أفكارهم محصورة على نخبة مثقفة قليلة العدد والحيلة، ولم تصمد أمام التكوينات والولاءات الطائفية والعشائرية والجهوية.

لقد نشأت في فترة التلاقي مع الغرب الحديث تنظيمات مدنية عديدة، ورغم أن بعض الجمعيات التي نشأت في هذه البلدان يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر كجمعية الآداب والعلوم التي أنشأها ناصيف اليازجي وبطرس البستاني في بيروت عام 1847، والجمعية العلمية السورية التي تأسست عام 1852 وتزعمها محمد أرسلان وغيرها، فضلاً عن نشأة نقابات وتنظيمات وأحزاب سياسية كثيرة، لكنها جميعاً لم تتغلغل في النسيج

الاجتماعي العام في البلدان العربية، وبقيت الولاءات ما قبل المدنية هي الغالبة في التنظيم الاجتماعي. وفي فترة النضال ضد الاستعمار والتحرر الوطني فإن هذه التنظيمات ساهمت بفاعلية في تعبئة الشارع العربي رغم ضعف تكويناتها الأفقية.

أما بعد الاستقلال فقد شهدت بعض البلدان العربية لحظات دستورية لم تدم طويلاً، أخذت خلالها التنظيمات والمؤسسات المدنية تشكل نواة مجتمع مدني، لكنها واجهت الهياكل التقليدية والمتخلفة التي كانت تقف حائلاً أمام امتدادها الأفقي في المجتمع السوري واللبناني والمصري، فساهمت هامشية تلك التنظيمات والأحزاب وعدم ترسخ تقاليد خاصة بها في عدم تمكنها من امتلاك مقومات الدفاع عن وجودها، مما مهد الطريق أمام العقليات الانقلابية، حيث جاء العسكر إلى السلطة في أغلب البلاد العربية ولم يغادروها إلا بالوفاة أو بالانقلابات.

من اللحظات الصعبة في مسيرة القيم المدنية والمجتمع المدني في مختلف بلاد العرب، هي اللحظات التي أفضت إلى تسلم العقليات الريفية والعسكرية مقاليد سلطة الدولة، حيث سيطرت قواها وأجهزتها على الفضاء العام، الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وحاولت تلك السلطات الحاكمة أخذ مشروعيتها على حساب إسكات وإلحاق تنظيمات المجتمع بأجهزتها ومؤسساتها، معتبرة سلطتها مطلقة وفوق المجتمع،

فسيطرت على مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع، وصادرت الحريات العامة ومختلف حقوق الفرد والمواطنة، بل وحاولت دولنة المجتمع. بينما سمحت وشجعت الانتماءات والولاءات والتكوينات القبلية والطائفية والقرابية. هذا يرجع ليس فقط إلى كونه يخدم إمكانية إحكام سيطرتها على قوى المجتمع، بل ويلتقي من تلك الروح القبلية والبدوية التي يحملها أفراد تلك السلطات الحاكمة. في سياق ذلك نمت العقليات الشعبوية التي ليست في النهاية سوى تعبير آخر عن الروح المعادية للمجتمع المدني وقيمه، تلك الروح التي تضرب عميقاً في الثقافة السائدة في التاريخ العربي. وتعاظم دور أجهزة الدولة، خصوصاً الأمنية، في إخضاع كافة المؤسسات الاجتماعية لخدمتها، والتكلم باسمها، وتفريغها من أي محتوى مدني. حتى المدينة العربية أضحت تعاني من سطوة حصار الولاءات العشائرية والطائفية، بعد أن تحولت إلى نواة بلدة صغيرة محاطة بتجمعات عشائرية وجهوية مختلفة، وانعكس ذلك في هيكلها التنظيمي والاقتصادي والمعماري والحضاري وفي مختلف فعالياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

15- المجتمع المدني والدولة:

يرجع بعض الباحثين بغية تلمس تعينات فكرة المجتمع المدني في الفلسفات السياسية إلى عصر التنوير الأوروبي، ليتوقفوا عند المفهوم كما فهمه روسو وماركس وغرامشي، معتبرين جهود هؤلاء مساهمة نظرية، بل "مشروعاً سياسياً تحررياً" بالمعنى النبيل للكلمة. وفي سياق ملاحقة تطور أقلمات المفهوم المختلفة، يشير هؤلاء الباحثين إلى العودة المتكررة إليه، وإلى إحالاته السياسية في زمن انتصار الليبرالية، ثم في زمن العولمة أو زمن انطفاء السياسة.

إن مثل هذا الفهم، يعكس جزءاً من الجدل الدائر، في بداية القرن الحادي والعشرين، حول المجتمع المدني، مصطلحاً ومفهوماً، في الساحة السورية بشكل خاص، حيث تصدى لفيف من المثقفين في فترة عرفت باسم "ربيع دمشق" ([43])، لحمل رايته في السجال الدائر منذ مدة، مطالبين بالديمقراطية والحق في إنشاء المؤسسات الطوعية والحق في المواطنة وما يضمن ويصون الحريات العامة والفردية وكل ما يتضمنه المفهوم من قضايا نظرية متداخلة معه أو متخارجة عنه.

---

[43] - أطلق اسم "ربيع دمشق"، على فترة من النشاط المدني والسياسي في سوريا، التي أعقبت وفاة حافظ الأسد في 10 يونيو/ حزيران 2000، ولم يتأخر نظام الأسد في إيقافها، واعتقال أغلب ناشطيها، ورمى بعضهم في سجونه.

لا تقارب بعض الإجابات عن سـبب تجدد الاهتمام بالمجتمع المدني وإعادة الاعتبار لمفهومه "القديم" ومحايثاته السـياسـية والاجتماعية ليس في السـاحة السـورية فقط، بل في أكثر من سـاحة عربية، بل تكتفي بحصـر الاهتمام بحالة "انطفاء" السياسة والأمركة المعولمة. إن ذلك جرى ويجري، رغم كل شيء، في سياق إمكانيات استثماره وتوظيفه في الخيارات الديمقراطية المطروحة لمواجهة أزمات الانهيار والهزائم للمشـاريع والحكايات التحررية الكبرى، ولحالات التردي والتسـلط في الأنظمة القائمة وإخفاقاتها على مختلف الصـعد: الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية.

نعم، لقد تعرض مفهوم المجتمع المدني لتبدلات وأقلمات كثيرة، لكنه يحمل اليوم كمفهوم ملامح تاريخية محددة، إضافة إلى سـمات تخص المرحلة الراهنة. غير أن الحديث الدائر حول المجتمع المدني في السـاحة العربية يحمل دلالات خاصـة عديدة منها، الحدّ من انفراد وتسلط السلطة الحاكمة، صاحبة الحل والربط والمنع والعقل، وإعادة الاعتبار لمفهوم المواطن والولاء للوطن في وجه الانتماءات العصـبوية ما دون المدنية، ثم تكوين اسـتقلالية للمجتمع في وجه تسـلط أجهزة الحكم القمعية ومصادرتها للحياة العامة والخاصة للأفراد.

إذاً، استخدم مفهوم المجتمع المدني لنزع شرعية المجتمع ومجموع مواطنيه وفصلها عن الشرعية المطلقة والميتافيزيقية للسلطة الحاكمة، أي توظيفه للحدّ من اتساع دولة السلطة التي تعني انتشار سلطة الحكم وعسعسها في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، وفي مختلف مفاصل الحياة حتى في داخل أصغر التكوينات الفردية للمجتمع كالعائلة والحياة الشخصية لكل فرد. ففي كثير من المواضع استولت النخب الحاكمة على مقدرات الدولة، وجعلت الدولة في صورتها العربية مؤسسة شمولية كليانية، انتشرت في كل مفاصل المجتمع والمؤسسات القائمة، ووظفتها في خدمة المصالح الضيقة لأفراد النخبة الحاكمة بحسب قربهم من مركز القرار، فغاب الاهتمام بالشأن العام، شأن الوطن والمواطن، وصارت مشروعية الدولة تستمد من التحكم الشامل لسلطاتها الأمنية القمعية، لذلك فإن كل حركة أو فاعلية تصدر عن المجتمع تعتبر مناهضة للدولة وتهديداً لسلطاتها، مما أدى إلى ظهور نوع من الاحتقان الاجتماعي ومواجهة ضدية بين الدولة والمجتمع، أفضت إلى تدمير مختلف بنى المجتمع ومؤسسات الدولة، كونها أنتجت حالة من تغييب السلطة المدنية الوسيطة، بل استبعاد كل رمز مدني، مقابل استحضار مختلف الولاءات ما قبل المدنية والعصبوية من عشائرية ومذهبية ودينية وطائفية. ومن الطبيعي في حالة كهذه

أن تنتشـر الدعوة المضـادة وهي دولنة المجتمع تحت راية إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة وفصلها عن النخب السلطوية، وأحياء مؤسسات المجتمع المدني، وهي دعوة لا تهدف إلى إضعاف الدولة، بل تهدف في نهاية المطاف إلى إعادة الاعتبار لطاقات ومقدرات الدولة والمجتمع ومختلف قواه الحية من مؤسسات واتحادات نقابية وثقافية ونواد اجتماعية ..إلخ، وذلك كي يسهم المجتمع في بناء قدراته الخاصة ويمارس رقابته على الدولة وسياساتها، وكي يكون للمواطن الحق في مواطنته والحق في الحرية وإبداء الرأي وممارسة الديمقراطية، من خلال المؤسسات الوسيطة بينه وبين الدولة، وكي تمارس الدولة مهامها العديدة وفي مقدمتها حماية مواطنيها. هذا السعي ليس مرده سوى تقليل التعسف الذي مارسته السلطة الحاكمة التي سعت إلى تأكيد مشروعيتها الشمولية بعد أن فقدت مشروعيتها الثورية. فقد انتهت المشروعية المستمدة من مرحلة الاستقلال السياسي عن المستعمر وما عرف بمعارك التحرر الوطني والتنمية، وبات البحث عن مشروعية أخرى من خلال السيطرة على المجتمع يشكل هاجس السلطة ضمن شمولية قواها وأجهزتها. لكن هذا الأمر لا يمكنه الاستمرار في ظل حالة الاحتقاق والانهيارات والهزائم، وفي ظل المتغيرات الدولية المتسارعة في عالم اليوم.

الملاحظ في أقلمات مفهوم المجتمع المدني العربية اختلاطه بتوظيف فكري | سياسي، ففي ظل غياب الممارسة المدنية ومصادرة الحق في الممارسة الديمقراطية السياسية والاجتماعية وغياب التداول السلمي للسلطة، من الطبيعي أن يكون الفكري | المدني مدخلاً للاجتماعي | السياسي، مع العلم أن المجتمع المدني يجد تعبيراته ومؤسساته المختلفة بعيداً عن المجتمع السياسي وأحزابه السياسية، وهو ما دعا بعض المفكرين إلى الفصل ما بين السياسي والمدني، وما بين كل منهما وبين السلطة الحاكمة التي انفردت في كل شيء. وعليه اقترن مفهوم المجتمع المدني في الحالة العربية بمفاهيم الديمقراطية والمواطنة والحريات العامة والخاصة وسواها من المفاهيم الحديثة. ودخلت جميعاً في سياق البحث عن مخرج من حالات الانهيار والتردي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بعد أن عجزت الصورة العربية لدولة السلطة عن تحقيق متطلبات التنمية بسبب الفساد المستشري في سلطاتها، وتضافر عوامل عديدة، داخلية في المقام الأول، أدت إلى فصل نفسها عن المجتمع وقواه الحية، فضلاً عن سيطرة عقلية الإحالة إلى العوامل الخارجية التي جعلت منها السلطة مشجباً تعلق عليه كل شيء. كما عجزت عن أن تكون دولة مجموع مواطنيها، لذلك فإن إعادة الاعتبار للمجتمع المدني يصب في مصلحة الجميع، دولة ومجتمعاً، من خلال إعادة

الاعتبار لمفهوم المواطن الحر ولدولة الحق والقانون الضامنة لحرية المواطنين وحقوقهم دستورياً وقانونياً، ولا أظن أن في هذا غير تقوية للدولة والمجتمع، غير الحرص على الوطنية وقيمها، بوصفها ليست مجرد شعاراً يرفع، بل وممارسة بالفعل والقول.

16- أقلمات الدولة:

حلم الفلسفة في شمولية الديمقراطية لم يتحقق في دولة المواطنين التي رفعت شعار العدالة والمساواة أمام القانون، رغم ما سعت إليه من خلال استلهام القانون وفق روح الشعب وطموحاته ومصالحه، ولم يتحقق كذلك ما سعت إليه النظريات والحكايات التحررية الكبرى في نموذج الدولة الاشتراكية أو الرأسمالية وديمقراطيتها الليبرالية. فقد بقيت العدالة الاجتماعية بعيدة المنال في ظل صراع القوة والمصالح والنفوذ، وشهد العالم في القرن العشرين انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولحقوق الأفراد والجماعات البشرية في مختلف تمظهراتها، سواء في تعينها الأوربي أم الآسيوي والأفريقي أم فيما عدا ذلك.

لقد عنت نشأة الدولة الحديثة - لدى بعض الفلاسفة والمفكرين - إيذاناًبالخلاص من التسلط البابوي واللاهوتي والعرقي، لكن أقلمات هذه الدولة افترقت عن مبتغاها حسب

عمليات أرضنتها، نظراً لافتراق السلطة وتمظهرات | وتراتبية القوة فيها عما طمحت إليه الفلسفة بوجه خاص وما نادى به الفكر الإنساني بشكل عام، فساد الإكراه والتعسف بازدواجياته وتمظهراته المركبة في شتى صوره، السلطوية والمذهبية والعرقية والقومية والهوياتية والدينية، وأضحت الدولة الحديثة سلطة للقمع والإرهاب في أكثر المواضع على الأفراد والمجتمعات، كالبلاد العربية والهند والباكستان والكونغو والتشيلي والفليبين وسواها من البلاد الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية، حيث أشادت أجهزة أمنية فرضت سطوتها على الرعية وأرهبتها بدلاً من صون وحماية طموحاتها ومصالحها ومآلها.

أما الدول العربية، فقد شهدت حركات انقلابية بعد الاستقلال، أضفت نموذجاً في الشرعية مختلف عن تعينات شرعية الدولة في نموذجها الأوروبي، وبرزت زعامات وشخصيات اعتلت قمة الهرم السلطوي وأسمت رموزها بالقادة التاريخيين، وما كان على عامة الشعب إلا الانضواء تحت عباءة كل قائد من هؤلاء. علاوة على ذلك جرى اختصار الشعب إلى حفنة من الجماهير المناضلة والباسلة، فحضر المناصر بمفهومه الحزبي الضيق الموالي للحزب سواء كان في السلطة أو في الأحزاب الأخرى. وغاب المواطن بمفهومه التعاقدي الحر والواسع، وغدت مقولة

الجماهير الأبيّة مفتاح الخطاب السلطوي وشخصناته الكاريزمية.

لم تقتصر تلك الشخصنة على الأحزاب الحاكمة، بل تعدتها إلى الأحزاب المتحالفة معها والأحزاب المعارضة لها كذلك. وأخذ "المناضلون" من كل حدب وصوب يهتفون للزعيم الأوحد، صاحب الخلاص والمناص، بوصفه مخلص الأمة وباني مجدها، ولا مجد سواه! فيما اعتبرت بقية فئات الشعب وخصوصاً المثقفين منه فئات مارقة عن "الشرعية" يجب مراقبتها ومضايقتها وتوجيهها حسبما تقتضي ضرورات الشرعنة، وساهمت في ذلك أغلب الأحزاب السياسية بدرجات متفاوتة. وعليه توجب كبح طموحات وتطلعات المثقف، بل وحتى ملاحقته أمنياً إذا اقتضت الضرورة القصوى، ولا زالت مفردات هذا الخطاب تجد وقعها في أكثر من بلد عربي، رغم أن واقع الحال يشهد على ترد وانهيار على مختلف الأصعدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسواها.

صار المواطن في أغلب البلاد العربية يُعجن مثل حفنة من تراب مهين خدمة للزعيم، للقائد، للماجد، وركعت جموع المتسلقين من مختلف الشرائح الاجتماعية أمام محراب شخص الزعيم المهيب طمعاً في رحمته التي تعني التعايش على هباته أو خوفاً من رهبته وملاحقة أجهزته.

لم يعثر مسوقو الشخصنة من الألقاب ما يليق بمقام البطولات والأمجاد التي تحققت في مفردات الخطاب والجمل "الثورية"، فالهزائم تتحول في بضع كلمات إلى انتصارات وبطولات وقادسيات. أما الرعية المولودة من بخور ودنس آثم، فعليها تقديم المزيد من الولاء والتضرع إلى صاحب الملك، مالك كل شيء: البلاد والرقاب.

17- الحراك الثقافي | السياسي:

غالباً ما تشهد وتيرة التاريخ تغيرات وتحولات واسعة، وأحياناً دراماتيكية، وقد شهدت أقلمات الدولة في صورتها العربية في بعض المواقع انزياحات عما تشتهيه مراكز السلطة والمنتفعين منها، ففي سوريا مثلاً بدأت، مع مطلع الألفية الثالثة، حراك اجتماعي وانخراط سياسي، ونشأت فيها نقاشات واسعة وتبادل للرأي وكلام كثير، حيث خرج المثقفون من عزلتهم تلبية لنداء الوطن في استشراف غد أفضل للجميع، وتلمساً لتغيير يحقق دخول الرأي الأخر في حراك المجتمع، انطلاقاً من المطالبة بتحول ديمقراطي، وخوضاً لنضال سلمي يحقق حلم الفلسفة في بناء دولة الأصدقاء. وعلى خلفية هذه الحال نشأت جمعيات ومنتديات وحلقات حوار، وصدرت بيانات ووثائق، عبرت عن حراك ثقافي فعلي وحيوي، بكل ما في الحيوية من مواقف جديدة

بالاهتمام ونقائص لن يتم تجاوزها إلا بالتعلم من التجربة المعاشة، وبما يضمن استمرارية حيوية الحراك الثقافي / الاجتماعي واتساع نطاقه ([44]).

ما يستحق الانتباه ويستدعي الوقوف عنده هو الإحساس العالي لدى المثقفين في الدعوة للمشاركة في الحوار، فلم يقفوا في جانب السلبية، بل كان الإيجاب عنوان خروجهم من كهوفهم، حاملين مصباحاً يضيء ظلمات حياتهم. لكن قوى السلطة المستبدة قادت هجوماً على المثقفين، ووجهت تهماً إليهم بعيدة كل البعد عنهم، وصلت إلى حدّ الاتهام بالعمالة للأجنبي والخيانة، ولا أعتقد أن الحراك الثقافي وحركية المجتمع المدني السوري بحاجة للدفاع عنها، فهي ليست موضع اتهام، بل من يخاف من التغيير هو الذي انتفض كي يدافع عن تأبيد الحاضر المظلم، ومكتسباته الشخصية الضيقة؛ وهو لا يهمه الشأن العام، شأن الوطن والمواطن، فضلاً عن أن المثقف السوري أظهر إحساساً كبيراً في تحمل المسؤولية الوطنية، فنادى بتفعيل دور المجتمع المدني وإحياء مؤسساته، وحمل همّه كمواطن وهمّ مختلف القوى الحية.

---

44 -شكل حراك ربيع دمشق بمختلف مُنتدياته ولجانه وجمعياته، قفزةً نوعية في تاريخ وأسلوب عمل الحركات الاجتماعية في سوريا، وفي طرق النضال المدني ضد سلطة الاستبداد والتسلطية، عبر تبنيّه للأسلوب السلمي والحواري في الدفع نحو التغيير الديمقراطي.

في العصـــور القديمة، أنتجت الحضـــارة في ســـورية، ومعها مختلف الحضـــارات الإنســـانية القديمة، عدداً من الحكماء ومحبي الحكمة، وقد سموا كذلك لأنهم عرفوا الحكمة ومارسوها في حيواتهم، فكانوا بحق رموز عصورهم وشهوداً عليها. وقد جاء هؤلاء العشاق من أعماق الأرض، تلبية لنداء الحكمة، فشاركوا في بناء أسس الحوار والمنافسة في مجتمعات الأصدقاء، أو الناس المتساوين الأحرار، التي حاولوا بناءها. لكن مع تغير الزمن تغيرت الحكمة إلى الفلســفة، ومات الحكماء وحل محلهم الفلاســفة والمفكرين. وكان حلم الفلسفة في بناء دولة الأصدقاء أو الإخوان ملازماً لكل مراحل نشأتها وتطورها، فكان الصينيون السومريون والبابليون والآراميون والإغريق أصدقاء الفلسفة، لأنهم أسسوا لعلاقات حوار ومنافســة بين الراغبين في كل المجالات، ودعوا إلى إقامة مجتمع البشر الأحرار المجسد لمجتمع المواطنين الطامحين إلى الديمقراطية وأخلاقيات الحوار. ولا يزال حلم الفلســفة في بناء دولة المتنافسين الأحرار أو الأصدقاء قائماً رغم تغير النسق وتغاير الأوضاع والأزمان وإفلاس الكليات والمذاهب والسرديات.

تغايرت المفاهيم كثيراً في عصــرنا الراهن، وذلك مع تغايرت أقلماتها وتنوعها، إلا أن القناعة بضرورة الحوار والمنافســة على أســس يتواضــع عليها المواطنون الأحرار لم تزل ماثلة في العديد من الدول والأقاليم الحضارية، خصوصاً في البلدان التي تستطع

فيها السياسة إنجاز ما حاولته الحكمة، ومنها البلدان العربية. وفيما شهدت الدول الحديثة قيام ديمقراطيات الأغلبيات، وسنت تشريعات تحمي الحريات الفردية وتصونها، وتأقلمت على مفاهيم أخرى متداخلة أو متخارجة مع حقوق الإنسان ودولة القانون وفق روح المواطنين وتطلعاتهم ومصالحهم، وصانت دساتير الدول حرية التعبير والرأي الآخر والتعددية والتداول السلمي للسلطة. لكن ذلك لم يمنع حدوث خروقات خطيرة لهذه المفاهيم وممارساتها في القرن العشرين المنصرم، وليس هنالك ما يمنع حدوث مثلها في قرننا الجديد.

في الإقليم السوري، بالمعنى الحضاري والسياسي الواسع لكلمة سياسة، حدثت أقلمات كثيرة ومختلفة للمفاهيم عبر مختلف مراحل تطور تاريخها الحديث. وشهد هذا التاريخ دعوات للحوار وتبادل للرأي عديدة. فبعد استقلال سوريا، أفضى الحوار الاجتماعي والسياسي إلى تجربة برلمانية لها مالها وعليها ما عليها، ثم في بداية السبعينات أفضى الحوار إلى قيام الجبهة الوطنية التقدمية، لكن هذه الجبهة لم تنجز ما كان مأمولاً منها، إذ تحولت أحزابها إلى حزب في السلطة وأحزاب أخرى تعايشت على المكتسبات الضيقة التي رضيت بها.

ما يهمنا من هذا التاريخ، هو ما استجد في مفهوم الحوار وتبادل الرأي والتواصل مع بداية الألفية الثالثة. فقد برزت

مؤشـــرات جـديـدة في الحراك المـدني، تقـاطعـت مع طموحـات الراغبين في حياة أفضـــل، وتفعّل الحراك الاجتماعي، حيث عبّر عن نفســـه في صـــور متعددة تجلت في أمور عديدة، ونشـــأت تجمعات المثقفين ومنتديات للحوار. وعلى الرغم من أن الحوار سكن صالونات وغرف ضيقة، لكن صداه تعدى جدران الغرف والصالونات وخرج إلى الشارع، ومن الطبيعي أن يلاقي هذا الحوار حول هموم المواطن والوطن المختلفـة صـــدى واســـعاً، بـل وتفعيلات اختلفـت ألوانهـا بـاختلاف شـــرائح المجتمع واختلاف الموقع الاجتماعي، من رجل الشـــارع العادي إلى المهتمين بالشـــأن العام وإلى رجال السلطة ومؤسساتها وأجهزتها المتعددة، لأن همّ الوطن وحاله مسألة تهم كل أبناء الوطن وليست حكراً على حزب بعينـه أو جمـاعـة أيـاً كـانـت. والحراك الاجتمـاعي الـذي شـــهـده الشـــارع الســـوري في "ربيع دمشـــق"، أظهر مدى تعطشـــه للحوار ولتبادل الرأي دون أي إمكان قطعي للمفهوم.

كان من الطبيعي أن يكون المثقفون في طليعة من حملوا راية الحوار وطالبوا بإرساء مقومات ضرورية لتفعيل المجتمع المدني، فنمت محايثات جديدة للكينونة والمواطنة، حيث أعيد الاعتبار لمفهوم المواطنة، مما جعل فئات كبيرة من قوى المجتمع معنية به، وعنى ذلك رســـم صـــورة جديدة للفكر، وأرضـــنة لمفهوم الصداقة والتعاقد في التربة السورية. لكن وبعد مدة قصيرة تبين

أن هناك من يريدون كبح حراك المجتمع هذا، ووقف مختلف أشكال الحوار، وكأن مسألة التغيير تخصهم وحدهم دون سواهم، لكنهم في قرار أنفسهم لا يريدون أن تستمر حركة التغيير، كونها تضر بمصالحهم الشخصية الضيقة والمكتسبات التي جنوها فيما مضى.

غير أن الحلم في بناء مجتمع الأصدقاء يدعو إلى تجاوز المصالح الضيقة وتغليب مصالح الوطن عليها، لذلك تبدو ضرورة الدعوة إلى مأدبة الأصدقاء، مأدبة سورية، يحايثها الحوار والصداقة، ويجتمع حولها الجميع كي يكونوا قادرين على التفكير بشكل مختلف، وتغيير دالة الفكر الضيق والخطاب الأحادي المترهل، وسيكون عنوانها سيادة الرأي الحر وانتخاب الأكثر حكمة منه مع تثبيت الجانب الصحيح العائد إلى كل رأي. ودعوة كهذه ستبقى مفتوحة أمام جميع ممثلي الشأن العام والمهتمين به من مختلف قوى المجتمع السوري الحية التي تحمل همّ الوطن نحو مستقبل جديد أفضل للجميع.

المصادر

أنطونيو نيغري ومايكل هاردت (2002) الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض: دار العبيكان). طبعة أولى.

نعوم تشومسكي (2000) النظام الدولي الجديد = القديم، ترجمة صفوان عكاش (حلب: دار فصلت). ط1.

نعوم تشومسكي (2002) الحادي عشر من أيلول، تعريب محمد جميل قصاص (دمشق: دار طلاس).

جيل دولوز وفيليكس غتاري (1995) ما هي الفلسفة، ترجمة مطاع صفدي، (بيروت: مركز الإنماء القومي).ط1.

جاك دريدا (2000) أطياف ماركس، ترجمة منذر عياشي، (حلب: مركز الإنماء الحضاري). ط1.

كريستوفر نوريس (1999) نظرية لا نقدية، ترجمة عابد إسماعيل (بيروت: دار الكنوز الأدبية). ط1.

عمانويل كانط (1985) نحو السلام الدائم، ترجمة نبيل خوري (بيروت: دار صادر). ط1.

فرنان بروديل (2001) البحر الأبيض المتوسط، ترجمة يوسف شلب الشام (حمص: دار التوحيدي). ط1.

فريد هاليدي (2000) الأمة والدين في الشرق الأوسط، ترجمة خليل نعيمي (لندن: دار الساقي لندن)ط1.

رضوان جودت زيادة (20002) مسيرة حقوق الإنسان في الوطن العربي، (بيروت – الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي).ط1.

علي حرب (1981) أوهام النخبة (بيروت – الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي).ط1.

نور الدين أفاية (2000) الغرب المتخيل: صور الآخر في الفكر العربي الإسلامي الوسيط (بيروت – الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي).ط1.

مصادرباللغة الفرنسية:

Foucault, Michel (1994) La gouvernementalité", Dits et écrits, III. (Paris: Gallimard).

Castoriadis, Cornelius (1996) La Montée de l'insignifiance, Les Carrefours du labyrinthe (Paris :Seuil).

عمر كوش

كاتب وباحث سوري مواليد 1956، مقيم في إسطنبول

كاتب وباحث من سـوريا، كتب ويكتب كتب في عدد من الدوريات العربية، منها جريدة الحياة والمستقبل وعمان والجزيرة نت. يظهر على عديدٍ من القنوات الفضائية كمعلق على الأحداث.

صدر للمؤلف:

أقلمة المفاهيم: تغاير المفهوم في ارتحاله (2002) بيروت- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

الإمبراطورية الجديدة: تغاير المفاهيم واختلاف الحقوق (2003) دمشق: دار الأهالي. ط1.

الاتجاهات النقدية الحديثة(2003) دمشق: دار كنعان.

الحرب الأميركية على العراق ورهانات المستقبل(2005) دمشق: دار الأهالي.

فسحات الفلسفة وارتكاسات الخطاب (2022) إسطنبول: دار خواطر.



INTELLECTUAL ISSUES

محاولة محو الاختلاف أو الفارق، لا تعود إلى المفاهيم بقدر ما تعود للحالة الراهنة أو للظرفية التي تتولد فيها. إذ أن ما يميز الحالة الراهنة، التي يروج فيها لمفهوم الإرهاب، هو أنها تنحو، نحو محو الاختلاف أو إلغائه، وبات القضاء على الاختلاف من المظـاهر الأسـاسية للعصر الإمبراطوري الجديد، بغية تسوية المواقف، وتوحيد الآراء، وخلق الإجماع. وهكذا فقد مفهـوما اليـمين واليسار اليوم كل دلالة، واختلطت الأوراق، وتكتلت المواقف. فلم يعد باستطاعة المفاهيم أن تتلون بحسب الجهات والمواقف، بل أخذت تنحو نحو التوحد، وفُرض حولها الإجماع فرضــاً.

يحاول هذا الكتاب رصد عمليات التغاير والاختلاف في المفاهيم الحديثة والحقوق، مبيناً مختلف حيثيات التغاير، التي جرت مع انتقال العالم إلى شكل جديد للحكم والسيطرة.

OMAR KOUCH

THE NEW EMPIRE

9 781446 158197

Jidar
Culture & Publishing